جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة مقدمة من طرف:

الدكتور:

بن لكحل محمد أمين.

محاضرات في:

تاريخ الفكر الاقتصادي.

مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية.

السنة الدراسية: 2026/2025.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**Vi**
فهرس الأشكال	**Vii**
مقدمة	**09**
المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.	
القسم الأول: خصائص النظام الاقتصادي العبودي (النظام الاقتصادي لمجتمع الرق).	**13**
أولا: البنية الطبقية.	**13**
ثانيا: الملكية.	**14**
ثالثا: العمل.	**14**
رابعا: نمو القوى المنتجة وتطور أدوات العمل.	**14**
خامسا: القانون الاقتصادي.	**15**
سادسا: التبادل والعلاقات النقدية.	**15**
سابعا: راس المال التجاري والربوي.	**15**
القسم الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.	**17**
أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية.	**17**
ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية).	**21**
القسم الثالث: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة.	**26**
أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية (الإغريقية).	**26**
ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية.	**34**
القسم الرابع: التحليل المقارن للفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.	**37**

العنوان	الصفحة
أولا: أهم أوجه التشابه بين الحضارات القديمة الأربع.	38
ثانيا: أهم أوجه الاختلاف بين الحضارات القديمة الأربع.	39
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	39
المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصر الأوربي الوسيط.	
القسم الأول: النظام الإقطاعي في أوروبا في العصور الوسطى.	45
أولا: مفهوم النظام الإقطاعي.	45
ثانيا: التنظيم الاجتماعي والطبقي للمجتمع الإقطاعي.	46
ثالثا: الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي.	46
القسم الثاني: أهم الأفكار الاقتصادية في العصر الأوروبي الوسيط.	48
أولا: العمل.	48
ثانيا: الملكية.	48
ثالثا: نشاط التجارة.	48
رابعا: فكرة السعر العادل.	49
خامسا: القرض بفائدة (الربا).	49
سادسا: التحليل المقارن للفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة والعصر الأوروبي الوسيط.	50
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	52
المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.	
القسم الأول: مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام.	56
أولا: الانسجام بين الروح والمادة.	56
ثانيا: الانسجام بين دور الفرد (الحرية الفردية) ودور الدولة (العدالة الاجتماعية).	56
ثالثا: الانسجام بين الملكية الإنسانية والملكية الإلهية.	56
رابعا: الانسجام بين الملكية الخاصة والملكية العامة.	57

العنوان	الصفحة
خامسا: الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.	**57**
سادسا: الانسجام بين دافع الربح وبين الوازع الأخلاقي.	**57**
سابعا: الانسجام بين التوزيع الحر والتوزيع الحكومي للناتج.	**57**
القسم الثاني: الفكر الاقتصادي في الإسلام.	**57**
أولا: الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332 – 1406).	**58**
ثانيا: الفكر الاقتصادي للمقريزي (1364 – 1442).	**61**
ثالثا: التحليل المقارن للفكر الاقتصادي لابن خلدون والمقريزي.	**63**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي	**66**
المحور الرابع: الفكر الاقتصادي المارکنتيلي (التجاري).	
القسم الأول: الفكر المارکنتيلي (التجاري): الأسس النظرية والتوجهات الاقتصادية في أوروبا.	**71**
أولا: ظروف نشأة الفكر المارکنتيلي (التجاري).	**71**
ثانيا: الأسس النظرية للفكر المارکنتيلي (التجاري).	**72**
ثالثا: الاتجاهات والسياسات الاقتصادية للفكر التجاري.	**73**
رابعا: تقييم أفكار المدرسة التجارية.	**81**
القسم الثاني: أبرز رواد الفكر الاقتصادي المارکنتيلي (التجاري).	**84**
أولا: توماس مون (*Sir Thomas Mun*).	**84**
ثانيا: جان باتيست كولبير (Jean-*Baptiste Colbert*).	**85**
ثالثا: وليام بيتي(*William Petty*) .	**86**
رابعا: تحليل مقارن للأفكار الاقتصادية لتوماس مون، جون باتيست كولبير و وليام بيتي.	**87**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي	**89**
المحور الخامس: الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي (الطبيعي).	
أولا: نشأة الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي).	**92**

العنوان	الصفحة
ثانيا: مبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي).	**93**
ثالثا: أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية).	**94**
رابعا: تقييم الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي).	**99**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	**101**
المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي(التقليدي).	
أولا: ظروف نشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي).	**104**
ثانيا: المبادئ العامة للمدرسة الكلاسيكية (التقليدية).	**106**
ثالثا: التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.	**109**
رابعا: أهم رواد المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) وأفكارهم.	**112**
خامسا: تقييم الفكر الكلاسيكي (التقليدي).	**121**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	**122**
المحور السابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.	
القسم الأول: الإطار العام للفكر الاقتصادي الاشتراكي.	**127**
أولا: مفهوم الفكر الاقتصادي الاشتراكي.	**127**
ثانيا: اتجاهات الفكر الاقتصادي الاشتراكي.	**127**
القسم الثاني: التحليل الاقتصادي للفكر الاشتراكي العلمي (الماركسي).	**134**
أولا: إسهامات كارل ماركس في الفكر الاشتراكي.	**134**
ثانيا: تقييم الفكر الاقتصادي الاشتراكي الماركسي.	**137**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	**139**
المحور الثامن: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية).	
أولا: نشأة وتطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (الحدية).	**143**
ثانيا: تعريف الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية).	**145**

العنوان	الصفحة
ثالثا: الأسس العامة للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.	**145**
رابعا: أهم رواد الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وأفكارهم.	**147**
خامسا: جوهر الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.	**152**
سادسا: تقييم المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية).	**155**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	**156**
المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية).	
أولا: تقديم الفكر الاقتصادي الكينزي.	**159**
ثانيا: أسس مبادئ الفكر الاقتصادي الكينزي.	**160**
ثالثا: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية.	**161**
رابعا: تقييم الفكر الاقتصادي الكينزي.	**166**
أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي.	**167**
الخاتمة	**170**
قائمة المراجع	**172**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين أفكار أفلاطون وأفكار أرسطو	32
02	مقارنة للفكر الاقتصادي بين الحضارات القديمة	37
03	مقارنة بين الأسس الفكرية والاقتصادية للحضارات القديمة والعصر الأوروبي الوسيط	50
04	مقارنة بين الفكر الاقتصادي لابن خلدون والمقريزي	64
05	مقارنة بين السياسة المعدنية في إسبانيا والسياسة الصناعية في فرنسا والسياسة التجارية في بريطانيا	80
06	مقارنة للأفكار الاقتصادية لتوماس مون، جون باتيست كولبير و وليام بيتي	87
07	الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي	97
08	أهم نظريات الفكر الكلاسيكي والانتقادات الموجهة لها	111
09	نموذج مبسط لمبدأ التكاليف النسبية	117
10	أهم أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية	120
11	أهم الافكار الاقتصادية لرواد المدرسة الاشتراكية الخيالية	132
12	أهم الافكار الاقتصادية لرواد المدرسة النيوكلاسيكية	151

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإمبراطوريتان الإسبانية والبرتغالية في فترة اتحادهما (1580–1640)	74
02	آلية عمل اليد الخفية لآدم سميث	107

مقدمة

مقدمة:

يعد تاريخ الفكر الاقتصادي مجالا علميا يهدف إلى دراسة وتحليل تطور الأفكار والنظريات التي تناولت قضايا الإنتاج والتوزيع وإشباع الحاجات الإنسانية عبر مختلف العصور. فهو لا يقتصر على عرض آراء المفكرين فحسب، بل يسعى إلى فهم السياقات التاريخية والاقتصادية التي نشأت فيها هذه الأفكار، وكيف ساهمت في تفسير الظواهر الاقتصادية وتوجيه السياسات العامة.

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتطور التاريخي للمجتمعات، حيث ظل الإنسان منذ القدم منشغلا بكيفية تأمين حاجاته والحفاظ على وجوده، مما جعل النشاط الاقتصادي عنصرا مشتركا في مختلف المراحل الحضارية. ومع تطور المجتمعات من العصور القديمة إلى العصر الحديث، تبلورت أنماط مختلفة من التفكير الاقتصادي، تعكس ظروف الإنتاج، ومستوى المعرفة، وطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة.

كما أن الواقع الاقتصادي ليس ثابتا، بل هو في تغير مستمر، الأمر الذي يجعل دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ضرورة لفهم التحولات التي طرأت على النظم الاقتصادية، واستخلاص الدروس التي تساعد على تفسير الواقع المعاصر واستشراف المستقبل. فالفكر الاقتصادي السائد اليوم هو امتداد لتراكم معرفي طويل، ولا يمكن فهمه بمعزل عن جذوره التاريخية.

ومن هنا، تهدف دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي إلى تتبع تطور النظريات الاقتصادية عبر مختلف العصور، والتعرّف على أبرز المفكرين ومساهماتهم، وتحليل المدارس الفكرية التي أسهمت في تشكيل الفكر الاقتصادي الحديث، بما يساعد الطالب على تنمية قدراته التحليلية والنقدية وفهم الظواهر الاقتصادية بشكل أعمق.

هذه المطبوعة موجهة خصيصا لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، وتتناول هذا الموضوع بالتفصيل، بحيث يمكن للطالب وكذا الباحث في العلوم الاقتصادية بشكل عام أن يجد معظم المعلومات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي.

جاءت هذه المطبوعة في تسعة محاور، وهي كالآتي:

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصر الأوروبي.

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الماركنتيلي (التجاري).

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي (الطبيعي).

المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي).

المحور السابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية).

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الكينزي.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.

لم يقدم لنا التاريخ دليلا على وجود أفكار اقتصادية في ظل النظام البدائي المشاعي، بل أن الأفكار الاقتصادية بدأت تظهر لنا مع ظهور ما يعرف بالنظام العبودي (نظام الرق)، حيث يعتبر الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة اللبنة الأولى التي تأسست عليها التصورات اللاحقة للنشاط الاقتصادي، حيث ارتبط ظهوره بمحاولات الإنسان تنظيم أنشطة الإنتاج والتوزيع والتبادل في هذه الحضارات. ولم يكن هذا الفكر في بداياته علما مستقلا، بل جاء في إطار تأملات دينية وفلسفية وقانونية عكست طبيعة البناء الاجتماعي والسياسي لتلك الحضارات، وكان الفكر الاقتصادي مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في هذه العصور، ولذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة.

عرفت الحضارات الشرقية القديمة – وأهمها الحضارة البابلية (حضارة بلاد الرافدين) والحضارة المصرية القديمة (الفرعونية)– أشكالا متقدّمة من التنظيم الاقتصادي، جسدت في شكل قوانين نظمت المعاملات، وإدارة الموارد، وتوزيع الثروات. في المقابل، نجد أن الحضارات الغربية القديمة – خاصة اليونانية القديمة والرومانية – إسهامات فكرية أكثر تجريدا، حيث ارتبط الفكر الاقتصادي بالفلسفة والسياسة، وبرزت مفاهيم تتعلق بالقيمة، والملكية، والعمل.

ومن خلال هذا المحور، سوف نسلط الضوء على أهم ملامح الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات، مع إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بينها، قصد فهم الأسس الفكرية الأولى التي مهدت لتطور الفكر الاقتصادي في مراحله اللاحقة.

القسم الأول: خصائص النظام الاقتصادي العبودي (النظام الاقتصادي لمجتمع الرق).

بدأ نظام الرق بالنشوء ما بين (4000 ق. م – 3000 ق. م) في أعقاب انحلال النظام البدائي المشاعي، وذلك نتيجة تطورات عديدة اجتماعية واقتصادية أبرزها التطور الكبير للقوى المنتجة، ويمكن ابراز أهم خصائص هذا النظام في النقاط التالية[1]:

أولا: البنية الطبقية.

في ظل نظام الرق، انقسم المجتمع لأول مرة إلى طبقات واضحة، ويرجع ذلك إلى اختلاف علاقات الأفراد بوسائل الإنتاج. فأصبحت هذه العلاقة هي المعيار الأساسي الذي يحدد مكانة الفرد الاجتماعية، ودوره في الإنتاج، وحجم دخله. يمكن التمييز بين ثلاث طبقات رئيسية:

1– طبقة العبيد: تشمل جميع الأفراد المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج، والذين يُجبرون على العمل بالقوة. لا يتمتع هؤلاء بأي حقوق سياسية أو اقتصادية، ويُعاملون كأشياء أو أدوات إنتاج. فهم يمثلون القوة الأساسية التي يقوم عليها الإنتاج في هذا المجتمع.

2– طبقة المنتجين الأحرار: وهم الأفراد الذين يشاركون في الإنتاج مع امتلاكهم لوسائل إنتاج بسيطة. تضم هذه الفئة الفلاحين والحرفيين، وقد كانوا يحتفظون بنوع من الاستقلال، إلا أنهم ظلوا خاضعين للنظام الاقتصادي السائد، سواء عبر الضرائب أو الالتزامات المفروضة عليهم.

3– طبقة السادة ملاك العبيد: وهي الطبقة المسيطرة التي تمتلك الأرض ووسائل الإنتاج والعبيد، وتستحوذ على الجزء الأكبر من الثروة. وتشمل هذه الطبقة الأرستقراطية في المجتمعات القديمة، وكانت لها السيطرة الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، فإن الطبقات الاجتماعية في مجتمع الرق تتميز بعلاقتها بوسائل الإنتاج، ووظيفتها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وطريقة حصولها على الثروة وحجمها.

ثانيا: الملكية.

كان الشكل السائد هو **الملكية المطلقة**، التي لا تقتصر على وسائل الإنتاج فقط كالأرض وأدوات العمل، بل تمتد لتشمل الإنسان نفسه. فقد كان العبد يعتبر من الناحية القانونية شيئا أو أداة من أدوات العمل، ولا يتمتع بأي حقوق.

وقد عبّر بعض الفلاسفة اليونانيون عن ذلك باعتبار أن هناك نوعين من الأدوات:

- أدوات عمل جامدة وهي الأدوات التي تستخدم في مختلف النشاطات الانتاجية؛
- أدوات حية وهي العبيد.

وبذلك أصبح الإنسان نفسه جزءا من الملكية الخاصة، مما يعكس أقصى درجات الاستغلال.

ثالثا: العمل.

كان العمل في المجتمع البدائي بسيطا وجماعيا، ويقوم على التعاون الطوعي دون تقسيم واضح للعمل. أما في مجتمع الرق، فقد تغيرت طبيعة العمل بشكل جذري، حيث أصبح قائما على الإكراه الاقتصادي والاستغلال لصالح الذين يتمتعون بمزايا الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج. فالعبيد كانوا يعملون في مختلف مجالات الإنتاج، ويشكلون العمود الفقري للعمل الاجتماعي، ويقومون بإنتاج القسم الأكبر من السلع.

إلى جانب العبيد، وجد بعض المنتجين الأحرار الذين كانوا يعملون بشكل مستقل نسبيا، خاصة في الأعمال الحرفية، إلا أنهم ظلوا مرتبطين بالعلاقات الاقتصادية السائدة، وكانوا ملزمين بتقديم جزء من إنتاجهم، سواء في شكل ضرائب أو مدفوعات عينية أو نقدية.

رابعا: نمو القوى المنتجة وتطور أدوات العمل.

شهد مجتمع الرق تطورا ملحوظا في وسائل الإنتاج الزراعي، حيث ظهرت أدوات جديدة لم تكن معروفة سابقا كالمحراث، المنجل والفأس، كما تطورت الانتاج الحرفي مثل صناعة الأواني الفخارية، والغزل والنسيج، وصناعة بعض الادوية والأدوات الموسيقية.

وقد أدى هذا التطور إلى ظهور تقسيم العمل الاجتماعي، حيث تنوعت أشكال العمل بين الزراعة والحِرف، وظهرت تخصصات متعددة داخل كل نشاط. وقد بلغ عدد المهن في بعض المجتمعات القديمة عشرات المهن، فقد وصلت الى ما يقارب الخمسين مهنة في اليونان بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد.

هذا التخصص ساهم في زيادة الإنتاج وتنوعه، كما أدى إلى تشعب العملية الإنتاجية وظهور فروع اقتصادية جديدة، مثل أعمال البستنة وزراعة العنب، إضافة إلى انفصال بعض الحرف عن بعضها كفصل النسيج عن الغزل.

خامسا: القانون الاقتصادي.

كان الاقتصاد في هذا النظام ذا طابع طبيعي، أي أن الإنتاج كان موجها أساسا لإشباع الحاجات المباشرة وليس للتبادل في السوق. ومع ذلك، بدأ التبادل يتطور تدريجيا،

لقد كان الاستهلاك المباشر للمنتجات يتم من قبل السادة والعبيد، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج، فكان الإنتاج يقسم إلى قسمين:

- **المنتوج الضروري:** وهو الجزء المخصص لإعاشة العبيد وتجديد قدرتهم على العمل .
- **المنتوج الفائض:** وهو الجزء الذي يستولي عليه السادة ويستخدم لإشباع حاجاتهم، وقد يتجاوز حدود الاستهلاك الضروري.

سادسا: التبادل والعلاقات النقدية.

مع تعمق تقسيم العمل وظهور الفائض في الانتاج، تطورت العلاقات التبادلية. فأصبح مجتمع الرق ينتج من أجل التبادل جزئيا، وظهرت الأسواق الداخلية والخارجية. وأصبح العبيد أنفسهم سلعة تباع وتشترى، وتحدد أسعارهم حسب العرض والطلب على العبيد، ومؤهلاتهم وقدرتهم على الإنتاج.

وقد مر التبادل بعدة مراحل:

- المقايضة المباشرة؛
- استخدام سلع وسيطة كنقود (النقود السلعية) كالمواشي في اليونان، الشاي في الصين، الاقمشة القطنية في افريقيا، والاسماك في أيسلندا؛
- ظهور النقود المعدنية، ففي القرن السابع قبل الميلاد، احتلت المعادن مكانة هامة بين السلع، واستخدمتها المجتمعات كنقود، أهمها الذهب والفضة.

ومع تطور النقود، انفصلت عمليتا البيع والشراء، فلم تعد العمليتان تجريان في نفس الوقت، بل أصبح هناك فاصل زمني بين عملية الشراء وعملية البيع، مما أدى إلى تعقيد العلاقات الاقتصادية وإمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية.

مع توسع التبادل، نشأت التجارة الخارجية، خاصة عندما لم يعد الإنتاج المحلي كافيا لتلبية الحاجات. وقد ساهم ذلك في تطور النقود التي أصبحت وسيلة للتبادل ومقياسًا للقيمة.

ومع مرور الزمن، لم تعد النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة فقط، بل أصبحت وسيلة لتجميع الثروة.

سابعا: راس المال التجاري والربوي.

أدى اتساع التبادل إلى ظهور طبقة التجار، الذين لعبوا دور الوسيط بين المنتجين. وكانوا يشترون السلع بأسعار منخفضة ويبيعونها بأسعار أعلى، مما أدى إلى ظهور الربح التجاري.

لقد كان تأثير رأس المال التجاري مزدوجا على الإنتاج، حيث كان يحفز الفلاحين والحرفيين على زيادة الإنتاج من جهة، ولكن يسرع من إفلاسهم من جهة أخرى لصالح طبقة التجار، وهكذا تحولت النقود إلى رأس مال تجاري يستخدم لتحقيق الربح لصالح طبقة التجار، وليس فقط لتسهيل التبادل.

ظهر أيضا رأس المال الربوي، القائم على إقراض المال مقابل فائدة. وقد سبق هذا الشكل انتشار النقود بشكل واسع، وكان مرتبطا أساسا بالإنتاج الزراعي والغذائي. وقد أدى هذا النوع من النشاط إلى زيادة ثروة المرابين، وإفلاس صغار المنتجين وتحول بعضهم إلى عبيد، كما ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية وزيادة تركز الثروة في يد فئة قليلة. كما ساهم ظهور راس المال التجاري والربوي وتطوره في تحول الأرض الى سلعة تباع وتشترى، وظهور الرهن العقاري لضمان القروض.

القسم الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.

عرفت الحضارتان المصرية القديمة والبابلية القديمة مجتمعات منظمة في شتى الجوانب، حيث كانت الدولة مسؤولة عن العديد من الجوانب كالأمن الداخلي والحماية الخارجية والاقتصاد، حيث كان هناك تنظيم اجتماعي دقيق ومرن انعكس على التنظيم الاقتصادي. حيث ظهرت بعض الملامح للفكر الاقتصادي، لكنه لم يكن مستقلا بحد ذاته، بل كان مرتبطا بأفكار دينية وقانونية، فبقيت الأفكار المتعلقة بتفسير الظواهر الاقتصادية غير علمية يصعب فهمها بشكل واضح وسليم.

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية.

تعتبر الدولة البابلية من أقدم الدول في التاريخ، وقد تميزت بحضارتها المتطورة بالقياس لتلك الفترات الزمنية. حيث ترجع حضارة هذه المنطقة للفترة المتراوحة بين (2000 ق.م – 1600 ق.م) وقد بلغت قمة تطورها في عهد "الملك حمورابي" (1792 ق.م - 1750 ق.م)[2]، حيث تميز عصره بازدهار شامل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية من خلال تشريعاته القانونية والإدارية والمنبثقة بوجه خاص من "قانون حمورابي" الذي تضمن 282 مادة تدور حول العديد من المواضيع المختلفة والتي تضمنتها بعض النقاط (الأفكار) الاقتصادية: عقود الزراعة، شروط القروض والأموال الشخصية بما تتضمنه من مواريث وغيرها وقوانين حمورابي عبرت في جوهرها عن[3]:

- مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أنها تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق بهم.

- طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.

- طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

1. التنظيم الاجتماعي والطبقي:

قسم قانون حمورابي المجتمع إلى ثلاث (3) طبقات رئيسية هي[4]:

- طبقة الأحرار الأثرياء أو الأفاضل من الناس أو السادة والجنود؛
- طبقة عامّة الشعب الأحرار (الحرفيون الأحرار والصناع)؛
- طبقة العبيد، وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع، وهي الطبقة المحرومة من جميع الحقوق وفي نفس الوقت هي الطبقة المنتجة والعاملة.

ويقر قانون حمورابي أن العقوبات على الشخص الذي خالف القانون أو قام بعمل إجرامي يتم معاقبته من طرف الطبقة التي ينتمي إليها هذا الشخص.

كما تعتبر شريعة حمورابي من أبرز القوانين في التاريخ القديم، إذ سعت إلى إرساء مبادئ العدالة وحماية الفئات الضعيفة من استغلال الأقوياء. غير أن هذه العدالة لم تكن شاملة، حيث استثني العبيد منها، فعانوا من الظلم وحرموا من أبسط الحقوق، حيث أقرت الشريعة بحق الأحرار في امتلاك العبيد والتصرف فيهم بشكل شبه مطلق، كما كان يتم توظيفهم في مختلف الأعمال، بما في ذلك الحملات العسكرية. وبناء على ذلك، لم يكن للعبد في المجتمع البابلي أي وضع إنساني حقيقي، بل كان يُعامل كملك أو وسيلة من وسائل الإنتاج.

2. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يمكن ذكر أهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة البابلية فيما يلي[5]:

2. 1- دور الدولة الاقتصادي: لم يقتصر دور الدولة على الجانب السياسي، بل امتد ليشمل مختلف جوانب الحياة، حيث مارست تدخلًا مباشرا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن أبرز وظائفها:

- تنظيم مشاريع الري وشق القنوات لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي؛
- حماية التجارة الخارجية وتأمين طرقها؛
- تحديد الأسعار وتنظيم الأسواق؛
- وضع القوانين والتشريعات لضبط النشاط الاقتصادي؛
- مواجهة الأزمات الاقتصادية مثل القحط والمجاعة من خلال تعويض النقص الحاصل؛
- تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي عبر التوسع والسيطرة على الموارد الاقتصادية.

وهذا يدل على أن الدولة كانت تمارس دورا اقتصاديا نشطا ومباشرا.

2. 2- الملكية: ارتبط مفهوم الملكية في المجتمعات القديمة بالبعد الديني، حيث كانت الأرض تعتبر ملكا للإله، ومن ثم تدار من طرف الحاكم باعتباره ممثلا له على الأرض. وقد لعبت المعابد دورا اقتصاديا محوريا، حيث:

- امتلكت مساحات واسعة من الأراضي؛
- نظمت العمل الزراعي؛
- اعتمدت على العمال والعبيد في الإنتاج الزراعي.

كما مر نظام الملكية عبر مرحلتين أساسيتين هما:

– **مرحلة اقتصاد المعبد:** حيث كانت المعابد مركز النشاط الاقتصادي، وكان الإنتاج موجها لصالح المؤسسة الدينية.

– **مرحلة اقتصاد الدولة:** حيث انتقلت السلطة والسيطرة إلى الحاكم، وظهرت مشاريع الدولة الكبرى، كما أصبح الاقتصاد أكثر تنظيما مركزيا.

ومع مرور الزمن، بدأت تظهر **الملكية الخاصة** نتيجة ضعف السيطرة المركزية للدولة، وتوسع النشاط الفردي وبروز المبادرات الخاصة، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد المركزي ونمو النشاط الاقتصادي الفردي.

2. 3– الضرائب: كانت الضرائب من أهم أدوات الدولة الاقتصادية، حيث فرضت باسم الإله، مما منحها طابعا إلزاميا قويا (إجبارية دفع الضريبة)، ولقد فرضت في الحضارة البابلية عدة أنواع من الضرائب أهمها: ضريبة الأرض (وهي الأكثر أهمية)، ضريبة الرأس، الرسوم التجارية وضرائب الإنتاج. وكانت تدفع إما **في شكل ضرائب عينية** (حبوب، محاصيل) وهي الأكثر انتشارا، أو **ضرائب نقدية** (فضة، نحاس) في بعض الحالات، وقد قامت الدولة بإنشاء جهاز إداري خاص يتولى جمع الضرائب **و**تسجيلها **و**مراقبة الالتزام بها. كما كانت الدولة تمنح إعفاءات في بعض الحالات، خاصة لأهداف سياسية أو اقتصادية.

2. 4– القروض والربا: شهدت المجتمعات القديمة انتشارا واسعا لعمليات الإقراض، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية أو في النشاط التجاري. وكانت الجهات التي تقدم القروض إما المعابد، التجار أو كبار الملاك والأثرياء وقد تميز نظام القروض في الحضارة البابلية بوجود **فوائد مرتفعة،** قد تصل إلى 20 % أو أكثر وقد تصل أحيانا الى 40 % حسب نوع القرض. لقد أدت هذه القروض إلى نتائج اجتماعية خطيرة مثل تراكم الديون على الأفراد، فقدان الأراضي **و**وقوع البعض في العبودية بسبب العجز عن السداد. كما كان يتم تنظيم القروض عبر **نظام عقود مكتوبة** مع وجود شهود وتحديد مدة السداد، حيث كانت فترة السداد تحدد حسب طبيعة النشاط، فالقروض الزراعية يتم تسديدها بعد الحصاد، والقروض التجارية يتم تسديدها بعد انتهاء الرحلة التجارية.

2. 5– العقود: تعتبر العقود من أهم الوسائل التي نظمت الحياة الاقتصادية في الحضارة البابلية، حيث شملت عقود البيع، عقود القروض **و**عقود الشراكة. وكان الهدف منها هو حماية حقوق الأفراد، تنظيم العلاقات الاقتصادية وتقليل النزاعات. وكانت تتميز بـ:

- كتابتها على ألواح طينية؛
- توثيقها بشهود؛
- الاعتراف بها قانونيا.

2. 6- النقود: في المراحل الأولى من الحضارة البابلية، لم يكن هناك نظام نقدي متكامل، إذ استخدمت **الفضة** أساسا كوحدة لقياس القيمة، بينما تم الدفع الفعلي غالبا **بمواد عينية مثل الشعير** أو السلع المختلفة. أي أن الفضة كانت معيارا حسابيا أكثر من كونها وسيلة تداول مباشرة .كما استخدم الشعير كوسيلة دفع في الحياة اليومية، خاصة في المعاملات البسيطة، إلا أن تقلب أسعاره خلال السنة جعله غير مناسب كمقياس ثابت للقيمة، مما دفع إلى الاعتماد التدريجي على الفضة .وكانت المعاملات تسجل بقيم محددة من الفضة، حتى لو تم السداد بسلع أخرى، وهو ما يعكس وجود نظام اقتصادي متقدم يعتمد على التقدير النقدي دون استخدام العملة فعليا. أما **الذهب** فقد استخدم أيضا لكنه كان أقل شيوعا من الفضة، وكانت هناك نسب محددة للتحويل بينهما تختلف عبر الزمن. ومع تطور النشاط الاقتصادي، ظهرت النقود المعدنية، حيث تم سك قطع نقدية موحدة، ومنذ ذلك الحين بدأت النقود تؤدي وظيفتها الكاملة كوسيلة للتبادل، ورغم ذلك، ظل النظام النقدي يتأثر بعوامل مثل توفر المعادن (الذهب، الفضة والنحاس) خاصة نقص الفضة في بعض الفترات مما أدى أحيانا إلى العودة للمقايضة أو استخدام الشعير والسلع الأخرى.

2. 7- التجارة: نشأت التجارة في بلاد الرافدين نتيجة الحاجة إلى مواد غير متوفرة محليا، رغم خصوبة الأرض زراعيا، مثل الأخشاب، المعادن والأحجار الكريمة، وعليه أقام الأفراد علاقات تجارية واسعة امتدت شرقا إلى الهند وآسيا الصغرى، جنوبا إلى الخليج، وغربا إلى البحر الأبيض المتوسط ومصر. ولم تقتصر وسائل الحصول على الموارد على التجارة فقط، بل شملت أيضا السيطرة العسكرية على بعض المناطق الغنية بالمعادن.

وقد تطورت التجارة عبر العصور، حيث بدأت في العهد السومري، وتوسعت في العهد الأكدي والبابلي، وبلغت ذروتها في العهد الآشوري، ورغم هذا التطور لم تكن التجارة دائما منظمة بشكل كامل، بل كان كثير منها يتم عبر تجار أفراد. ويمكن ذكر أهم السلع التي كانت محل المبادلة:

- **الواردات:** كانت تتمثل في الغالب في شكل معادن (النحاس، الحديد، الرصاص، القصدير) بالإضافة الى بعض أنواع الأخشاب، والاحجار الكريمة.

– **الصادرات:** وتمثلت في السلع الزراعية أساسا كالحبوب والتمور، بالإضافة الى بعض السلع المصنعة كالمنسوجات الصوفية، حيث ازدهرت صناعات مرتبطة بالتجارة، مثل صناعة النسيج.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية).

تعود الحضارة المصرية إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد (3000 ق.م)، وتمثل الحضارة المصرية القديمة واحدة من أعرق الحضارات التي عرفت تنظيما اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا بالغ الدقة. وإذا كان كثير من الدراسات يتجه إلى إبراز منجزات المصريين القدماء في العمارة والدين والسياسة، فإن الجانب الاقتصادي يظل من الجوانب الأساسية لفهم طبيعة هذه الحضارة وآليات اشتغالها. فالحضارة الفرعونية لم تكن مجرد كيان سياسي أو ديني، بل كانت أيضا نظاما اقتصاديا محكما.

كان المجتمع في الحضارة المصرية القديمة ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين[6]:

– **الطبقة الحاكمة:** وهم القادة الذين يمارسون السلطة من النبلاء وكبار الموظفين في الدولة وقادة الجنود وكبار الكهنة؛

– **طبقة المحكومون (أفراد الرعية):** ويعدون عبيد الدولة وليس لفرد معين (العبيد العموميون) وهناك عبيد مرقومين وليس لهم حقوق وهم الذين يعملون للدولة بأجر وهناك مجموعة من الحرفيين الذين يمارسون العمل اليومي ويحتاج لهم عموم الناس بالإضافة للدولة كالبناء مثلا.

وحين نتحدث عن الفكر الاقتصادي في الحضارة الفرعونية، لا ينبغي أن نفهم ذلك بالمعنى الحديث الذي يرتبط بوجود مؤلفات متخصصة في الاقتصاد أو نظريات مستقلة كما نجد عند الاقتصاديين المعاصرين. فالمجتمعات القديمة عمومًا لم تفصل بين الاقتصادي والسياسي والديني والاجتماعي، بل كانت هذه الأبعاد متداخلة في بنية واحدة. ومن ثم، فإن الفكر الاقتصادي في مصر القديمة يتجلى من خلال الممارسات المنظمة والرؤية العامة التي حكمت الإنتاج والتوزيع والملكية والعمل. ومن أهم الأفكار الاقتصادية التي عرفتها الحضارة الفرعونية يمكن عرضها فيما يلي[7]:

1. **الملكية:** عرفت مصر القديمة أشكالا متعددة من الملكية، لكن ضمن سقف السيادة العليا للدولة. فهناك:
   - ملكية الحاكم أو ملكية مرتبطة بالقصر؛
   - ملكية مقيدة وهي ملكية المعابد؛
   - الملكية الفردية لبعض الأفراد أو الأسر؛

- ملكية الانتفاع المخصصة لبعض الموظفين من خلال حق الانتفاع بقطة أرض يمنحها لهم الحاكم.

غير أن هذا التعدد لا ينفي أن الفرعون كان، من حيث المبدأ السياسي، رأس نظام الملكية كله. ولذلك لم تكن الملكية الخاصة مطلقة بالمعنى الحديث، بل كانت محكومة بمكانة الفرد داخل النظام العام. ويمثل هذا الوضع صورة متوازنة بين الاحتكار المطلق للدولة وبين انعدام الملكية الفردية. فالأفراد كانوا يملكون أو ينتفعون، لكن في إطار بنية عليا تهيمن عليها السلطة السياسية والدينية.

2. الزراعة: كان نشاط الزراعة يعتبر العمود الفقري للاقتصاد المصري القديم. ولم يكن ذلك مجرد نشاط اقتصادي من بين أنشطة أخرى، بل كان البنية الأساسية التي قامت عليها حياة المصريين القدماء. ويرتبط هذا الأمر ارتباطا وثيقا بنهر النيل، الذي منح مصر خصوصيتها الحضارية وضمن لها موردا ثابتا نسبيا من المياه والتربة الخصبة. حيث أن فيضان النيل السنوي شكل أساس النظام الزراعي في مصر القديمة، لأن الفيضانات كانت تحدد خصوبة الأرض وتحدد مواعيد الزراعة والحصاد، وهو ما جعل الحياة الاقتصادية مرتبطة بدورات طبيعية منتظمة. ولم يكن الفلاح في مصر القديمة يعمل ضمن اقتصاد فردي حر، بل ضمن بنية أوسع تراقب الأرض والمحاصيل وتحصي الفائض وتفرض الالتزامات. ومن هنا فإن الزراعة في مصر القديمة لم تكن مجرد مصدر للغذاء، بل كانت أساس الإيرادات العامة للدولة خاصة الضرائب، والركيزة التي تمول منها مشروعات الدولة الكبرى .

كانت الدولة تتدخل في تنظيم السدود والقنوات ووسائل الري، وفي تقدير المساحات الزراعية بعد الفيضان، وفي تسجيل الحقول والمحاصيل. كما كان قياس الأرض بعد كل فيضان يعتبر أمرا ضروريا لتحديد الضرائب وتقدير الإنتاج، مما يدل على وجود وعي اقتصادي عميق بأهمية الإحصاء الزراعي والتخطيط الموسمي.

3. مركزية السلطة والاقتصاد الموجه: من أبرز خصائص الفكر الاقتصادي في الحضارة الفرعونية أن النشاط الاقتصادي كان شديد الارتباط بالدولة. فالفرعون لم يكن مجرد حاكم أو قائد عسكري، بل كان رأس النظام الديني والسياسي، ومن ثم رأس النظام الاقتصادي أيضا. وقد انعكست هذه الرؤية على مفهوم الملكية وعلى أسلوب إدارة الموارد، حيث أن الملك كان– من الناحية النظرية – المالك الأعلى لأرض مصر كلها، وهذه الفكرة ليست مجرد صياغة سياسية، بل لها آثار اقتصادية واضحة؛ إذ تعني أن الدولة تمتلك سلطة أصلية على الأرض والإنتاج والجباية، وأن الأفراد يمارسون الانتفاع أو الإدارة أو الحيازة في إطار هذه السلطة العامة، وهو ما جعل الاقتصاد المصري القديم أقرب إلى الاقتصاد الموجه منه إلى اقتصاد السوق. فلم تكن العلاقات الاقتصادية محكومة أساسًا بالمنافسة الحرة أو التبادل النقدي الحر، بل كانت خاضعة لمقتضيات الإدارة،

واحتياجات المخازن، ومشروعات الدولة، ومكانة المعابد، والتوازن الاجتماعي. وتتجلى مركزية الدولة في عدة مظاهر:

3. 1- الإشراف على الأرض: كانت الدولة تتحكم في مساحات واسعة من الأراضي، سواء بصورة مباشرة أو عبر مؤسساتها، كما كانت تحدد توزيع بعض الموارد وتراقب الاستغلال الزراعي.

3. 2- توجيه العمل: كانت الدولة قادرة على تعبئة العمالة لأغراض عامة مثل شق القنوات وبناء المعابد.

3. 3- تجميع الفائض من الانتاج: حيث كان جزء مهم من الإنتاج يجمع في مخازن الدولة، ليستخدم في إعاشة العاملين، ودفع المستحقات، وتمويل الأعمال العامة.

3. 4- ضبط التجارة: حتى في الحالات التي وجد فيها تبادل للسلع، فإنه لم يكن منفصلا عن إشراف الدولة أو الأطر الاجتماعية والدينية.

وبذلك يظهر أن الفكر الاقتصادي الفرعوني كان قائما على مبدأ جوهري هو: **أن الاستقرار الاقتصادي لا يتحقق إلا عبر سلطة مركزية منظمة** .وهذا المبدأ يختلف عن الفكر الاقتصادي الحديث الذي يجعل السوق محور التنظيم الأساسي.

4. الضرائب: قام النظام الضريبي في مصر القديمة على **الضريبة العينية**، حيث كانت الضرائب تدفع في شكل محاصيل خاصة الحبوب، أو ماشية، أو منتجات مختلفة، لا في صورة نقدية كما هو مألوف اليوم.

وكانت عملية جباية الضرائب مرتبطة بتقدير الإنتاج الزراعي بعد الفيضان، ولذلك فإن الإدارة الزراعية والإدارة الضريبية كانتا متداخلتين. كما أن الضرائب لم تكن مجرد وسيلة مالية، بل كانت أداة لإعادة توزيع الفائض وتثبيت سلطة الدولة.

كما كان يتم تعيين موظف أطلق عليه "رئيس المراقبين لأراضي الخزانة الملكية" وذلك بهدف تحقيق المعرفة التامة بالوضع الاقتصادي للبلاد، وعدم السماح بالتهرب الضريبي من خلال التعليمات الضريبية التالية:

- من يتعرض للسفن التي تحمل ضرائب الدولة يعاقب بجدع (قص) الأنف، فضلا عن النفي إلى أماكن أخرى خارج البلاد؛

- كل موظف يجد مواطنا لا يستطيع الحصول على سفينة لتوريد الضرائب، عليه أن يعمل على إيجاد سفينة له؛

– منع الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام، وإنزال العقاب بمفتشي الضرائب إذا ما أنفقوا مع محصّلي الضرائب بغية الكسب والتلاعب.

5. إعادة توزيع الدخل: تعد فكرة إعادة التوزيع من أهم المفاتيح التفسيرية للاقتصاد الفرعوني. فالدولة كانت تجمع الفائض من خلال الضرائب والجبايات، ثم تعيد توزيعه على العاملين، والمؤسسات، والمعابد، وفي حالات الأزمات. ويذكر أن الإدارة المصرية كانت تحتفظ بسجلات مفصلة للحصاد والتخزين.

فالدولة المصرية القديمة لم تكن تعتمد على نظام السوق كمنظم رئيسي للاقتصاد، بل اعتمدت على المركزية الاجتماعية والسياسية، خاصة في صورة إعادة التوزيع، حيث كانت المخازن والصوامع إحدى أهم أدوات الاستقرار الاقتصادي. فالفائض الزراعي لم يكن مجرد ثروة خاصة، بل كان جزءا من دورة اقتصادية عامة تمر عبر: الإنتاج، ثم الجباية، ثم التخزين، ثم التوزيع. وهذا النمط يمنح الاقتصاد الفرعوني طابعا مؤسساتيا واضحا.

6. النقود: من الخصائص المهمة للاقتصاد الفرعوني أنه لم يقم في بداياته على النقود المسكوكة. حيث أن القيم كانت تعبر عنها بوحدات وزنية من النحاس أو الحبوب، وأن التبادل لم يكن نقديا بالمعنى الكامل، وهذا يدل على أن الفكر الاقتصادي في مصر القديمة لم يكن موجها نحو الربح النقدي أو التراكم المالي، بل كان موجها نحو تلبية الحاجات وضبط الموارد، وتقدير القيم بصورة عملية.

فوجود وحدات تقدير لا يعني وجود سوق نقدية حرة، بل يعني أن المصريين القدماء كان لهم نهجا اقتصاديا في تحديد القيمة دون أن يفضي ذلك إلى نظام رأسمالي أو نقدي حديث.

ومع رواج التجارة وظهور المعادن النفيسة وانتشار استخدامها، أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساسها خاصية سبائك الذهب هذه الأخيرة التي تقدر قيمتها بوزنها أيضا.

بعدها تطور شكل النقود إلى دراهم مصكوكة، حيث حدث ذلك على وجه التحديد في عهد سيدنا يوسف عليه السلام بدليل قوله سبحانه تعالى: «**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**»[8]، ومن هنا يمكن أن نستدل على أن الدراهم كانت الشكل المتطور من النقود الذي كان يستخدم في عهد الفراعنة.

7. التجارة الخارجية: على الرغم من أن الاقتصاد المصري كان زراعيا ومركزيا في جوهره، فإن مصر عرفت أيضا نشاطا تجاريا خارجيا مهما. فقد أقامت علاقات تجارية مع البلاد المجاورة لها مثل النوبة والشام للحصول على الذهب، والبخور والعاج، والأخشاب وبعض المواد الخام. غير أن هذه التجارة لم تكن، في الغالب، نشاطا

فرديا حرا بالمعنى الواسع، بل كانت تتم برعاية الدولة أو بإشرافها. وهذا يعزز فكرة أن الانفتاح التجاري لم يلغ الطابع المركزي للاقتصاد. وتكمن أهمية التجارة الخارجية في نقطتين أساسيتين هما:

- أن الاقتصاد المصري لم يكن منغلقا؛
- وأن الفكر الاقتصادي الفرعوني عرف قيمة الندرة النسبية للموارد، فسعى إلى استيراد ما لا يتوافر محليا.

القسم الثالث: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة.

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة يعتبر ضروريا كون من البدايات الأولى للتفكير في قضايا الإنتاج والثروة والتنظيم الاقتصادي. فقد تناول اليونانيون مسائل الملكية وتقسيم العمل، بينما ركز الرومان على الجوانب العملية كالقانون والتنظيم الاقتصادي، مما ساهم في وضع أسس أولية للفكر الاقتصادي الذي تطور في العصور اللاحقة.

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية (الإغريقية).

ارتبط الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية بالفلسفة والحياة السياسية في المدن اليونانية. وقد تناول فلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو مسائل الملكية والعمل ودور الدولة، مما ساهم في وضع أسس أولية للفكر الاقتصادي الذي تطور لاحقا عبر العصور.

1. التنظيم الاجتماعي والطبقي:

يعتبر المجتمع اليوناني القديم من أهم النماذج التاريخية التي ساهمت في تشكيل الفكر السياسي والاجتماعي في الحضارة الإنسانية، حيث تميز بتنظيم طبقي واضح يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل المدن اليونانية، خاصة أثينا وإسبرطة. وقد قام هذا التنظيم على أسس قانونية واجتماعية حددت مكانة الفرد وحقوقه وواجباته داخل المجتمع، واتسم المجتمع اليوناني القديم بطابع هرمي ساد فيه نظام الطبقات، حيث يمكن التمييز بين ثلاث طبقات هي[9]:

1. 1- طبقة المواطنون الأحرار: وهي الطبقة الأعلى في السلم الاجتماعي اليوناني القديم، يشترط في كل فرد يحمل الجنسية اليونانية ان يكون مولودا أصلا من أب وأم يونانيين، إلا انه بمرور الزمن أصبحت المواطنة تمنح لبعض الذين يقدمون خدمة جليلة للدولة مثل قادة الجيش. والمواطنون لهم حق الملكية، وقد انقسمت هذه الطبقة الى قسمين هما:

- **طبقة الأرستقراطيون (النبلاء)**: وهم أصحاب النفوذ والثروة، وكانوا يسيطرون على الحكم في المراحل الأولى من تاريخ المدن اليونانية، ويمثلون قمة الهرم الاجتماعي.
- **طبقة العامة (الديموس)**: وتشمل الفلاحين والحرفيين والتجار، وقد حصلوا تدريجيا على حقوق سياسية خاصة في أثينا مع تطور النظام الديمقراطي.

1. 2- طبقة الأجانب المقيمين (الميتيك): وهم فئة من غير المواطنين الوافدون إلى اليونان، والذين استقروا في المدن اليونانية، خاصة أثينا، وإقامتهم عادة ما تكون مؤقتة، ومارسوا التجارة والحرف. ورغم أهميتهم الاقتصادية، فقد حُرموا من الحقوق السياسية وكانوا ملزمين بدفع ضرائب خاصة.

1. 3- طبقة العبيد: مثلت هذه الطبقة أدنى مستويات المجتمع في الهرم الاجتماعي اليوناني، وكانوا عادة من أسرى الحروب أو نتيجة الديون، حيث كان العبيد يعتبرون ملكية خاصة ولا يتمتعون بأي حقوق. وقد استخدموا في مختلف مجالات العمل، مثل الزراعة والخدمة المنزلية والعمل في المناجم.

2. الخصائص الاقتصادية للحضارة اليونانية القديمة:

شهد الاقتصاد اليوناني تطورا ملحوظا بين القرن الخمس والثالث قبل الميلاد، وقد ارتبطت الخصائص الاقتصادية للحضارة اليونانية بطبيعة البيئة الجغرافية والتنظيم الاجتماعي والسياسي للمدن اليونانية. ومن أهم الأنشطة الاقتصادية التي برزت فيه هي:

2. 1- النشاط الزراعي: اعتمد الاقتصاد اليوناني في أساسه على الزراعة، حيث كانت الأراضي الزراعية المصدر الرئيسي للثروة. وقد ركز اليونانيون على زراعة محاصيل مثل الزيتون والعنب والحبوب، رغم محدودية الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الطبيعة الجبلية لبلادهم والتي تميزت بتضاريس صعبة وقلة خصوبة التربة، كما ساهمت هذه المحدودية في دفع اليونانيين إلى البحث عن موارد إضافية خارج أراضيهم[10].

2. 2- النشاط الصناعي والحرفي: عرفت المدن اليونانية تطورا ملحوظا في الصناعات الحرفية، مثل صناعة الفخار والنسيج وصياغة المعادن، حيث بدأ الاهتمام باستخراج المعادن لاستخدامها في الصناعة الحربية. وكانت هذه الصناعات موجهة للاستهلاك المحلي والتصدير، وقد ساهم العبيد والأجانب (الميتيك) بشكل كبير في هذه الأنشطة الإنتاجية[11].

2. 3- النشاط التجاري: لقد شكت التجارة البحرية أهمية بالغة في الحضارة اليونانية، فنظرا لموقع اليونان الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط، ازدهرت التجارة البحرية بشكل كبير، وأصبحت وسيلة أساسية لتبادل السلع مع المناطق الأخرى مثل مصر وبلاد الشام، حيث اشتهرت بتصدير زيت الزيتون والنبيذ، واستيراد الحبوب وبعض المعادن، مما جعل التجارة الخارجية عنصرا حيويا في الاقتصاد اليوناني[12].

3. مساهمة كبار فلاسفة اليونان في الفكر الاقتصادي:

تميزت دراسات اليونانيين للظواهر الاقتصادية بارتباطها بأبحاثهم في الفلسفة والسياسة والأخلاق، أين ظهرت بشكل واضح في أفكار اثنين من أهم الفلاسفة هما: أفلاطون وأرسطو، حيث يعتبران من أهم الرواد الأوائل في علم الاقتصاد.

3. 1- الفكر الاقتصادي عند أفلاطون – *PLATONS*– (427-347 ق.م):

يعتبر أفلاطون فيلسوفا إغريقيا ارستقراطيا، سخر كل إمكانياته في المجتمع والسياسة والفلسفة ولذلك كان مشروعه إقامة صرح من نظام اجتماعي مثالي منطلقاً من الفلسفة والتي حدى بالفيلسوف القيام بانتهاج هذا الطريق هو الحرب والفوضى التي كانت تعاني منها اثينا كما ورد في تاريخ أثينا. وانطلق أفلاطون في صياغة افكاره من حالة الفوضى السياسية والاجتماعية والصراع بين الطبقات المختلفة بسبب الحروب التي حصلت في المجتمع الإغريقي (الهاينستي)، وبسبب التمرد والتناقض وعدم انسجام الآراء بين الأفراد وعبيد الأرض، فحاول وضع اسس التغيير من خلال كتابه الشهير الجمهورية ويعرف بالمدينة الفاضلة فأراد ان يحقق العدالة والحياة الطبيعية[13].

ويمكن معرفة الأفكار الاقتصادية لأفلاطون في كِتابه الشهير "جمهورية أفلاطون"، أو ما يعرف بالمدينة الفاضلة أو المثلى، كما تطرف أفلاطون في كتابه " الشرائع" أو "القوانين" الأفكار الاقتصادية أكثر. وينطلق الفكر الفلسفي الإغريقي، الذي يمثله أفلاطون، من أن الاقتصاد ليس مجالا مستقلا بذاته، بل هو جزء من تنظيم الدولة (*Polis*). فالمشكلات الاقتصادية لا تدرس بوصفها قضايا إنتاج أو توزيع فقط، وإنما تُطرح في سياق أشمل يتعلق بكيفية تحقيق الانسجام داخل الدولة. أين يرى أن أصل الدولة يرجع بصفة أساسية إلى عامل اقتصادي مفاده: أن نشوء ما يسمى "الدولة" يلزم أن يجتمع مجموعة من الأفراد بعدد كاف حتى يغطي(إشباع) كل واحد منهم حاجات الآخرين، حيث أن المجتمع الإغريقي نشأ نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وعجز الفرد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما أدى إلى التعاون بين الأفراد داخل المدينة. كما أوضح أفلاطون أن أساس تنظيم الدولة هو" تقسيم العمل" حيث يتخصص كل فرد في مهنة (عمل) واحدة وفقا لمواهبه وكفاءاته[14]. لهذا يقوم النموذج النظري لمدينة أفلاطون المثالية من خلال تنظيمها على أساس تقسيم مجتمعها إلى ثلاث (03) طبقات، حيث يعهد إلى كل طبقة بنوع معين من أنواع النشاط على النحو التالي[15]:

– **الطبقة الأولى**: الحكام، ومهمتها الحكم بوضع القوانين والعمل على احترامها؛

– **الطبقة الثانية**: الجنود، ومهمتها الدفاع عن المدينة ضد ما يقع عليها من اعتداءات؛

– **الطبقة الثالثة**: المنتجين (العمال والصناع)، وتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة.

يمكن اعتبار أفكار أفلاطون الاقتصادية بأنها أفكار خيالية، فلقد ظهرت أهم الأفكار الاقتصادية لأفلاطون أساسا من فكرته حول مدينته المثالية المقترحة والتي نختصرها فيما يلي[16]:

أ – التخصص وتقسيم العمل: يعتبر أفلاطون أن فكرة تقسيم العمل ضرورية للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة المثالية، ورأى أن كل فرد يجب أن يتخصص في عمل معين بما يتلاءم مع قدراته الطبيعية، باعتبار أن لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة به، وهذا يجعل تخصصه في مهنة من المهن أمرا طبيعيا، حيث أن تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهيئا لها بطبيعته، يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا مما يزيد من الإنتاجية، وهي فكرة اقتصادية سليمة؛

ب – الملكية: يعتبر أفلاطون أول من تطرق الى فكرة الاشتراكية، حيث دعا أفلاطون من خلال تقسيم طبقات المدينة المثالية إلى إلغاء الملكية الخاصة وحتى إلغاء تكوين العائلة بالنسبة للطبقتين الأوليتين (الحكام والجنود) وهذا من اجل إبعادهما من الخضوع لإغراء المال والسلطة وحبّ الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد حتى تتوافر لديهما الرغبة في الاستمرار في أداء الخدمة العامة وتحقيق الصالح العام، باعتبار أنهما أصحاب القرار وهذا قد يؤثر على عدالة قرارات الدولة؛ في حين أباح أفلاطون الملكية الخاصة للطبقة الثالثة (العمال والصناع) وأكّد على أهمية وجود الملكية الفردية بالنسبة لهم، لأنهم يهدفون في نشاطهم إلى تحقيق الربح ومصالحهم الخاصة مما ينجر على ذلك منافسة فيما بينهم تؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاج وتطويره في إطار إشباع حاجيات أفراد المجتمع في المدينة المثالية. فالملكية الخاصة وتكوين الاسرة مسموح بها لغير الفلاسفة أي على طبقة المنتجين، وأن حرية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة المنتجين ليست مطلقة بل لها حدود وتدخل الدولة في التصرف بها حسب ما يراه أفلاطون حتى يمنع الثراء الفاحش ويمنع الفقر على حد سواء ومن حق الفرد ان يورث ويكون حق الورثة الجزء الأكبر من الأرض.

إذن يعتبر أفلاطون أول من شجع على فكرة الشيوعية (الاشتراكية) بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية، غير انه رأى أن الرّق (العبيد) عنصر دائم في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنه، وأفضل العبيد هم الأجانب المستولى عليهم في الحرب؛

ت – النقود: اعتبر أفلاطون النقود مجرد رمز ووسيلة لتسهيل التبادل، وقيمتها غير مستمدة من مادتها، حيث اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية مصنوع من معدن رخيص (حديد، رصاص، نحاس...)، وليس من معدن غال (الذهب أو الفضة) وذلك حتى تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية حتى لا يتم استخدام النقود لذاتها (الاستفادة من قيمة معدنها).

ث – الإقراض بفائدة (الربا): بما أن أفلاطون اعتبر أن النقود عقيمة، حيث أن الإقراض نقدا بنقد وتحصيل فارق بينهم–حسب أفلاطون– يعد أمرا غير أخلاقي، ويجب عدم الموافقة عليه ومحاربته.

3. 2– الفكر الاقتصادي عند أرسطو – *ARISTOTLE'S*– (384–322ق.م):

يعتبر أرسطو مفكرا وفيلسوفا اغريقيا، وهو تلميذ افلاطون وصاحب النظرية التحليلية الثاقبة امتازت طريقته بأسلوب اختلف فيه بجوانب كثيرة عن آراء استاذه افلاطون، وكانت اعماله أكثر شمولية ولها علاقة بمختلف الجوانب الحياتية، وهو بذرة تكوين الرأسمالية.

ويشبه أرسطو أفلاطون في أن كلا منهما حاولا إخضاع الاقتصاد للأخلاق والفلسفة، غير أن تميز أرسطو عن أفلاطون في أنه لم يقتصر في بحثه على مجرد افتراض مدينة مثالية، بل حاول القيام ببعض الدراسات التحليلية لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، لهذا يعتبر أرسطو أول القدماء الذين أطروا لبذور "نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية.

ولقد وردت معظم الأفكار الاقتصادية لأرسطو في كتابيه "السياسة" و"الأخلاق" والتي نوجز مضمونها فيما يلي[17]:

أ – الملكية: هاجم ارسطو من خلال كتابه "السياسة" أفكار أستاذه أفلاطون الشيوعية، ومنتقدا فكرة الملكية الجماعية لأنها تتعارض مع ميول النفس الطبيعية، حيث نادى أرسطو بان تكون الملكية خاصة ولكن الانتفاع بها عامة، أي بوجوب استخدام الملكية الخاصة للصالح العام.

ب – القيمة: حسب أرسطو، تتمثل قيمة الاستعمال في الإشباع المتحقق من استعمال منتج معين (منفعة الشيء عند استعمال المنتج)، مثال ذلك: قيمة الإشباع الذي يحصل عليه الشخص من ارتداء حذاء، أما قيمة المبادلة فهي ما يتم الحصول عليه من سلع في السوق نتيجة المبادلة بمنتج معين بها، فالغرض من قيمة المبادلة تحديد معدل التبادل بين السلع ببعضها البعض، مثال ذلك: ما يتم الحصول عليه من سلع أخرى في مقابل مبادلته بالحذاء. هذا التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يعد من أقدم الأسس النظرية لنظرية القيمة، حيث يوضح أن السعر لا يعكس دائما المنفعة، بل يتحدد ضمن علاقات السوق.

ت – الموقف من الدولة: أشار أرسطو الى أن الدولة ظهرت نتيجة للتطور التاريخي ولتحقيق غايات أكبر من غاية إشباع الحاجات المادية للأفراد مثلما كان يرى أفلاطون، واعتبر أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للمجتمع، وباتحاد الأسر تكونت القرية، وباتحاد القرى تشكلت المدية أو الدولة. وعليه الدولة في اجتماع للأسر والقرى في جماعة كاملة تكفي نفسها بنفسها.

ث – الاحتكار: عرفه أرسطو على أنه "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق"، حيث رأى أرسطو أن الاحتكار يُمكّن البائع المحتكِر من فرض الثمن الذي يراه، وأن هذا الاحتكار يعتبر غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين، وهذا راجع إلى كيفية تحديد قيمة التبادل والمتمثلة في فكرة "الثمن العادل "عند أرسطو، والتي اقتصرت بناءً على نظرية تقويمية وأخلاقية أكثر منها تحليلية وعلمية ولهذا السبب أدان أرسطو أثمان الاحتكار باعتبارها أثمان غير عادلة (غير أخلاقية).

ج – النقود: عرض أرسطو في كتابه "السياسة" بعض أفكاره حول النقود، حيث أوضح أرسطو أن للنقود قوة تستمدها من القانون المطبق في البلد وهي **وسيلة لتبادل السلع** وأن **النقود عقيمة** وغير منتجة ولا تدر ربحا وليست ذو أصل طبيعي، وهي وسيط في المبادلة توفر علينا المبادلة العينية وهي **مقياس للقيمة** وكذلك نعبر عن مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود، كما أشر الى أن النقود تعتبر أداة لحفظ مدخراتنا، وبالتالي اعتبر **النقود مخزنا للقيم.**

ولقد ميز أرسطو بين **النقود والثروة.** فبعض الناس يعتقدون أن امتلاك كمية كبيرة من النقود يعني امتلاك ثروة، لكن أرسطو يرى أن النقود ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للتبادل فقط. وقيمتها تعتمد على اتفاق الناس عليها، وليس لها قيمة حقيقية ثابتة. لذلك، إذا لم يعد الناس يعترفون بها، فإنها تفقد قيمتها ولا تعود قادرة على تلبية حاجات الإنسان.

ح – الفائدة: تحدث أرسطو عن العلاقة بين النقود والربح، فانتقد السعي وراء الربح من خلال النقود فقط، حيث انتقد الفائدة التي تدفع على اقتراض النقود بحجة أن النقود ليست إلا مجرد وسيط للمبادلات فقط، واستخدامها كوسيلة للحصول على ثروة بالمتاجرة بها نظير إقراضها بفائدة هو أمر ضد الطبيعة، ففي رأيه، الكسب الحقيقي يجب أن يأتي من نشاط طبيعي مثل إنتاج السلع أو تبادلها، أما الربا فهو كسب غير طبيعي لأنه يولد المال من المال نفسه، دون أي إنتاج حقيقي. لذلك اعتبر أرسطو أن الفائدة (الربا) هي أسوأ أنواع الكسب، لأنها تخالف طبيعة النقود ووظيفتها الأساسية.

خ – التجارة: اعتبر أرسطو أن التجارة (التي اعتبرها نشاطا غير طبيعي إذا كان هدفها الربح فقط) ليست مجرد وسيلة لجمع المال، بل يجب أن تكون وسيلة لتلبية حاجات الناس، حيث كان يعتقد بأن العمل التجاري يتمثل في انتاج السلع ويرى بأن التبادل التجاري فعالية غير اقتصادية وغير انتاجية وغير طبيعية وهو بذلك يشاطر افلاطون في احتقاره للعمل التجاري ويعطي مبرراته لذلك حيث يقول ان ارباح التاجر هو صراع وسرقة ويرى الآخر ان العمل التجاري عمل غير نبيل.

3. 3 – مقارنة بين أفكار "أفلاطون" وأفكار "أرسطو":

من خلال ما سبق من معلومات حول أفكار أفلاطون وارسطو، يمكن إبراز أهم الاختلافات بين أفكارهما الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين أفكار أفلاطون وأفكار أرسطو.

عنصر المقارنة	أفلاطون (427–347 ق.م)	أرسطو (384–322 ق.م)
المنهج الفكري	مثالي، يبحث عن المدينة الفاضلة كما يجب أن تكون.	واقعي، يدرس المجتمع كما هو موجود فعلا.
الملكية الخاصة	عارض الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الحكام والحراس لأنها تؤدي إلى الأنانية والصراع.	دافع عن الملكية الخاصة واعتبرها ضرورية لتحفيز العمل والإنتاج.
الثروة	حذر من التفاوت الكبير في الثروة والفقر لأنه يهدد استقرار الدولة.	قبل بوجود الثروة بشرط استخدامها بشكل معتدل وأخلاقي.
تقسيم العمل	اعتبره أساس تقدم المجتمع لأن كل فرد يتخصص في العمل الذي يجيده.	وافق على أهمية تقسيم العمل لكنه ركز أكثر على كفاءة الإنتاج وتلبية الحاجات.
التجارة	لم يعطها أهمية كبيرة مقارنة بالإنتاج والزراعة.	اعترف بأهميتها لتلبية الحاجات وتبادل السلع.

عنصر المقارنة	أفلاطون (427–347 ق.م)	أرسطو (384–322 ق.م)
النقود	وسيلة لتسهيل المبادلات داخل الدولة.	وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن للثروة.
الربا (الفائدة)	لم يتوسع كثيرا في تحليله.	عارض الربا بشدة واعتبره كسبا غير طبيعي لأن المال لا يلد المال.

ويمكننا تقديم تلخيص أبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:

3. 3. 1– أوجه التشابه بين أفكار "أفلاطون" وأفكار "أرسطو":

- كلاهما ربط الاقتصاد بالأخلاق والسياسة .
- لم يعتبرا الاقتصاد علما مستقلا.
- اهتما بتحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- قبلا نظام الرق (العبودية) .
- اعتبرا الزراعة نشاطا أساسيا في الاقتصاد .

3. 3. 2– أوجه الاختلاف بين أفكار "أفلاطون" وأفكار "أرسطو":

- اعتبر أفلاطون مثالي اشتراكي النزعة؛ أما أرسطو فكان واقعيا مؤيدا للملكية الخاصة .
- دعا أفلاطون إلى اشتراك الحكام في الأموال والممتلكات، بينما أرسطو رفض فكرة إلغاء الملكية الخاصة التي تباها أفلاطون في الطبقة الأولى من مجتمع مدينته المثالية، كما عارض أيضا فكرة إلغاء تكوين الأسرة، حيث رأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وأن المصالح الشخصية هي من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة؛
- قدم أرسطو تحليلا أعمق للنقود والتبادل والربا، فلقد اعتبر أرسطو أن للنقود ثلاث (03) وظائف هي: وسيط للمبادلة، أداة لقياس القيمة وأداة لحفظ المدخرات، في حين أفلاطون أعطى للنقود وظيفة واحدة متمثلة في كونها وسيط للمبادلة فقط.
- ركز أفلاطون على العدالة الاجتماعية، أما أرسطو فركز على الكفاءة الاقتصادية والملكية الخاصة.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية.

اتسمت الحضارة الرومانية بالطابع العملي والتنظيمي أكثر من الطابع الفلسفي النظري الذي تميز به الإغريق، فلم يكن للرومان نفس النمط الفكري الفلسفي الذي تميز به الإغريق، حيث اهتموا أكثر بالفتوحات العسكرية وتوسيع الإمبراطورية، إضافة إلى اهتمامهم ببناء الطرق ووضع القوانين لتنظيم شؤون المجتمع، فقد ركز الرومان على الإدارة، والقانون، وتنظيم الدولة، بدلا من تطوير الفكر الاقتصادي النظري، وهو ما انعكس على محدودية إنتاجهم الفكري في هذا المجال. ومع ذلك، ظهرت لديهم بعض الأفكار الاقتصادية المتفرقة. وفيما يلي أهم الأفكار التي أثر بها القانون الروماني على الفكر الاقتصادي[18]:

– **فكرة القانون الطبيعي**: وتتلخص هذه الفكرة في الاعتقاد بأن هناك قانونا طبيعيا ليس مِن وضْع الإنسان بل من خلق الطبيعة التي أوجدت قواعده وجعلت بني البشر يخضعون لها، وأن هذا القانون الطبيعي يحكم وينظّم الحياة الاقتصادية كما هو الحال عندما تنظّم القوانين الطبيعية الأخرى ظواهر الطبيعة ووظائف أعضاء جسم الإنسان... الخ، وأن هذا القانون الطبيعي له صفتي الدوام والعمومية فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر وهو عام حيث ينطبق على كافة أفراد البلاد؛

– **فكرة القانون الفردي**: تعتبر من المبادئ القانونية التي قدرها الرومان بحيث يحق لكل فرد فِعل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منه كما يشاء، والمذهب الفردي من الناحية الاقتصادية يُقرّ أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون فيظل حرية كاملة لا تتدخل الدولة فيها (حرية التعاقد وحرية الملكية الفردية).

1. التنظيم الاجتماعي والطبقي:

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من[19]:

– طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان؛

– طبقة العامة؛

– طبقة العبيد.

2. التنظيم الاقتصادي:

لقد بني النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال العبيد تحت الاكراه الاقتصادي، فأصبحت ملكية الأراضي الزراعية الاستثمار الرئيسي، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

2. 1- الزراعة: اختلفت نظرة الرومان إلى الزراعة عن نظرة الإغريق، ففي حين اعتبر الإغريق الزراعة وسيلة لإشباع حاجات المجتمع الغذائية. اعتبرها الرومان كمصدر رئيسي للإيرادات والضرائب، خاصة في المستعمرات. وقد شكلت الأراضي الزراعية في الأقاليم المحتلة أساس الثروة في الإمبراطورية الرومانية[20].

2. 2- علاقات الإنتاج: اهتم الرومان بالملكية الفردية وحرية التعاقد، فقامت علاقات الإنتاج على أساس الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، حيث كان عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، ولقد تخصص الرومان في إنشاء المزارع الكبرى بصورة رئيسية بهدف بيع المنتجات في السوق، فكان النشاط الاقتصادي يسعى لتطوير الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال[21].

2. 3- التجارة الداخلية والخارجية: في البداية انحصر النشاط التجاري بتبادل منتجات القرية الزراعية بمنتجات المدينة الحرفية، ومع توسع الامبراطورية الرومانية بدأت الحركة التجارية بالزيادة، وتوفرت طرق آمنة للنقل البري والبحري وظهرت التجارة الخارجية، وأصبحت روما بذلك تستورد من المقاطعات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية، حيث ازدادت الإيرادات من المستعمرات. كما كبرت وتوسعت طبقة التجار وتكون معها رأس المال التجاري، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري[22].

2. 4- تطور رأس المال النقدي الربوي: إن نمو التجارة واستخدام الرومان لسك النقود بشكل واسع أدى إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. في الأخير تشكلت طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان، وهم الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة ثم انفصلوا تدريجيا عن طبقة التجار[23].

في الأخير، يمكن القول إن الرومان لم يقدموا إسهاما نظريا كبيرا في الفكر الاقتصادي، لكنهم تميزوا في الجوانب العملية، خاصة في القانون والتنظيم والإدارة. وقد تركت هذه الإنجازات أثرا مهما في تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية في العصور اللاحقة.

القسم الرابع: التحليل المقارن للفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.

بناء على ما ورد في القسمين الثاني والثالث، يمكن تقديم مقارنة أكاديمية بين الحضارات الأربع من حيث أهم عناصر الفكر الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقارنة للفكر الاقتصادي بين الحضارات القديمة.

عنصر المقارنة	الحضارة البابلية	الحضارة المصرية القديمة	الحضارة اليونانية القديمة	الحضارة الرومانية
طبيعة الفكر الاقتصادي	قانوني وديني، تجسد أساسا في قانون حمورابي	إداري وديني مرتبط بالدولة والفرعون	فلسفي ونظري مرتبط بالفلاسفة والسياسة	عملي وقانوني يركز على إدارة الإمبراطورية
مصدر التنظيم الاقتصادي	الدولة وقانون حمورابي	الدولة المركزية بقيادة الفرعون	المدينة اليونانية والفلاسفة	الدولة الرومانية والقانون الروماني
التنظيم الاجتماعي	ثلاث طبقات: الأحرار الأثرياء، عامة الأحرار، العبيد	طبقتان أساسيتان: الحكام والمحكومون	مواطنون أحرار، أجانب وعبيد	نبلاء، مواطنون، عبيد
مكانة العبيد	قوة إنتاجية محرومة من الحقوق	عبيد الدولة وعبيد خاصون	عنصر أساسي في الإنتاج، واعتبروهم أدوات عمل حية	اعتمد الاقتصاد الروماني بشكل كبير على عمل العبيد
دور الدولة في الاقتصاد	قوي ومباشر: الري، الأسعار، التجارة، القوانين، مواجهة الأزمات	قوي جدا ومركزي، يشرف على الإنتاج والتوزيع	محدود نسبيا مقارنة بالحضارات الشرقية	قوي عبر التشريعات والضرائب وإدارة الأراضي
نظام الملكية	بدأت بملكية المعابد والدولة ثم ظهرت الملكية الخاصة	تعدد أشكال الملكية مع سيادة عليا للفرعون	تقديس الملكية الخاصة خاصة عند أرسطو	حماية واسعة للملكية الخاصة بالقانون
الزراعة	أساس النشاط الاقتصادي مع مشاريع ري واسعة	العمود الفقري للاقتصاد بفضل نهر النيل	مهمة لكنها محدودة بسبب الطبيعة الجبلية	نشاط اقتصادي رئيسي في الضياع الزراعية الكبرى
التجارة	واسعة داخليا وخارجيا مع	موجودة لكن أقل أهمية من	مزدهرة جدا بحريا ومتوسطية	واسعة جدا بفضل اتساع

عنصر المقارنة	الحضارة البابلية	الحضارة المصرية القديمة	الحضارة اليونانية القديمة	الحضارة الرومانية
	الهند ومصر والخليج والمتوسط	الزراعة		الإمبراطورية
النقود	الفضة معيار للقيمة ثم ظهور النقود المعدنية	استخدمت المقايضة والسلع ثم النقود المعدنية	تطور واضح للنقود المعدنية والتبادل التجاري	نظام نقدي متطور نسبيا
الضرائب	متنوعة: الأرض، الرأس، التجارة، الإنتاج	ضرائب عينية ونقدية لصالح الدولة	موجودة لكنها أقل مركزية	ضرائب منظمة لتمويل الدولة والإمبراطورية
القروض والربا	منتشرة ومنظمة بعقود وفوائد مرتفعة	وجدت أشكال من الإقراض تحت رقابة الدولة	تناولها الفلاسفة بالنقد خاصة أرسطو	انتشرت القروض مع تنظيم قانوني
أبرز المفكرين	حمورابي (من خلال تشريعاته)	لا يوجد مفكر اقتصادي مستقل	أفلاطون وأرسطو	شيشرون وكبار فقهاء القانون الروماني
نظرة الفكر إلى الثروة	مشروعة إذا كانت ضمن القانون	مرتبطة بخدمة الدولة والنظام	تفضيل الاعتدال وانتقاد السعي المفرط للمال	الثروة عنصر مهم للمكانة الاجتماعية والسياسية
أهم مساهمة اقتصادية	أول تشريعات اقتصادية متكاملة في التاريخ	الاقتصاد المركزي القائم على إدارة الدولة	ظهور التحليل الفلسفي للقيمة والعمل والملكية	تطوير القانون الاقتصادي وحماية الملكية والعقود

ومن خلال الجدول يمكن إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الحضارات القديمة الأربع التي تم تطرقها لها من خلال هذا المحور:

أولا: أهم أوجه التشابه بين الحضارات القديمة الأربع.

- الاعتماد على نشاط الزراعة كنشاط أساسي للاقتصاد .
- وجود العبودية كمصدر مهم للعمل، ولذلك سمي بالنظام الاقتصادي العبودي.
- تدخل الدولة في الاقتصاد كان سمة مشتركة بين الحضارات القديمة، ولو أنه كان بدرجات متفاوتة في النشاط الاقتصادي .

- ظهور التجارة الداخلية والخارجية، رغم تفارت أهميتها من حضارة لأخرى، وربما اختلاف التضاريس الجغرافية لمنطقة كل حضارة كان أبرز سبب لهذا التفاوت.

- عدم استقلال الفكر الاقتصادي عن الدين أو السياسة أو القانون.

ثانيا: أهم أوجه الاختلاف بين الحضارات القديمة الأربع.

- يمكننا ملاحظة أن الحضارتين البابلية والمصرية القديمة ركزتا على التنظيم الإداري والقانوني والاقتصاد العملي بشكل لافت مقارنة بالحضارات الغربية، خاصة قانون حمورابي الذي ساهم في هذا الجانب في الحضارة البابلية، ولم تختلف الحضارة المصرية القديمة كثيرا عنها حيث كانت الدولة حريصة على وجود تنظيم إداري وقانوني دقيق يحكم الشعب المصري.

- تميزت الحضارة اليونانية القديمة بالتحليل الفلسفي والنظري للقضايا الاقتصادية، وهذا ما وجدناه في أفكار أهم الفلاسفة اليونانيين ولعل أبرزهم أفلاطون وأرسطو.

- اعتمدت الإمبراطورية الرومانية على فكرة القانون الطبيعي في الاقتصاد، وبرعت في الجانب القانوني والتنظيمي للعقود والملكية .

- تميز الاقتصاد المصري القديم بطابع زراعي مركزي، حيث كانت الدولة تملك الأراضي الزراعية وتتحكم في هذا النشاط، بينما اعتمد الاقتصاد اليوناني القديم بشكل لافت على التجارة البحرية .

- تميزت الحضارة البابلية بأقدم نظام متكامل للعقود والقروض والضرائب من خلال قانون حمورابي .

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. ما أهم الخصائص الاقتصادية للحضارة البابلية؟
2. ما دور قانون حمورابي في تنظيم الحياة الاقتصادية في بابل؟
3. ما أهم ملامح الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة؟
4. ما المقصود بتقسيم العمل عند أفلاطون؟
5. ما موقف أفلاطون من الملكية الخاصة؟
6. ما موقف أرسطو من الملكية الخاصة؟
7. لماذا رفض أرسطو الربا؟

8. ما الوظائف الأساسية للنقود عند أرسطو؟

9. قارن بإيجاز بين أفلاطون وأرسطو في نظرتيهما للملكية الخاصة .

10. اذكر أهم أوجه الاختلاف بين الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة والفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية.

قائمة الهوامش:

[1] أنظر:

- حسين بن الطاهر، **محاضرات في الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص ص: 33 – 39.
- أحمد بركات، **تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014، ص ص: 09 -11.

[2] حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] شاهد إلياس وحمزة بالي، **الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد، 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص ص: 03 -04.

[4] زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة**، عين للدراسات والأبحاث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1997، ص 26.

[5] عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص: 62 -76.

[6] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة الثانية، العراق، 2017، ص 39، 40.

[7] أنظر:

- حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46 -47.
- *Alan Gardiner, **Egypt of the Pharaohs: An Introduction,** Oxford: Oxford University Press, 1961, pp: 46–59.*
- *Kemp Barry J, **Ancient Egypt: Anatomy of a Civilization**. 2nd ed. London: Routledge, 2006, pp:150 - 218.*
- *Wilkinson, Toby. **The Rise and Fall of Ancient Egypt**. London: Bloomsbury, 2010, pp: 182- 201.*

[8] القرآن الكريم: سورة يوسف، الآية 20.

[9] أنظر:

- مشيرة محمود، **مختصر تاريخ الحضارة اليونانية**، دار الرسم بالكلمات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2025، ص 29، 30.
- أحمد شلبي، **تاريخ الحضارات القديمة**، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 118.
- أحمد عبد العزيز، **تاريخ اليونان القديم**، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1987، ص 78، 105.

[10] أحمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[11] أحمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 135، 136.

[12] *Moses Israel Finley, **The Ancient Greeks: An Introduction to Their Life and Thought**, London: Penguin Books, 1973, PP 64 - 66.*

[13] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[14] محمد دويدار، **مبادي الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، مطبعة التونى، مصر، 1993، ص ص: 65 – 68.

[15] مدحت القرشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 41.

[16] أنظر:

- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40 – 42.
- عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88 – 97.
- جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59 – 62.

[17] أنظر

- رفعت سيد العوضي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص ص: 32 – 38.
- عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99 – 106.
- جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63 – 68.
- زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47، 49.

[18] زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50 – 52.

[19] شاهد إلياس وحمزة بالي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[20] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، ص 72.

[21] شاهد إلياس وحمزة بالي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[22] أنظر:

- شاهد إلياس وحمزة بالي، مرجع سبق ذكره، ص 09، 10.
- جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، ص 73.

[23] شاهد إلياس وحمزة بالي، مرجع سبق ذكره، ص 09، 10.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصر الأوروبي الوسيط.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصر الأوربي الوسيط.

نعني بالعصر الأوربي الوسيط، الفترة الزمنية التي تمتد من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس للميلاد وحتى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر للميلاد. فعقب انهيار الإمبراطورية الرومانية وتفككها تحت وطأة الغزوات الجرمانية، وجدت أوروبا نفسها في مرحلة طويلة من الركود والانكماش. ولم يكن هذا التراجع مقتصرا على الجانب المعيشي بما فيه من فقر واضطرابات وتراجع في الحركة التجارية، بل شمل أيضا الجانب الفكري، حتى كاد الإنتاج العلمي والفلسفي يغيب لقرون، إلى حدود القرن الثاني عشر للميلاد. ولا يمكن إغفال دور المؤسسة الكنسية في تكريس هذا الواقع إلى حد كبير، فبحلول القرن الثالث عشر للميلاد، أصبحت الكنيسة الكاثوليكية القوة المهيمنة، واتخذت من روما مركزا لها، وبسطت نفوذها على معظم أوروبا الغربية. وهذا يعني أن الفلاسفة المدرسيين (السكولائيين) كانوا يمثلون الاتجاه الفكري السائد في تلك المرحلة ضمن سياقها الزماني والمكاني. وقد حملت أفكارهم طابعا أخلاقيا في مختلف جوانب الحياة، بما فيها النشاط الاقتصادي[1].

ونتيجة لذلك، تأطر الفكر الاقتصادي ضمن إطار أخلاقي، فأصبحت القضايا والمشكلات الاقتصادية تُطرح وتُناقش وفق المنظور الذي رسمته الكنيسة. وفي كثير من الأحيان، كان يتم تناول موضوعات ذات طابع اقتصادي بشكل عرضي أو من زوايا لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتحليل الاقتصادي العلمي.

غير أن ملامح التحول بدأت تتشكل تدريجيا مع مطلع الألفية الثانية، فاستعادت أوروبا شيئا فشيئا نشاطها الاقتصادي وانتعشت أسواقها. وفي الوقت نفسه، عاد الاهتمام بالتراث الفكري اليوناني، لكن بقراءة جديدة تميل إلى فكر أرسطو أكثر من فكر أفلاطون. ومع هذا التحول، لم يعد التركيز منصبا على بناء نموذج مثالي للدولة، بل أصبح موجها نحو تقويم سلوك الفرد وتهذيبه، أي نحو صورة الإنسان الصالح، بدل البحث في نموذج المدينة الكاملة.

ولا يمكن فهم الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، بمعزل عن النظام الإقطاعي الذي شكل البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أوروبا آنذاك. فقد كان هذا النظام الإطار الواقعي الذي تشكلت داخله التصورات الاقتصادية والأخلاقية.

القسم الأول: النظام الإقطاعي في أوروبا في العصور الوسطى.

يعتبر النظام الإقطاعي نظاما اقتصاديا واجتماعيا ساد في أوروبا خلال العصور الوسطى، وهو يمثل إطارا منظما للعلاقات بين طبقات المجتمع المختلفة، وقائما على الملكية الزراعية والولاء المتبادل. وقد ارتبط هذا النظام بضعف السلطة المركزية، فبرزت فيه سلطة الإقطاعيين الذين امتلكوا الأراضي وفرضوا نفوذهم على الفلاحين الأقنان مقابل الحماية. ومن خلال دراسة هذا النظام، يمكن فهم طبيعة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الحقبة، وكيف أسهم في تشكيل ملامح التاريخ الأوروبي قبل ظهور الدولة الحديثة.

أولا: مفهوم النظام الإقطاعي.

ساد في القرون الوسطى في أوروبا **التكوين الاجتماعي الإقطاعي**[2]، وتعرف **الضيعة أو الإقطاعية** (***Manor***) بأنها وحدة اقتصادية قائمة على الإنتاج الطبيعي، خاصة في مراحله الأولى، حيث كان الهدف الأساسي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي. وكانت هذه الضيعة عبارة عن مزرعة محصنة تضم الأراضي المزروعة، ومناطق الرعي المشتركة، إضافة إلى الغابات المشتركة. وغالبا ما كانت تتخذ شكل قرية أو عدة قرى، يتوسطها قصر السيد المالك للأرض[3].

وكان سكان هذه الوحدة يتوزعون في أكواخ داخل القرية، ويشاركون في النشاط الإنتاجي، ومنهم العبيد الذين كان عددهم يتناقص مع مرور الزمن، وكذلك الفلاحون الأحرار الذين كانوا يشكلون فئة قليلة تمتلك مساحات صغيرة من الأراضي. ومع مرور الوقت، تحوّل هؤلاء الفلاحون تدريجيا إلى **أقنان مرتبطين بالأرض** ***(Serfs)***، وذلك نتيجة لعدة عوامل، منها[4]:

أ- قيام ملاك الأراضي (الأسياد) بإكراه الفلاحين بشكل مباشر على الخضوع لهم، وتحويلهم إلى تابعين يعملون في أراضيهم؛

ب- الظروف القاسية التي عاشها الفلاحون، مثل الحروب المستمرة، وتعسف الطبقة الحاكمة، وارتفاع الضرائب التي تفرضها السلطات، إضافة إلى تدهور المحاصيل، مما دفعهم إلى الإفلاس والبحث عن الحماية لدى كبار ملاك الأراضي.

كما شملت الوحدة الاقتصادية فئة الحرفيين مثل الحدادين والنجارين وصناع الأواني، وكان يوجد داخلها في بعض الحالات طاحونة مائية إذا توفرت بالقرب من نهر، أو طاحونة هوائية في حال عدم توفر المياه. كذلك

كانت تضم كنيسة ومسكن القس، خاصة إذا كانت حدود الضيعة تتوافق مع التقسيم الكنسي في أوروبا الإقطاعية.

وبناء على ما سبق، يتضح أن أسلوب الإنتاج في النظام الاقتصادي الإقطاعي يعتمد في عمله على الأقنان، باعتباره واجب ملقى على كاهل الفلاح بالقسر والإجبار، لإشباع حاجات اقتصادية معينة للإقطاعي، سواء أخذت هذه الحاجات شكل خدمات أو صورة أعباء مالية يدفعها نقدا أو عينا.

ثانيا: التنظيم الاجتماعي والطبقي للمجتمع الإقطاعي.

مما سبق، يمكننا معرفة التنظيم الاجتماعي والطبقي للمجتمع الإقطاعي في العصر الأوروبي الوسيط، حيث تكون من ثلاث طبقات أساسية هي:

– **طبقة السادة والنبلاء:** تتشكل من صاحب الضيعة وأسرته وضيوفه والحاشية المحيطة به وهي في غالب الأحيان طبقة قليلة العدد في المجتمع لا تنتج أي شيء وتعيش على ريوع أراضيها الخصبة والواسعة؛

– **طبقة الأقنان:** وهم أغلبية سكان الضيعة لا يمتلكون سوى قوة عملهم وينحدرون من العبيد المحررون أو من أصحاب الأملاك الصغيرة الذين يفقدون بصورة أو بأخرى أملاكهم وينظمون إلى الفئات غير المالكة لوسائل الإنتاج؛

– **طبقة الحرفيون والتجار:** هي طبقة تتشكل من الأجانب الذين يقدمون خدماتهم بصورة منفردة وبالتجوال في فترات معينة.

ثالثا: الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي.

يمكن ذكر أهم الخصائص والمميزات الاقتصادية للنظام الإقطاعي في أوروبا في العصور الوسطى في النقاط التالية[5]:

1. هرمية النظام الإقطاعي: يقوم النظام على شكل هرم، يتصدره الإمبراطور، تليه طبقة الحكام الكبار، ثم صغار الحكام، وصولاً إلى بقية الفئات. وترتبط كل طبقة بالأخرى بعلاقات تبعية تنتهي نظرياً عند الإمبراطور.

2. الاقتصاد الزراعي المغلق: اعتمد الاقتصاد الإقطاعي على الزراعة كمصدر رئيسي للإنتاج، وكانت الضيعة أو الإقطاعية شبه مكتفية ذاتيا، مما قلل من أهمية التجارة والنقود.

3. التبعية المتبادلة: يعتمد النظام على علاقات ولاء بين السيد والأقنان. فالأرض نظريا للإمبراطور، لكنها فعليا بيد الإقطاعيين. وتنقسم الأرض إلى:

- جزء يحتفظ به السيد ويزرع لفائدته.
- جزء يمنح للفلاحين ليستغلوه مقابل تقديم جزء من المحصول وخدمات مختلفة.

وفي المقابل، يلتزم السيد بحماية الفلاحين والفصل في نزاعاتهم. وتستمر هذه العلاقة حتى عند انتقال ملكية الأرض.

4. سيطرة البوادي: كان المجتمع زراعيا بالأساس، بتقنيات بسيطة. تراجعت الصناعة وتقلصت المدن مقارنة بالعهد الروماني، وتحولت إلى قرى يغلب عليها النشاط الزراعي، رغم استمرار بعض الحرف لتلبية الحاجيات المحلية.

5. ضعف التجارة والمبادلات النقدية: تراجعت المبادلات التجارية، خاصة مع الشرق، بسبب الحروب، واعتمدت الإقطاعيات على الاكتفاء الذاتي، مما أدى إلى انعزالها وضعف التبادل بينها.

6. سيطرة الكنيسة: لعبت الكنيسة دورا محوريا في توجيه النشاط الاقتصادي، خاصة في تحريم الربا والدعوة إلى العدالة الاجتماعية.

7. المنظمات الحرفية: وتعد نواة النقابات الحديثة، وكانت تقوم على مزيج من القيم الدينية والمهنية، حيث خضعت لتوجيهات الكنيسة في مختلف جوانب العمل من جهة، ومن جهة أخرى وضعت قوانين صارمة لتنظيم الحرف، وتدرج العامل من متعلم إلى صانع. كما حددت طرق الإنتاج وجودة السلع، مع تقليص الابتكار. كما ساد التضامن بين الأعضاء، حيث كانت المنظمات تدعم المحتاجين، مما يعكس قيم التعاون التي أثرت لاحقاً في الفكر الاشتراكي.

القسم الثاني: أهم الأفكار الاقتصادية في العصر الأوروبي الوسيط.

يعتبر الفكر المدرسي نتاج رجال دين درسوا علوم عصرهم مثل الفلسفة والقانون والأخلاق، ثم أعادوا تقديمها من منظور ديني مسيحي. وقد كانت الكنيسة خلال العصور الوسطى تتحكم في تفسير مختلف العلوم، كما كانت مسؤولة عن تحديد منظومة القيم.

اعتمد المدرسيون على مصادر متعددة، أهمها التعاليم المسيحية، وفلسفة أرسطو، والقانون الروماني، والعادات الجرمانية. كما تأثروا بواقع النظام الإقطاعي وبالتحدي الإسلامي في الشرق، وحاولوا التوفيق بين هذه العناصر المختلفة. فلم يكن الفكر الاقتصادي في هذا العصر علما مستقلا في حد ذاته، بل كان النشاط الاقتصادي مرتبطا بتعاليم الدين المسيحي (الفكر اللاهوتي)[6].

ومن أهم مفكري هذه المرحلة سان توماس الأكويني (1225 - 1274)، وهو أبرز المفكرين ضمن فترة العصور الوسطى، حيث له أكثر من خمسين مؤلفا في آرائه الدينية والاقتصادية أهمهم كتاب "الخلاصة اللاهوتية"، إلى جانب مفكرين آخرين يطغى عليهم الطابع الديني أبرزهم ألبير الكبير ووليام أوكهان الكبير.

ويمكن تلخيص أهم معالم الفكر الاقتصادي لسان توماس الأكويني فيما يلي:

أولا: العمل.

يرى توماس الأكويني أن العمل هو الذي يولد القيمة ولذلك رفض الرأي الاغريقي والروماني بأن العمل اليدوي (الحرفي) عمل غير شريف وبذات الوقت قال بأن العمل الذهني أفضل من العمل اليدوي، وبذلك أعطى للفكر دفعة نحو استغلال الموارد من خلال العمل ولغرض الاستقرار وتأمين تواجد السلع[7].

ثانيا: الملكية.

كان الاتجاه الفكري العام للنظام الإقطاعي يفضل الملكية الفردية على الملكية الجماعية، حيث أيد توماس الأكويني هذا الاتجاه، وقد اتفق مع أفكار أرسطو، واعتبرت الملكية ذات وظيفة اجتماعية، أي أن الثروة يجب أن تُستخدم لخدمة المجتمع، ولا ينبغي أن تكون مطلقة بيد الفرد[8].

ثالثا: نشاط التجارة.

اعتبر المدرسيون التجارة نشاطا غير مرغوب فيه (محرم) بسبب سعي التاجر للحصول على ربح كبير (الثروة) لا يستحقه، ولكن مع ازدياد نشاط التجارة تم إعفاء هذا النشاط من الإدانة الأخلاقية، فكان رأي

توما الأكويني بأن التجارة سليمة في حالة الاستخدام الذي ينفع الناس ولا يؤدي الى الثراء الفاحش بل تغطية الاحتياجات فهذا عمل خدمي ولا بأس به وقال ان هكذا تجار يستحقون المكافئة (اي المكافئة للتجارة غير الاستغلالية والتي لا تغرق الأسواق بالبضاعة) وقال أن (المشكلة في الطريقة التي يتبعها التجار في تعاملهم وليس التجارة نفسها) ، فلو كان التجار في عملهم يرغبون في اشباع حاجة المعوزين من الفقراء ومساعدة الفقراء وخدمة البلد لما كانت التجارة عمل غير اخلاقي ، ولأصبح الربح الذي يحصل عليه التاجر يمثل المكافأة التي يستحقها للجهد الذي بذله وهذا الامر شجع على قيام المدرسة التجارية[9]. وبالتالي وضع توماس الأكويني شروطا ثلاثة (03) لكي تصبح التجارة مقبولة ومشروعة:

- التبادل الخالي من عنصر الاحتكار (سبق لأرسطو توضيحه)؛
- حالة ما إذا خصص الكسب لغرض ضروري أو نبيل (لإعاشة عائلته أو مساعدة المحتاج)؛
- حالة ما إذا اشترى شخص دون وجود نية للبيع عند الشراء، ثم طرأت النية فيما بعد وكان قد حسن هذا الشيء أو تحمل مخاطرة في نقله من مكان لآخر.

رابعا: فكرة السعر العادل.

اشتهر توماس الإكويني بنظريته في السعر أو الثمن العادل التي أخذها من أرسطو. حيث يرى أن سعر السلعة او أجر العامل او ربح المنتج يجب ان يكون عادلا، كما وان العدالة ينبغي توفرها للبائع والمشتري ولكنهم لم يضعوا معيارا واضحا لمفهوم العدالة في الاسعار والثمن العادل في نظرهم هو الذي يستطيع المنتج ان يعيش به في مستوى الطبقة المنتسب اليها[10]. وبهذه الأطروحات يوضح لنا توماس الإكويني بأن آرائه في السعر العادل ينسبها للقيمة وهي التي تحدد السعر العام للسلعة.

خامسا: القرض بفائدة (الربا).

رفض الفكر المسيحي الربا، واعتبره غير مشروع. حيث اعتمد توماس الإكويني في دعوته للتحريم إلى أفكار أرسطو وإلى قرارات الكنيسة، وقدم الأكويني عدة مبررات لذلك، منها[11]:

- أن الفائدة تعد ثمنا للوقت، والوقت ليس ملكا للإنسان بل لله، فلا يجوز بيعه.
- أن النقود عقيمة بطبيعتها ولا تلد نقودا، وبالتالي لا يصح أن تدر ربحا بذاتها.
- أن النقود تستهلك عند استعمالها، لذلك لا يمكن تأجيرها مقابل فائدة كما هو الحال في بعض السلع.

كما هاجم الإكويني هذه الأفكار وكالآتي[12]:

- لا يجوز أخذ الفائدة في حالة عدم تسديد القروض في الموعد المحدد؛
- لا يجوز أخذ الفائدة في حالة خسارة صاحب المال لربح كان يستطيع الحصول عليه لو لم يقرض ماله؛
- لا يجوز أخذ الفائدة في حالة ترتب تكاليف عالية عند إعطائه القرض.

لقد شهدت أوروبا ابتداء من أواخر العصور الوسطى، خاصة بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تراجعا تدريجيا في النظام الإقطاعي نتيجة الأزمات الاقتصادية والطاعون ونمو المدن وعودة بروز نشاط التجارة وإعادة تكوين رأس المال التجاري والربوي، مما مهد لتحولات اقتصادية مهمة.

وفي هذا السياق، كان الفكر الاقتصادي ذا طابع ديني وأخلاقي، حيث لم يكن علما مستقلا بل مرتبطا بتعاليم الكنيسة. ركز المدرسيون، وعلى رأسهم توماس الأكويني، على تحقيق العدالة في المعاملات الاقتصادية، فدعوا إلى فكرة السعر العادل الذي يمنع الاستغلال، وحرموا الربا باعتباره غير أخلاقي، كما أقروا بالملكية الخاصة بشرط استخدامها لخدمة المجتمع، ليظل الهدف الأساسي هو تحقيق الإنصاف والاستقرار الاجتماعي أكثر من السعي وراء الربح.

سادسا: التحليل المقارن للفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة والعصر الأوروبي الوسيط.

من خلال ما تطرقنا له في هذا المحور من عرض لأهم الافكار الاقتصادية في العصور الوسطى في أوروبا، وما سبق التطرق له من أفكار اقتصادية في العصور القديمة، يمكننا تقديم أهم أوجه التشابه والاختلاف للأفكار الاقتصادية في هذين العصرين، وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): مقارنة بين الأسس الفكرية والاقتصادية للحضارات القديمة والعصر الأوروبي الوسيط.

عنصر المقارنة	الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	الفكر الاقتصادي في العصر الأوروبي الوسيط
الإطار الفكري العام	ارتبط بالدين والقانون والفلسفة ولم يكن علما مستقلا.	ارتبط بالدين المسيحي وتعاليم الكنيسة ولم يكن علما مستقلا.
النظام	نظام الرق (العبودية) في معظم الحضارات القديمة.	النظام الإقطاعي القائم على الأقنان والإقطاعيين.

عنصر المقارنة	الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	الفكر الاقتصادي في العصر الأوروبي الوسيط
الاقتصادي		
التنظيم الاجتماعي	ثلاث طبقات: السادة، الأحرار وطبقة العبيد.	ثلاث طبقات: النبلاء والإقطاعيون، الأقنان والحرفيون والتجار.
طبيعة العمل	يعتمد أساسا على عمل العبيد، مع وجود منتجين أحرار.	يعتمد على عمل الأقنان المرتبطين بالأرض.
نظام الملكية	الملكية الخاصة مع اختلاف أشكالها بين الحضارات، ودافع عنها أرسطو.	تفضيل الملكية الفردية مع اعتبارها ذات وظيفة اجتماعية لخدمة المجتمع.
النشاط الاقتصادي الرئيسي	نشاط الزراعة، مع تسجيل تطور لأنشطة التجارة والصناعة والحرف.	الزراعة هي النشاط الرئيسي، مع تراجع نشاط الصناعة والتجارة.
التجارة	شهدت تطورا ملحوظا خاصة في بابل واليونان وروما.	ضعفت بسبب الاكتفاء الذاتي للإقطاعيات والحروب.
النقود والتبادل	تطورت من المقايضة إلى النقود المعدنية واتسعت المبادلات.	تراجعت المبادلات النقدية بسبب سيادة الاقتصاد الطبيعي المغلق.
الربا	انتقده أرسطو واعتبره غير طبيعي.	حرمته الكنيسة وتوماس الأكويني تحريما صريحا.
دور الدولة	قوي في الحضارات الشرقية (بابل ومصر)، وأقل في الفكر اليوناني.	ضعف السلطة المركزية وبرز نفوذ الإقطاعيين ورجال الكنيسة.
أبرز المفكرين	حمورابي، أفلاطون، أرسطو.	توماس الأكويني، ألبير الكبير، وليام أوكهام.
ميزة الفكر الاقتصادي	قانوني وإداري في الشرق، وفلسفي في اليونان وروما.	ديني وأخلاقي (مدرسي لاهوتي).

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. عرف النظام الإقطاعي .
2. ما أهم خصائص الاقتصاد الإقطاعي؟
3. ما المقصود بمصطلح الأقنان؟
4. ماذا يقصد بالسعر (الثمن) العادل؟
5. ما دور الكنيسة في الاقتصاد؟
6. ما موقف الأكويني من الملكية الخاصة؟
7. لماذا حرم الأكويني والكنيسة الربا؟

قائمة الهوامش:

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 40، 41.

[2] في الواقع لم يبدأ الإقطاع ولم ينته في كل بلدان أوروبا في نفس الوقت، كما أن مظاهر قيامه أو انهياره لم تحدث في مختلف بلدان هذه القارة في نفس الوقت ولا بنفس المعدل.

[3] مُحَمَّد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[4] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[5] أنظر:

- حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 77 – 79.
- مُحَمَّد حسين، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص41.
- عبد الكريم شلبي، **الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1998، ص 115.
- محمود القاضي، **الاقتصاد في العصور الوسطى**، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 60.

[6] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 43.

[7] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[8] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[9] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[10] نفس المرجع، ص 97، 98.

[11] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 45، 46.

[12] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.

في حين عاشت أوروبا في العصور الوسطى مرحلة عرفت بعصور الظلام حيث ساد ت فيها الحروب والاضطرابات والأمراض والفقر، فإن العالم الإسلامي في الفترة نفسها كان يشهد نهضة حضارية واسعة ومتميزة. فقد انتقل مركز الإشعاع العلمي والثقافي إلى الدولة الإسلامية، حيث ازدهرت مختلف ميادين المعرفة، من فلسفة وطب وكيمياء وفلك وتاريخ. ولم يكن هذا الازدهار وليد الصدفة، بل كان نتيجة تشجيع العلم، ورعاية العلماء، وقيام حركة ترجمة واسعة نقلت علوم الأمم السابقة وطورتها.

فالإسلام ليس مجرد عقيدة دينية فقط، بل هو نظام متكامل ينظم حياة الإنسان في جميع جوانبها، بما فيها الجانب الاقتصادي. لذلك لم يترك هذا الدين هذه الجوانب دون تنظيم، بل وضع لها أسسا واضحة قائمة على منهج موضوعي وليس مجرد عاطفة دينية.

فقد وردت نصوص كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية تتناول مختلف المعاملات الاقتصادية، مثل البيع والشراء، والإجارة، والربا، والزراعة، والشراكات، وغيرها من العلاقات بين الناس.

وقد برز في هذه المرحلة عدد كبير من العلماء الذين تركوا بصمات خالدة في تاريخ الإنسانية، مثل الفارابي في الفلسفة، وجابر بن حيان في الكيمياء، وابن رشد في الفكر والعقلانية، وغيرهم كثير. وقد تميز هؤلاء العلماء بالجمع بين البحث العقلي والتجربة العلمية، مما أسهم في تقدم المعرفة البشرية.

إن الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي يعود إلى كونه جزءا من منظومة الفكر الإنساني، وهو مرتبط ببقية مجالات المعرفة. ويمكن اعتباره أحد المصادر التي ساهمت في تطور الفكر الاقتصادي الحديث.

كما أن الإسلام وضع مبادئ عامة تشمل مختلف جوانب الحياة، وليس الجانب المادي فقط، بحيث يمكن للمسلمين الاستفادة منها في تنظيم حياتهم اليومية. قال الله تعالى: **" قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾، وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾، وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ**

ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾"[1] وقد وردت في هذه الآيات الكريمة مجموعة من الوصايا التي تُعد أساسا أخلاقيا مهما، وهي:

1. عدم الشرك بالله.
2. الإحسان إلى الوالدين.
3. عدم قتل الأبناء خوفًا من الفقر.
4. الابتعاد عن الفواحش.
5. عدم قتل النفس إلا بالحق.
6. الحفاظ على أموال اليتامى وتنميتها.
7. الالتزام بالعدل في الكيل والميزان.
8. العدل في القول والفعل والحكم.
9. الوفاء بالعهد.
10. اتباع الطريق المستقيم.

هذه الوصايا تمثل قواعد أخلاقية أساسية يقوم عليها سلوك المجتمع الإسلامي، كما يمكن الاستناد إليها لبناء نظام اقتصادي متكامل من منظور إسلامي. لكن فهم هذا النظام ليس أمرا بسيطا، بل يتطلب دراسة عميقة للفقه الإسلامي، إضافة إلى الاطلاع على النظريات الاقتصادية المختلفة في العصر الحديث.

ويمتاز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن غيره بخصوصيته، لأنه قائم على مبادئ الدين الإسلامي الذي يجمع بين الجوانب المادية والروحية، ويهدف إلى تحقيق التوازن بينهما. ولفهم هذا الفكر بشكل أفضل، لا بد من الرجوع إلى مصادر الشريعة الإسلامية، لأنها الأساس في تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي وأحكامه. ومع ذلك، لم يضع الإسلام نظاما اقتصاديا تفصيليا جامدا، بل قدم مبادئ عامة وترك المجال مفتوحا لاجتهاد الإنسان بما يناسب الزمان والمكان، في إطار القيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام.

القسم الأول: مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام.

لقد وضع الإسلام مجموعة من المبادئ والقواعد التي تشكل إطارا لا ينبغي للنشاط الاقتصادي الخروج عنه، وأما التفاصيل فمتروكة للاجتهاد والاختلاف، ويمكن ذكر هذه المبادئ في النقاط الآتية[2]:

أولا: الانسجام بين الروح والمادة.

لا يفصل الإسلام بين الجانب الروحي والجانب المادي في حياة الإنسان، بل يجمع بينهما في توازن دقيق. قال الله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾[3] فالزكاة مثلًا ليست مجرد التزام مالي يُؤدى، بل هي عبادة تهذب النفس وتربيها على العطاء. فهي تُنقّي المال من الشبهات، وتُطهّر القلب من حب التملك المفرط، وتُشعر الغني بمسؤوليته تجاه الفقير، فيتحقق بذلك التكافل بين الناس؛

ثانيا: الانسجام بين دور الفرد (الحرية الفردية) ودور الدولة (العدالة الاجتماعية).

ففي حين اهتمت الرأسمالية بالحرية الفردية على حساب العدالة الاجتماعية، فيما اعتنت الاشتراكية بالعدالة الاجتماعية على حساب الحرية الفردية، نجد أن الإسلام انطلق من إباحة الحريات الفردية ما لم تتعارض مع الشريعة الإسلامية، قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ**﴾[4] وقال أيضا: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**﴾[5] حيث يمنح الإسلام الإنسان حرية واسعة في التصرف والعمل والكسب، لكنه لا يترك هذه الحرية دون ضابط. فحرية الفرد تقف عند حدود مصلحة المجتمع. فإذا استغل شخص حريته بطريقة تضر بالآخرين، كالغش أو الاحتكار، تدخلت الدولة لضبط هذا السلوك. وهكذا يتحقق توازن لا يظلم الفرد ولا يترك المجتمع عرضة للفوضى؛

ثالثا: الانسجام بين الملكية الإنسانية والملكية الإلهية.

فالكون كله لله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف لتعميره، قال تعالى: ﴿**وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ**﴾[6] وقال أيضا: ﴿**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[7]، فالإسلام يرى أن الملكية الحقيقية لله وحده، وأن الإنسان مجرد مستخلف في الأرض. وهذا الفهم يجعل الإنسان يتعامل مع المال بمسؤولية، فلا يطغى ولا يتكبر. فهو يملك، لكنه يعلم أن ملكه مؤقت، وأنه محاسب على كيفية اكتسابه وإنفاقه. لذلك، تضبط تصرفاته بضوابط شرعية تحميه من الظلم والانحراف؛

رابعا: الانسجام بين الملكية الخاصة والملكية العامة.

يعترف الإسلام بحق الفرد في امتلاك المال والتصرف فيه، لأن ذلك يتوافق مع طبيعة الإنسان. لكنه في الوقت نفسه يحمي المصالح العامة، فلا يسمح بالاستحواذ على الموارد التي يحتاجها الجميع، مثل المياه أو الثروات الطبيعية. قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**﴾[8] وقال أيضا: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾[9]، وبهذا يضمن أن تبقى هذه الموارد متاحة للناس كافة، دون احتكار أو استغلال؛

خامسا: الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

حرص الإسلام على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. قال الله تعالى: ﴿**لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ**﴾[10] وقال تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ**﴾[11]، فلا يضحى بالفرد من أجل الجماعة، ولا تهمل الجماعة من أجل الفرد. وعند تعارض المصالح، يقدم ما فيه دفع للضرر الأكبر، مع مراعاة تعويض المتضرر. وهذا يرسخ مبدأ العدالة، ويمنع الظلم في كلا الاتجاهين؛

سادسا: الانسجام بين دافع الربح وبين الوازع الأخلاقي.

يشجع الإسلام على العمل والبيع والكسب والربح، حيث قال الله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾[12]، لكنه لا يجعل الربح غاية مطلقة. فقد وضع ضوابط أخلاقية تحكم النشاط الاقتصادي، مثل تحريم الربا والغش والاحتكار. كما دعا إلى الصدق والعدل والتسامح في المعاملات، حتى يبقى الاقتصاد قائما على القيم، لا على الجشع والاستغلال؛

سابعا: الانسجام بين التوزيع الحر والتوزيع الحكومي للناتج.

لا يترك الإسلام توزيع الثروة لقوانين السوق وحدها، ولا يجعله خاضعا بالكامل لسلطة الدولة، بل يجمع بين الأمرين. فالسوق يعمل بحرية ضمن ضوابط، بينما تتدخل الدولة عند الحاجة لتحقيق العدالة. ويتم ذلك من خلال الزكاة والصدقات وغيرها من الوسائل التي تعيد توزيع الثروة، وتمنع تركزها في أيدي فئة قليلة، فقال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[13]

القسم الثاني: الفكر الاقتصادي في الإسلام.

يعتبر التراث الفكري الإسلامي غني جدا بالأفكار الاقتصادية لاسيما في العصور الوسطى، حيث شكل الفكر الاقتصادي الإسلامي قاعدة انطلق منها الفكر الاقتصادي الغربي رغم الإنكار، وسنركز في دراستنا على نموذجين بارزين من أعلام الفكر الإسلامي، وهما ابن خلدون والمقريزي. فقد أسس ابن خلدون علما جديدا هو علم العمران البشري، وقدم تحليلات عميقة في فهم نشأة الدول وسقوطها. أما المقريزي، فقد اهتم بدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في مصر، وقدم وصفًا دقيقًا للأزمات والمجاعات وأحوال المجتمع. ومن خلال دراسة هذين العالمين، يمكننا الوقوف على عمق الفكر الحضاري في العالم الإسلامي وأثره في تطور العلوم الإنسانية.

أولا: الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332 – 1406).

ولد عبد الرحمان بن خلدون بمدينة تونس عام 1332 م (723 هـ)، ونشأ في أسرة علمية، وتلقى تعليما مبكرا في القرآن الكريم والعلوم الشرعية واللغة. وقد ساهم تنقله بين الأندلس والمغرب ومصر واحتكاكه بالحكام والعلماء في تكوين خبرته وتوسيع معارفه. كما تولى ابن خلدون مناصب مختلفة، ومر بتجارب سياسية متعددة، مما أكسبه فهما عميقا للمجتمع والدولة. وكان لرحلاته واحتكاكه بمختلف البيئات أثر كبير في صياغة أفكاره، خاصة في كتابه "المقدمة" الذي عرض فيه نظرياته حول المجتمع والسياسة والاقتصاد. لم يفصل ابن خلدون الاقتصاد عن باقي الظواهر الاجتماعية، بل اعتبره جزءا منها. واعتمد منهجا علميا يقوم على الملاحظة والتحليل واستخلاص القوانين، حيث درس العلاقة بين السلوك الإنساني والبيئة والعوامل الاقتصادية، وأكد أن الأخلاق والعادات تؤثر في النشاط الاقتصادي. كما أبرز دور الجغرافيا في تشكيل حياة الإنسان الاقتصادية، واستخدم العقل والمنطق في تفسير الظواهر، مستندًا إلى التجربة والواقع، مع تأثر واضح بعقيدته الإسلامية التي ربطت بين الأسباب والنتائج. لقد امتاز فكر ابن خلدون بالشمولية، حيث جمع بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وكان حريصا على العدل ورافضا للفساد، مما أكسبه مكانة علمية كبيرة. وقد اعتبره كثير من الباحثين رائدا في المنهج العلمي لدراسته الواقعية وتحليله العميق للظواهر الإنسانية[14].

تعرض ابن خلدون في كتابه "المقدمة" لعديد الأفكار الاقتصادية والمالية، يمكن ذكرها فيما يلي[15]:

1. **الحاجات البشرية:** تطرق ابن خلدون إلى الحاجات البشرية، ونجد ابن خلدون يقرر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية وهذه الضرورات مما يحتاجه الإنسان، وذكر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية، كالغذاء

والملبس، وذكر أنه تتفرع من هذه الحاجات الأساسية حاجات أسماها :ثانوية، ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية وهي ما تعرف في عصرنا هذا ب" الكماليات"، كما يعرف الآن في تقسيم الحاجات، فهناك الضروريات، وهناك الكماليات. وذكر أن :حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية، وهذه القضية لها علاقة بقضية الطلب؛ فإسهامه في هذا الإطار يعتبر إسهامًا رئيسًا.

2. الكسب والعمل: وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، يركز ابن خلدون على أهمية العمل، حيث يعتبره أساس كل كسب وثروة. فكل ما يملكه الإنسان هو نتيجة عمله أو عمل غيره. وحتى في الزراعة أو استخراج الموارد الطبيعية، يبقى العمل عنصرًا أساسيًا لتحقيق الإنتاج. كما أكد ابن خلدون على أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، ويقال أن ابن خلدون تأثر بفكرة أرسطو عن تقسيم العمل. وأكد على عناصر الإنتاج تتكون من ثلاث عناصر، وهي العمل، ورأس المال والموارد الطبيعية، وبين أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج.

كما كانت له إسهامات لها علاقة بالنشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، حيث رأى أن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل، وميز بين أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية؛ لذلك نجده ذكر الإمارة، والتجارة، والفلاحة، والصناعة، وفرق بين الإمارة وباقي النشاطات اقتصادية. وأعطى أهمية للقطاع الخاص لأنه المحرك للنشاط الاقتصادي، وهو المشغل للعمالة. وأشار ابن خلدون إلى أن الصناعة لا تحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن، فلكي يقوم نشاط اقتصادي، يجب أن يتحقق الاستقرار، بمعناه الواسع، استقرارا سياسيا، أو استقرار التجمع البشري.

3. النمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية: أكد ابن خلدون أن القطاعات الاقتصادية تكتمل بكمال العمران الحضاري، وذكر أن الصنائع تكثر إذا كثر طالبيها. كما تحدث عن أهمية تقسيم العمل ودوره في زيادة الإنتاجية على مستوى تحصيل الحاجة الواحدة وعلى مستوى الاقتصاد ككل. كما نبه في التشابكات ما بين الصناعات المختلفة، حيث يرى أن زيادة الإنتاجية تقود بالتدريج إلى الارتقاء من الصناعات الأولية (الزراعة) إلى الثانوية (الصناعات التحويلية) إلى الثالثية (الخدمات)، وبذلك يكون ابن خلدون قد تجاوز أرسطو عندما تحدث عن تقسيم العمل، وسبق آدم سميث في فهم إدراك أهمية تقسيم العمل.

4. الضريبة والمالية العامة: يعتبر ابن خلدون من أنصار معدل الضريبة المعتدل بل المنخفض، حيث يرى أن معدل الضريبة المنخفض يشجع على الإنتاج ومع التوسع في الإنتاج تزداد الحصيلة الضريبية. وبالتالي فإن ابن

خلدون يعتبر أن الضريبة الجائرة الكبيرة سوف تؤثر في تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي سوف تتراجع جباية الدولة.

5. نظرية السكان والأسعار: بخلاف علماء الاقتصاد الكلاسيكي يرى ابن خلدون أن الزيادة في عدد السكان نظرة ايجابية بعيدة كل البعد عن النظرة التشاؤمية لكل من مالتس وريكاردو، حيث أن كثرة السكان سوف تؤدي إلى الاتساع في العمران وتضاعف الخيرات في الأسواق وتقل أسعار الضروريات وترتفع أسعار الكماليات. حيث أدرك ابن خلدون أثر كل من العرض والطلب في تحديد السعر كما يعرف اليوم بالسعر التوازني والكمية التوازنية.

6. فكرة الريع: حيث قام بتحليل ظاهرة الريع معتمدا على نفس الأساس الذي اعتمد عليه ديفيد ريكاردو الذي جاء بعده بقرون من الزمن، حيث ربط الريع بالنفقات التي تنفق على الأراضي الزراعية، وأنه مربوط بالأرض الزراعية وأسعار المنتجات الزراعية، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية زادت نفقات الزراعة والعكس.

7. نظرية القيمة: رأى أن قيمة السلع ترتبط بالعمل المبذول فيها، ويرجع ابن خلدون القيمة إلى العمل الإنساني بشكل رئيسي، حيث يزداد قيمة الشيء كلما زاد فيه العمل أكثر، حيث لابد من إدخال قيمة العمل الذي ادخل في إنتاج السلعة، وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق آدم سميث وريكاردو في وضع نظرية القيمة في العمل. وأن قيمة الشيء تظهر عندما يكون مطلوبا من الناس. أي أن القيمة ليست ثابتة، بل تتأثر بحاجات المجتمع وظروفه. ويشير إلى أن اختلاف الأسعار بين المناطق يعود إلى اختلاف الجهد المبذول وتكاليف الإنتاج، مثلما يحدث في الزراعة بين مناطق مختلفة.

كما ميز ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فالأولى مستمدة من الخصائص النافعة للشيء ويسميها ابن خلدون الرزق أو المعاش، أما الثانية فمستمدة من إمكانية إبدال الشيء بشيء آخر مثل النقود، وهذه يسميها ابن خلدون بالكسب.

8. النقود والثروة: تجاوز ابن خلدون أرسطو ومن تبعه من المدرسيون في اعتبار أن الذهب والفضة يلعبان دور النقود بسبب اتفاق الناس على قيامهما بهذا الدور واستحسانهم لذلك، حيث يرى أن الله خلق المعدنين الشريفين لأداء دور مقياس للقيمة، فالله سبحانه وتعالى أراد أن يكونا نادرين ليؤديا وظيفة النقود، ويؤكد ابن خلدون على دور النقود بوصفها حافظ للقيمة والثروة ووسيلة لتسهيل المبادلات، ومقياسا للقيمة. إلا أنه لم يقع في الخطأ الذي وقع فيه التجاريون من بعده في أن غنى الأمة وقوتها فيما تمتلكه من المعدن النفيس.

وهكذا يظهر ابن خلدون متفوقا على ن قبله من الإغريق وعلى من بعده من المفكرين الكلاسيكيين.

ثانيا: الفكر الاقتصادي للمقريزي (1364 – 1442).

هو مؤرخ الديار المصرية تقي الدين أبو علي أحمد بن علي المقريزي البلخي، تلميذ عبد الرحمان ابن خلدون، ولد بالقاهرة عام 1364 م ومات فيها عام 1442 م، وقد تولى مناصب كثيرة منها ديوان القضاء وديوان الحسبة. له كتب ورسائل كثيرة نعرض لاثنين منها: الأولى: "شذور العقود في ذكر النقود"، والثانية هي: "إغاثة الأمة في كشف الغمة."

ويمكن إبراز أهم أفكار المقريزي الاقتصادية من خلال ما يلي:

1. الاستثمار: لم يقدم المقريزي تعريفا واضحا محددا للاستثمار، إلا أنه أشار إلى مفهومه من خلال جملة من الكلمات المحددة بوضوح، إذ يرى أن الربح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستثمار، وأن الخسارة يأبها كل إنسان بطبيعة ولا يرضها، ومنه ما يمكن أن نفهمه اليوم على أنه استثمار، يرتبط أساسا بتحقيق الربح وتجنب الخسارة، وهو ما يتضح من تحليله لسلوك الناس في أوقات الغلاء، حيث يشير إلى أن «الناس إذا توقعوا الغلاء احتكروا الأقوات طمعا في زيادة الأسعار»، وهو ما يعكس سلوكا قائما على توقع الربح المستقبلي.

كما يبرز المقريزي أثر العوامل الطبيعية والمناخية في النشاط الاقتصادي، إذ يربط بين انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار نتيجة القحط أو فساد الزراعة، فيقول: «وإذا قل النيل أو فسد الزرع قل القوت واشتد الغلاء»، وهو ما يدل على إدراكه العميق لتأثير العوامل الخارجية في الاقتصاد[16].

2. القيمة في العمل حسب المقريزي: وفيما يتعلق بالقيمة والعمل، يوضح المقريزي أن الأسعار لا تفهم بمعزل عن الجهد المبذول في الإنتاج، حيث يشير ضمنيا إلى أن قيمة السلع ترتبط بما يُبذل فيها من عمل، ويتجلى ذلك في حديثه عن اختلاف الأسعار باختلاف تكاليف الإنتاج وصعوبة الحصول على السلع[17].

3. الأسعار: أما في تحليله للأسعار، فقد قدّم المقريزي تصورًا واضحًا يقوم على مبدأ الندرة والوفرة، حيث يقول: «إذا كثرت الأقوات رخصت، وإذا قلت غلت»، وهو تعبير صريح عن العلاقة العكسية بين العرض والسعر. كما يضيف أن الغلاء قد يكون نتيجة أسباب بشرية، مثل الاحتكار وسوء الإدارة، وليس فقط بسبب العوامل الطبيعية[18].

4. التحليل النقدي للأزمات الاقتصادية عند المقريزي: من كتب المقريزي كتاب " إغاثة الأمة بكشف الغمة" يحكي فيه تاريخ الغلاء أو التضخم في مصر ويحلل أسبابه وآثاره، والغمة هي التضخم الجامح الذي اجتاح مصر في حياته، تطرق تقي الدين المقريزي الى تفسير الأزمات الاقتصادية، حيث ركز على أسبابها وعواملها المختلفة. وتوصل إلى أن المجاعة أو الأزمة لا ترجع فقط إلى أسباب طبيعية، بل إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، منها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

فمن جهة، قد تسهم العوامل الطبيعية مثل انخفاض فيضان النيل أو الكوارث في نقص الإنتاج. لكن المقريزي يعطي أهمية أكبر للأسباب غير الطبيعية، خاصة المرتبطة بسوء الإدارة والفساد السياسي، حيث يؤدي فساد الدولة واحتكارها للسلع وفرض الضرائب المرتفعة إلى ارتفاع الأسعار وصعوبة حصول الناس على حاجاتهم.

كما يشير إلى عوامل اقتصادية مرتبطة بالإنتاج، مثل ارتفاع تكاليف الزراعة (كالبذور وأجور العمال) وزيادة الأعباء على الفلاحين، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وهجرة بعضهم للأرض. وهذا النقص في الإنتاج يساهم بدوره في ارتفاع الأسعار.

ويبرز المقريزي كذلك دور العامل النقدي، إذ يرى أن زيادة كمية النقود المتداولة، خاصة العملات الرديئة، تؤدي إلى تدهور قيمتها وارتفاع الأسعار. كما يوضح أن اختفاء العملات الجيدة (كالفضة) وبقاء العملات الأقل قيمة يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية وانتشار التضخم[19].

والمشكلة كما يصفها تتلخص في نقص الغلال (العرض السلعي) بسبب تدهور الزراعة، فارتفاع الربح النقدي المقتطع من الفلاح وكثرة الضرائب والجبايات التي يلزم بها أفقرت الفلاحين. كما أن تحكم المتنفذين والخواص في أقوات العامة واحتكارهم التجارة بها رفع أسعار المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج (البذور). فعجز الفلاحون عن الزراعة وهلكت دوابهم مما دفعهم إلى هجر الأرض للتخلص من التزاماتهم المالية تجاه المتنفذين الذين كانوا يزيدون في قبالة الأرض (نظام الإقطاع الإداري والعسكري السائد في حينه). ولم يكن هؤلاء يحصلون على مراكزهم هذه إلا بالمبالغة في دفع بدلات قبالة الأرض وبالرشوة التي ترحل أعباؤها إلى الفلاحين. كل ذلك زيادة على الآفات الطبيعية أخرب الزراعة المصرية فشح الغذاء وظهرت المجاعة بأبشع وأوضح صورها.

كما أن سوء الإدارة أيضا تجلى في زيادة التداول النقدي بعدما عمدت الدولة إلى التعامل بالفلوس وهي النقود المعدنية من غير الذهب والفضة ولم يكن بالإمكان الحد منها لأن عرض المعادن التي تسك منها وافرة قياساً بالذهب والفضة.

ونتيجة للنقص في العرض السلعي والزيادة في التداول النقدي نشب الغلاء والمجاعة وعمت الغمة. ويؤكد المقريزي أن أثر التضخم ليس واحدا على كل فئات المجتمع والمستفيد منه هم أهل الدولة وكبار التجار والمتضرر منه هم عامة الناس[20].

إذن يمكن تلخيص أسباب التضخم حسب المقريزي فيما يلي:

– عنصر الفساد المتمثل في رشوة للتجار للحكام، فيترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويغلون الأسعار عامة دون رادع؛

– الزيادات السنوية التي يفرضها عمال الأمراء على المزارعين فتزيد من تكاليف الزراعة؛

– زيادة عرض النقود الرخيصة (الفلوس) بلا رشد، وأنها أهم الأسباب لجموح التضخم واستمراريته، لذلك هاجم بشدة النقود الرخيصة واعتقد أن نظام النقود الذهبية كفيل بحماية الاقتصاد من التضخم الجامح.

وبهدف معالجة هذا الوضع يدعو المقريزي إلى[21]:

– العودة إلى نظام المعدنين (نقود العرض المحدود)، فهو ينكر بإصرار أن يتخذ النقد من غير الذهب والفضة، يقول في تأكيد ذلك: "... أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال، إنما هي الذهب والفضة فقط"، وعلى هذا يكون المقريزي من أوائل المنادين بنظرية الكمية في النقود تلك النظرية التي تقيم علاقة طردية بين كمية النقد في التداول وبين المستوى العام للأسعار؛

– أما في الجانب الحقيقي فقد دعا المقريزي إلى إصلاح الإدارة وإلغاء نظام القبالة الذي قتل الريف المصري وأهلك الأقاليم. ويعتقد المقريزي أن إصلاح نظام الإدارة كفيل بإحياء الريف وإنعاش الزراعة.

في الأخير يمكننا القول إن الفكر الاقتصادي في الإسلام لم يكن مجرد توجيهات أخلاقية عامة، بل شكّل نسقًا فكريًا متكاملًا يجمع بين المبادئ القيمية والتحليل الواقعي للظواهر الاقتصادية. فقد أرست مبادئ الاقتصاد الإسلامي أسس العدالة والتوازن في توزيع الثروة وتنظيم المعاملات.

كما قدم ابن خلدون إطارا نظريا عميقا لفهم العمران والاقتصاد، من خلال تحليله للعمل والقيمة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي. ثم جاء المقريزي ليطوّر هذا المسار عبر ملاحظاته التطبيقية وتحليله الدقيق

لأزمات الأسعار والغلاء، مبرزا أثر الندرة والوفرة والعوامل الطبيعية والبشرية في حركة السوق. وعليه، فإن تلاقي هذه الإسهامات يعكس وعيا اقتصاديا مبكرا ومتميزا في التراث الإسلامي، يجمع بين التأصيل النظري والتحليل الواقعي، مما يمنحه قيمة علمية متجددة في دراسة الظواهر الاقتصادية حتى في السياق المعاصر.

ثالثا: التحليل المقارن للفكر الاقتصادي لابن خلدون والمقريزي.

بناء على ما سبق من تقديم لأبرز الافكار الاقتصادية لعبد الرحمن ابن خلدون وتقي الدين المقريزي، يمكن تقديم أهم أوجه التشابه والاختلاف بين فكريهما من خلال الجدول رقم (04) الآتي:

الجدول رقم (04): مقارنة بين الفكر الاقتصادي لابن خلدون والمقريزي.

عنصر المقارنة	ابن خلدون (1332–1406م)	المقريزي (1364–1442م)
أشهر المؤلفات الاقتصادية	المقدمة.	إغاثة الأمة بكشف الغمة، وشذور العقود في ذكر النقود.
المنهج	منهج تحليلي استنباطي قائم على الملاحظة واستخلاص القوانين العامة.	منهج وصفي تاريخي يركز على دراسة الوقائع والأزمات الاقتصادية.
الحاجات البشرية	قسم الحاجات إلى ضرورية وكمالية، وربطها بعدد السكان والطلب.	لم يتناولها بصورة مستقلة ومباشرة.
العمل والإنتاج	اعتبر العمل أساس الثروة والقيمة وأهم عناصر الإنتاج.	أشار إلى أهمية العمل من خلال ارتباط الأسعار وتكاليف الإنتاج بالجهد المبذول.
تقسيم العمل	أكد أهميته في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي وسبق آدم سميث في ذلك.	لم يركز عليه بصورة واضحة.
النمو الاقتصادي	ربط النمو الاقتصادي بازدهار العمران وتطور القطاعات الاقتصادية.	ركز على أسباب التراجع الاقتصادي والأزمات أكثر من النمو الاقتصادي.
القطاع الخاص	اعتبره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ومصدرا للتشغيل.	لم يعطه نفس الأهمية النظرية التي أعطاها ابن خلدون.
الضرائب والمالية	دعا إلى الضرائب المعتدلة ورأى أن ارتفاعها يضعف النشاط	اعتبر الضرائب المرتفعة من أسباب الأزمات الاقتصادية وارتفاع

عنصر المقارنة	ابن خلدون (1332–1406م)	المقريزي (1364–1442م)
العامة	الاقتصادي ويقلل الإيرادات العامة للدولة.	الأسعار.
السكان	نظر إلى زيادة السكان نظرة إيجابية لأنها توسع الإنتاج والعمران.	لم يطور نظرية مستقلة للسكان.
نظرية القيمة	اعتبر القيمة ناتجة أساسا عن العمل المبذول في إنتاج السلعة.	ربط القيمة والأسعار بتكاليف الإنتاج والجهد المبذول.
نظرية الأسعار	فسر الأسعار من خلال العرض والطلب وتأثيرهما في السعر التوازني.	فسر الأسعار وفق الندرة والوفرة، واعتبر الاحتكار وسوء الإدارة من أسباب الغلاء.
الريع	قدم تحليلا مبكرا للريع الزراعي قبل ريكاردو.	لم يقدم نظرية مستقلة في الريع.
النقود	النقود مقياس للقيمة ووسيلة للتبادل وحافظ للثروة (مخزن للقيمة).	ركز على أثر كمية النقود وجودتها في التضخم وارتفاع الأسعار (التحليل النقدي للتضخم).
التضخم والأزمات الاقتصادية	تناولها بصورة غير مباشرة ضمن تحليله للدولة والضرائب والأسواق.	تخصص في تحليل التضخم والأزمات الاقتصادية وأسباب المجاعات والغلاء.
أسباب الأزمات الاقتصادية	الضرائب المرتفعة وضعف العمران وتراجع النشاط الاقتصادي.	فساد الإدارة، الاحتكار، الضرائب المرتفعة، تدهور الزراعة، ورداءة النقود.

تضح من المقارنة أن ابن خلدون كان صاحب رؤية اقتصادية شاملة، إذ لم يدرس الاقتصاد بمعزل عن المجتمع والسياسة والعمران، بل حاول اكتشاف القوانين العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي. لذلك نجده يتناول قضايا اقتصادية عامة كالعمل، الإنتاج، القيمة، الأسعار، السكان، النمو الاقتصادي والضرائب، ضمن إطار نظري متكامل، مما جعل العديد من الباحثين يعدونه من رواد الفكر الاقتصادي الحديث .

أما المقريزي فقد اتجه نحو دراسة المشكلات الاقتصادية الواقعية، وخاصة ظاهرة الغلاء والتضخم والأزمات الاقتصادية التي شهدتها مصر في عصره. وقد تميز تحليله بالتركيز على العوامل العملية مثل الاحتكار والفساد الإداري والضرائب وسوء النظام النقدي، وهو ما جعله من أوائل المفكرين الذين قدموا تفسيرا اقتصاديا متكاملا للتضخم.

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. ما أهم مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي؟
2. لماذا يعد الإسلام نظاماً متكاملاً للحياة الاقتصادية؟
3. اذكر أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي .
4. ما المقصود بمبدأ الانسجام بين الروح والمادة في الإسلام؟
5. كيف يوفق الإسلام بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية؟
6. ما المقصود بالاستخلاف في المال؟
7. كيف يوفق الإسلام بين الملكية الخاصة والملكية العامة؟
8. ما المقصود بالانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية؟
9. كيف يوازن الإسلام بين دافع الربح والوازع الأخلاقي؟
10. ما دور الزكاة في إعادة توزيع الثروة؟
11. ما موقف ابن خلدون من العمل؟
12. كيف فسر ابن خلدون العلاقة بين العمل والثروة؟
13. ما أهمية تقسيم العمل عند ابن خلدون؟
14. ما موقف ابن خلدون من الضرائب المرتفعة؟
15. كيف نظر ابن خلدون إلى زيادة عدد السكان؟
16. على ماذا تقوم نظرية القيمة عند ابن خلدون؟
17. ما الوظائف التي نسبها ابن خلدون للنقود؟
18. كيف نظر المقريزي إلى الاستثمار؟
19. كيف فسر المقريزي ارتفاع الأسعار؟
20. ما العلاقة بين الندرة والوفرة والأسعار عند المقريزي؟
21. ما الأسباب الطبيعية للأزمات الاقتصادية عند المقريزي؟
22. ما الأسباب غير الطبيعية للأزمات الاقتصادية عند المقريزي؟
23. كيف فسر المقريزي ظاهرة التضخم؟

قائمة الهوامش:

[1] القرآن الكريم، **سورة الأنعام**، الآيات 151، 152 و153.

[2] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25 – 27.

[3] القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 103.

[4] القرآن الكريم، **سورة الأعراف**، الآية 85.

[5] القرآن الكريم، **سورة المائدة**، الآية 02.

[6] القرآن الكريم، **سورة النور**، الآية 33.

[7] القرآن الكريم، **سورة النور**، الآية 42.

[8] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 188.

[9] القرآن الكريم، **سورة الحشر**، الآية 07.

[10] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 233.

[11] القرآن الكريم، **سورة الأعراف**، الآية 56.

[12] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 175.

[13] القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 60.

[14] سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون – الأسعار والنقود: دراسة تحليلية**، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1989، ص ص: 12 – 14.

[15] أنظر:

- رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، الطبعة الأولى، سوريا، 2013، ص ص: 151 -155.
- مصطفى العبد الله الكفري وصالح حميد العلي، **علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية مقارنا بالاقتصاد الإسلامي**، جامعة دمشق، سوريا، 2004، ص ص: 251 – 256.
- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق للنشر، مصر، 1995، ص ص: 24 – 33.
- مُحَمَّد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 98 – 104.
- زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 86 – 92.

[16] تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، نشره: مُحَمَّد مصطفى زيادة وجمال الدين مُحَمَّد الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1940، ص 18.

[17] نفس المرجع، ص ص: 73 – 80.

[18] نفس المرجع، ص ص: 42 – 44.

[19] مُحَمَّد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95 -98.

[20] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[21] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 243.

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي المركنتيلي (التجاري).

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الماركنتيلي (التجاري).

يبدو أن مصطلح الماركنتيلية (*Mercantilists*) أطلقه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم لوصف مجموعة من السياسات والأفكار الاقتصادية التي قدمها الكُتّاب والسياسيون ورجال القانون. وقد سمى هذه الأفكار بالنظام التجاري أو الماركنتيلي.

انتشر هذا الفكر في أوروبا بين عامي 1500 و1800، خاصة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال، وكذلك في دول أخرى مثل السويد وإيطاليا وروسيا. وقد تعرّض لانتقادات قوية من آدم سميث، الذي خصص جزءًا كبيرًا من كتابه لمهاجمته[1].

يرى البعض أيضا أن في هذه الفترة من تاريخ أوروبا ولدت فكرة **الاقتصاد السياسي** في الذهنية الأوروبية. فالاقتصاد لم يعد مجرد سياسات تخص الزراعة، الصناعة والتجارة، بل بالتقاء مصالح الدولة مع طبقة اقتصادية معينة. وهكذا ولد **علم الاقتصاد السياسي**.

يمكن أيضا تقسيم الفكر التجاري إلى مرحلتين:

- **المرحلة المبكرة** من انتشاره في أوروبا، لاسيما في اسبانيا حتى نهاية القرن السادس عشر؛

- **مرحلة النضج** التي ظهرت فيها الأفكار التجارية الأكثر تعقيدا، وهي الفترة الممتدة من حوالي منصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

اعتمدت الدول الأوروبية على هذه السياسات للتدخل في الاقتصاد بهدف زيادة الثروة، وبناء القوة العسكرية والسياسية، وتحقيق الوحدة القومية. لذلك كان المذهب التجاري وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

ولأن هذا الفكر استمر لعدة قرون، فمن الطبيعي أنه لم يكن من إنتاج مفكر واحد، بل تطور تدريجيا بتأثير الظروف الاقتصادية المختلفة. ويمكن القول إن هناك اتجاهين رئيسيين:

- أفكار تجارية ساهمت في ظهور الرأسمالية .
- أفكار لاحقة ظهرت مع تطور الصناعة، خاصة في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر .

ورغم أن هذه الأفكار تقوم على أساس واحد، إلا أن تطبيقها اختلف من دولة إلى أخرى.

يرى بعض الباحثين أن المذهب التجاري مجرد سياسات اقتصادية وليس نظرية علمية متكاملة، بينما يرى آخرون أنه لا يتمتع بأسس علمية قوية. وهناك رأي وسط يقول إنه يمثل المرحلة الأولى من تطور الفكر الرأسمالي.

كما أن ظهور هذا الفكر لم يكن صدفة، بل نتيجة تحولات اقتصادية حدثت مع تراجع النظام الإقطاعي وظهور نشاط اقتصادي جديد أدى إلى نشوء نظام اقتصادي مختلف. وقد اختلفت تفسيرات ظهور الرأسمالية؛ فبعضهم يرجعها إلى عوامل اقتصادية مباشرة، مثل :تطور العلاقات التجارية؛ ظهور النقود والبنوك؛ توسع التجارة وبروز طبقة التجار ورأس المال التجاري. بينما يرى آخرون أن هناك عوامل غير مباشرة أيضًا، مثل: الإصلاح الديني؛ النمو السكاني ونشوء الدول الحديثة.

وفي النهاية، فإن جميع هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في ظهور الفكر الماركنتيلي، الذي كان تعبيرا عن بداية نشوء النظام الرأسمالي.

القسم الأول: الفكر الماركنتيلي (التجاري): الأسس النظرية والتوجهات الاقتصادية في أوروبا.

ارتبط الفكر الماركنتيلي (التجاري) بمرحلة تاريخية تميزت بتوسع المبادلات التجارية، واشتداد المنافسة بين الدول، وازدياد أهمية الثروة المعدنية، خاصة الذهب والفضة، باعتبارها أساس القوة. لذلك، سعى أنصار هذا الفكر إلى وضع تصورات وممارسات تهدف إلى تقوية الاقتصاد الوطني وخدمة مصالح الدولة.

ومن هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مختلف جوانب هذا الفكر من خلال دراسة ظروف نشأته، وأهم مبادئه، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدها التجاريون لتحقيق أهدافهم.

أولا: ظروف نشأة الفكر الماركنتيلي (التجاري).

قبل الحديث عن سياسات التجاريين، يجب فهم أهم التغيرات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها أوروبا، والتي مهدت لظهور هذه السياسات، ومن أبرزها[2]:

1. انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدول القومية: حيث انتقل الناس من القرى إلى المدن، وبدأوا يدعمون الملوك ضد النبلاء. ومع الوقت، ضعفت سلطة الإقطاعيين، خاصة مع تطور الأسلحة مثل البارود. فظهرت دول قوية مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا، وبدأت تتشكل الوحدة الوطنية على حساب النظام الإقطاعي الذي انهار في الأخير.

2. تطور التجارة والاكتشافات الجغرافية: حيث تحررت التجارة الداخلية من القيود القديمة، وبدأت رحلات الاستكشاف بدعم من الملوك. فتم ما يعرف باكتشاف العالم الجديد، كما وجد البحارة طريقا جديدا إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح. هذا أدى إلى عودة النشاط التجاري وازدياد أهمية النقود في المبادلات.

3. تغير العلاقات الاقتصادية: تحولت العلاقات من نظام الحرف التقليدي إلى نظام الأجور. كما ظهرت الورش الصناعية التي يمتلكها التجار، مما ساهم في ظهور النظام الرأسمالي.

4. تغير البنية الاجتماعية: حيث فقد النبلاء مكانتهم، وبرزت طبقة التجار كقوة جديدة في المجتمع، حيث دعمهم الملوك. واتحدت مصالحهم في توسيع الأسواق وإزالة العقبات أمام التجارة.

5. تغير الفكر الأوروبي: انتقل الفكر من التركيز على القناعة والزهد إلى الاهتمام بالربح والعمل. وظهر فكر سياسي جديد يدعو إلى دولة قوية يقودها حاكم قوي. ومن أبرز المفكرين في هذا المجال ميكيافيللي وجون بودن، اللذان أكدا على أهمية السلطة القوية لتحقيق الاستقرار والازدهار.

6. التوسع الخارجي: بدأت الدول الأوروبية تسعى للحصول على الثروات من الخارج، خاصة الذهب والفضة. لذلك اهتمت ببناء أساطيل بحرية قوية، مثل الأسطول الإسباني، لتحقيق أهدافها.

7. النمو السكاني: شهدت أوروبا زيادة في عدد السكان، مما أدى إلى الضغط على الموارد. وهذا شجع الدول على التوسع والاستعمار بحثا عن موارد جديدة.

ثانيا: الأسس النظرية للفكر الماركنتيلي (التجاري).

يمكن اختصار خصائص (مبادئ أو أسس أو سياسات) الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية وفق ما يلي[3]:

1. العلاقة بين ثروة الدولة والمعادن النفيسة: يرى أنصار الفكر التجاري أن ثروة الدولة تُقاس بكمية ما تمتلكه من الذهب والفضة، إذ تُعد هذه المعادن أساس قوة الدولة وتقدمها. لذلك، دعوا إلى بذل مختلف الجهود والوسائل لزيادة هذه الثروة، حتى وإن كانت بعض هذه الوسائل غير أخلاقية أو غير مشروعة.

2. ثبات الثروة العالمية: اعتقد التجاريون أن الثروة في العالم محدودة وثابتة، بحيث إن زيادة ثروة دولة ما لا تتحقق إلا على حساب دولة أخرى. ولهذا اتسم فكرهم بالطابع القومي والاستعماري، حيث رأوا أن ازدهار الدولة يكون من خلال استغلال الدول الأخرى وإضعافها.

3. تحقيق فائض في الميزان التجاري: انطلاقًا من ربطهم بين الثروة والمعادن النفيسة، اعتبر التجاريون أن أفضل وسيلة لزيادة ثروة الدولة هي تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري، أي أن تكون الصادرات أكبر من الواردات.

4. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: أكد التجاريون على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق هذا الفائض التجاري، وذلك من خلال فرض قيود على التجارة الخارجية، وتشجيع الصادرات، ودعم الإنتاج المحلي، خاصة للسلع التي يُستهلك منها كثيرًا، بهدف تقليل الاستيراد والحفاظ على المعادن النفيسة داخل الدولة.

5. العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار: أشار المفكر جان بودن إلى وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حيث بيّن أن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى انخفاض قيمتها وارتفاع الأسعار، والعكس صحيح. وقد ربط ذلك بتدفق الذهب والفضة إلى أوروبا من العالم الجديد.

6. ترتيب الأنشطة الاقتصادية: وضع التجاريون التجارة الخارجية في المرتبة الأولى، باعتبارها الوسيلة الأساسية لجلب الذهب والفضة. تليها الصناعة، لأنها تدعم الصادرات. أما التجارة الداخلية فاعتبروها غير منتجة للثروة، لأنها تقوم على تبادل داخلي لا يضيف قيمة جديدة. في حين جاءت الزراعة في المرتبة الأخيرة، إذ لم يروا فيها وسيلة فعالة لزيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة، رغم اهتمامهم ببعض المنتجات التي تقلل من الواردات الغذائية.

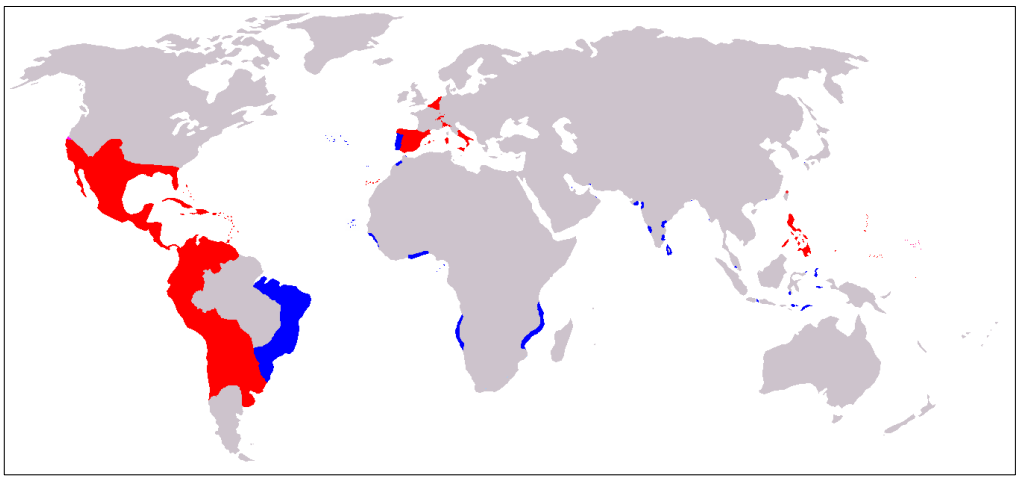
7. الزيادة السكانية: دعا التجاريون إلى زيادة عدد السكان، لأنها توفر يدًا عاملة رخيصة وتدعم نمو الصناعة والتجارة الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والثروة. كما أن توسع النشاط الاقتصادي يساهم في تشغيل عدد أكبر من الناس، وهو ما يعزز قوة الدولة. وبالتالي، اعتبروا أن النمو السكاني والثروة يرتبطان بشكل مباشر ببناء قوة الدولة.

ثالثا: الاتجاهات والسياسات الاقتصادية للفكر التجاري.

إن الهدف الأساسي للفكر التجاري كان تعزيز قوة الدولة من خلال تنمية ثروتها النقدية، خاصة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة. وقد دعا أنصار هذا الفكر إلى ضرورة تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري باعتباره الوسيلة الأساسية لتدفق هذه المعادن إلى داخل الدولة. غير أن السياسات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، مما أدى إلى ظهور ثلاثة نماذج رئيسية، تمثلت في: السياسة المعدنية في إسبانيا، والسياسة الصناعية في فرنسا، والسياسة التجارية في بريطانيا، وسنتطرق لها فيما يلي[4]:

1. السياسة المعدنية في إسبانيا (القرن السادس عشر): من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر، هيمنت الإمبراطوريتان الاستعماريتان الإسبانية والبرتغالية على العالم، بل وشكلتا إمبراطورية واحدة (من 1580 إلى 1640) عندما ورث الملك فيليب الثاني ملك إسبانيا عرش البرتغال، فغزا البرتغال ووحدها مع إسبانيا. وتظهر الخريطة المشار إليها باللون الأحمر الممتلكات الإسبانية، وباللون الأزرق الممتلكات البرتغالية التي كانت متحدة فعليا مع إسبانيا.

الشكل رقم (01): الإمبراطوريتان الإسبانية والبرتغالية في فترة اتحادهما (1580-1640)



Source : *Fabrice MAZEROLLE,* ***Histoire des faits et des idées économiques****, université du Marseille, France, 2008, p 65.*

كان البحث عن **إلدورادو**، أرض الذهب، أحد الدوافع الرئيسية لاستعمار أمريكا اللاتينية. وقد سيطرت إسبانيا على استغلال مناجم الذهب والفضة في المكسيك والبيرو وبوليفيا، واشتهر جبل الفضة **سيرو ريكو** في مرتفعات بوليفيا. وكانت كميات هائلة من الذهب تصل إلى إسبانيا بواسطة السفن، ويقدر أن كمية الذهب المتاحة في أوروبا تضاعفت ثماني مرات بين عامي 1500 و1600. كما ازداد تدفق الذهب والفضة خلال القرن السابع عشر . وبدلا من أن يكتفي الإسبان بهذا التدفق الضخم من الذهب، نشأ لديهم هاجس جديد يتمثل في كيفية الاحتفاظ به ومنع خروجه إلى الخارج. فتم تسخير جميع الوسائل للدفاع عن الذهب الذي اعتبر رمزا للقوة والازدهار. ومن هنا ظهرت المذاهب الدفاعية والادخارية.

ويقصد بـ **الاكتناز** (***Hoarding***) تجميع الثروات لذاتها. ويختلف الاكتناز عن الادخار؛ فالاكتناز نشاط عقيم وغير منتج، بينما يعد الادخار منتجًا لأنه يتيح للآخرين الاستثمار. أما المكتنز فإنه يحرم الآخرين من الموارد التي يقوم بتجميعها. ولتحقيق هذا الهدف لجأت إسبانيا إلى:

1. 1- منع خروج الذهب: في البداية حظر خروج الذهب بأي شكل من الأشكال. ولكن مع تزايد كميات الذهب داخل إسبانيا ووفرة القطع النقدية، بدأت الأسعار في الارتفاع، مما شجع على استيراد السلع الأجنبية .

1. 2- منع الواردات: بما أن الواردات كانت تدفع قيمتها بالذهب، فقد أدت إلى خروج الذهب من البلاد. لذلك تم اللجوء إلى الحماية الاقتصادية للحد من الواردات .

1. 3- منع الصادرات: بدلا من تشجيع الصادرات . التي كان من الممكن أن تجلب الذهب إلى البلاد . تم حظرها خوفا من تسرب الذهب تحت غطاء تصدير السلع .

تشكل الجوانب الاقتصادية لغزو واستعمار أمريكا الجنوبية من طرف إسبانيا مثالا واضحا على تطبيق المبادئ المركنتيلية. فقد اشتهر الإسبان بجشعهم في استغلال مناجم الذهب والفضة. وفيما بعد، وللاستفادة من الأراضي الزراعية، قاموا باستعباد السكان الأصليين الذين تناقص عددهم بسرعة نتيجة الأمراض القادمة من إسبانيا وقسوة ظروف العمل. ولحماية مصالحهم الاقتصادية واحتكارهم التجاري لأمريكا الجنوبية، اتخذ الإسبان الإجراءات التالية:

- تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة في المستعمرات؛
- فرض قيود صارمة على التجارة الخارجية، خاصة من خلال الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية؛
- إلزام السفن التجارية بإعادة قيمة الصادرات على شكل ذهب وفضة إلى داخل البلاد؛
- منع التجار الأجانب من تحويل أرباحهم النقدية إلى الخارج، وإلزامهم بإنفاقها داخل إسبانيا، كما تم منع السفن الأجنبية من دخول الموانئ الإسبانية، ومنع التجار الأجانب من التصدير إلى أمريكا الجنوبية ؛
- تقييد تصدير المعادن النفيسة، مع السماح بذلك فقط في حالات استثنائية مثل تسديد الديون الملكية أو تغطية نفقات البعثات الرسمية؛
- تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية واحتكار بعض الأنشطة المرتبطة بالصرف، مع إلزام جميع المبادلات التجارية بالمرور عبر ميناء واحد فقط، وهو ميناء إشبيلية حتى سنة 1720، ثم ميناء قادش بعد ذلك. ولم يسمح لبقية الموانئ الإسبانية بالمشاركة في التجارة الدولية إلا ابتداء من سنة 1765؛
- فرض نوع من "تقسيم العمل" بين إسبانيا ومستعمراتها لصالح الدولة الأم، حيث منع إنتاج بعض السلع في المستعمرات حتى يتم استيرادها من إسبانيا .

ورغم هذه التدابير، أدت هذه السياسة إلى نتائج سلبية، أهمها:

أ- التضخم: أدت وفرة الذهب إلى ارتفاع الأسعار. ولم يكن هذا الأمر مفهوما آنذاك، ولم يتم تفسيره تدريجيا إلا على يد مفكرين مركنتيليين مثل **جان بودان** و**ريتشارد كانتيون**، ثم **ديفيد هيوم** الذي أدخله ضمن نظرية توازن ميزان المدفوعات. كما أن صعوبة الحصول على السلع زادت من حدة التضخم .

ب– الندرة: أصبح الاستيراد صعبا أو مستحيلا، كما أصبحت معظم الأنشطة الاقتصادية تعتمد على تدفقات الذهب القادمة من أمريكا الجنوبية. وتراجعت الأنشطة الزراعية والصناعية إلى حد كبير، وظهرت المجاعات ونقص المواد الغذائية. وحتى الطبقات الميسورة كانت تجد صعوبة في الحصول على السلع الأساسية التي أصبحت نادرة ومرتفعة الثمن .

وهكذا فإن السعي المحموم وراء الذهب، رغم نجاحه الظاهري، أدى في النهاية إلى إفقار إسبانيا وإعاقة تنميتها الاقتصادية لفترة طويلة .

2. السياسة الصناعية في فرنسا (القرن السابع عشر): ارتبطت السياسة الصناعية في فرنسا باسم وزير المالية "كولبير(*Colbert*) "، الذي سعى إلى تحقيق تراكم المعادن النفيسة عبر تنمية الصادرات الصناعية بدلا من الاعتماد المباشر على استيراد الذهب والفضة. وقد انطلقت هذه السياسة من اعتبار الصناعة أكثر قدرة على خلق قيمة مضافة مقارنة بالزراعة، وأقل تأثرًا بالتقلبات الطبيعية. وقد اعتمدت الدولة الفرنسية عدة إجراءات لدعم هذا التوجه، من أهمها:

- إنشاء صناعات حكومية مباشرة والإشراف عليها؛
- تقديم الدعم المالي والإعفاءات الضريبية للصناعات القائمة، مع العمل على تحسين جودة المنتجات؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الخارجية عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات؛
- إنشاء شركات تجارية كبرى تتولى تسويق المنتجات الصناعية في الخارج، وتشجيع الأفراد على الاستثمار فيها؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تقليل أسعار المواد الأولية وأجور العمال، بما يعزز القدرة التنافسية للصادرات؛
- توفير البنية التحتية اللازمة، مثل تطوير الموانئ والأسطول البحري، وفرض رسوم على السفن الأجنبية؛
- تسهيل استيراد المواد الأولية الضرورية للصناعة، مع منع إعادة تصديرها إلا بعد تصنيعها .

وقد ساهمت هذه السياسة في تعزيز القاعدة الصناعية الفرنسية وزيادة صادراتها، مما أدى إلى تحسين ميزانها التجاري وزيادة تدفق المعادن النفيسة إلى خزينة الدولة.

لقد تمثلت المركنتيلية الفرنسية في مفكرين ورجال دولة أمثال جان بودان (1530-1596)، وأنطوان دو مونكريتيان (1575-1621)، وجان باتيست كولبير (1619-1683) .وكان الهدف منها يتمثل في إثراء الدولة من خلال التنمية الصناعية والتجارية، وليس على حساب مصالح الأعوان الاقتصاديين. وكان يتعين على الدولة أن تؤدي دور المحفز من خلال إنشاء أنشطة إنتاجية كبرى تعرف باسم المصانع أو المانيفاكتورات *Manufactures*)؛ وقد تميزت هذه المركنتيلية بكونها أقرب إلى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والإرادية الصناعية منها إلى الحمائية التجارية، كما استندت إلى تصور للثروة لا يقتصر على المعادن النفيسة وحدها. ويمكن ارباز أهم اتجاهات الفكر التجاري الفرنسي فيما يلي[5]:

2. 1- مذهب الانسجامات الاقتصادية: يعرف جان بودان (1530-1596) اليوم أساسا بمقولته الشهيرة:"لا ثروة ولا قوة إلا بالرجال." وكان يرى أن الثروة الاقتصادية تمثل الشرط الأساسي لقيام دولة قوية. وتتقارب أفكاره مع أفكار مركنتيلي فرنسي آخر هو أنطوان دو مونكريتيان (1575-1621)، الذي تميز بكونه في نفس الوقت منظرا ورجل ميدان، إذ أنشأ وأدار مصنعا للأدوات والسكاكين. كما ينسب إليه أنه أول من استخدم مصطلح «الاقتصاد السياسي»؛ وبالنسبة لهذين المفكرين، كانت الثروة تمثل القيمة العليا والغاية النهائية للحياة الاجتماعية. وهما بذلك يعاكسان، إلى حد ما، مقولة نيكولو مكيافيلي (1469-1527): "في الدولة المنظمة جيدا يجب أن تكون الدولة غنية والمواطنون فقراء." أما بالنسبة لهما، فإن الدولة ينبغي أن تكون غنية بالفعل، لكنها لا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كان المواطنون أغنياء أيضا. ومن ثم انصب اهتمامهما على البحث عن شروط تحقيق ثروة الدولة. وبالنسبة للمركنتيليين، تتكون الثروة من الأرباح التي يحققها التجار وأصحاب الصناعات التحويلية. وتتراكم هذه الأرباح لتولد أرباحا جديدة.

ويعتمد نمو هذه الأرباح على تطور الصناعة، ثم على التجارة التي تسمح بتصريف المنتجات، سواء التجارة الداخلية أو التجارة الدولية. ولكي تتطور الصناعة والتجارة، لا بد من توفر يد عاملة وفيرة ورؤوس أموال كبيرة. كما أن وفرة اليد العاملة ورؤوس الأموال هي التي تمكن الدولة من أن تكون قوية عسكريًا.

وعليه، فرغم أن الأهداف التي يسعى إليها التجار والصناعيون ـ والمتمثلة في الربح ـ تختلف عن الأهداف التي تسعى إليها الدولة ـ والمتمثلة في الهيبة والقوة ـ فإن ذلك لا يخلق أي تناقض بين الطرفين. وهذا ما عرف باسم **نظرية الانسجامات الاقتصادية**، التي سيعيد فريدريك باستيا (1801-1850) تطويرها لاحقا. وقد لخصها مؤرخ الفكر الاقتصادي هنري دينيس بقوله: "إن تنمية الصناعة والصادرات، التي تمثل الهدف الذي

يسعى إليه التجار، تشكل الوسيلة التي تمكن الدولة من بلوغ هدفها الخاص، أي الوفرة في الرجال والأموال. وفي المقابل، فإن الوفرة في الرجال والأموال، التي تمثل غاية الدولة، هي الوسيلة التي تسمح بتنمية الصناعة والتجارة، أي الوسيلة التي تمكن التجار من تحقيق غايتهم الخاصة."

2. 2- المذهب السكاني : كان المركنتيليون من أنصار زيادة عدد السكان داخل الدولة. فوفرة اليد العاملة تساعد على تطوير الصناعة والتجارة، وخاصة الصادرات. وبالتالي يزداد ثراء الصناعيين والتجار. كما تسمح الكثافة السكانية بتكوين جيوش قوية، وهو ما يعود بالفائدة على الدولة ويعزز قوتها.

2. 3- النظرية الكمية للنقود: كان المركنتيليون يؤكدون باستمرار على ضرورة زيادة كمية النقود المتداولة لمواكبة تطور التجارة. ولفهم هذا الاهتمام بكمية النقود، ينبغي التذكير بأنه طوال العصور الوسطى كان نقص كمية النقود المتداولة، في شكل ذهب وفضة، يمثل مشكلة مزمنة. ونظرا لعدم كفاية كمية النقود، جرى تقليص كمية الذهب والفضة الموجودة داخل القطع النقدية. وبذلك ظهرت قطع نقدية تحمل نفس القيمة الاسمية للقطع الأخرى، لكنها تحتوي على كمية أقل من الذهب. وكان من السهل نسبيا ملاحظة ذلك عند التداول.

ولهذا السبب كان الأعوان الاقتصاديون يسعون إلى التخلص من القطع النقدية الأقل احتواء على الذهب، والاحتفاظ بالقطع الأكثر احتواء عليه. وبناء عليه، فإن النقود التي تبقى في التداول هي – النقود الرديئة– التي يسعى الجميع إلى التخلص منها، في حين أن النقود التي يتم اكتنازها هي – النقود الجيدة–.

وقد عبر الإنجليزي توماس غريشام (1519–1579) عن هذه الظاهرة من خلال مقولته الشهيرة: "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة." وأصبحت هذه المقولة تُعرف باسم قانون غريشام. ويعني هذا القانون أن وجود نوعين من النقود في الوقت نفسه يؤدي إلى اكتناز الأفضل منهما. ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار، لأن شراء سلعة معينة يتطلب عددا أكبر من القطع النقدية المغشوشة مقارنة بالقطع الجيدة. غير أن اكتشاف الأمريكتين، أو ما عرف بـ "العالم الجديد"، أدى إلى حدوث العكس تماما، فبعد مرحلة ندرة الذهب والفضة، شهدت أوروبا تدفقا هائلا لكليهما. ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار في جميع أنحاء القارة الأوروبية. وقد كان جان بودان أول من اكتشف العلاقة بين التدفق الكبير للذهب والفضة وبين ارتفاع الأسعار. ففي كتابه المعنون: "الرد على مفارقات السيد دو ماليستروا المتعلقة بغلاء جميع الأشياء" أوضح أن القوة الشرائية للنقود تعتمد على كمية النقود المتداولة، وأنه عندما تنمو كمية النقود بوتيرة أسرع من حاجات النشاط الاقتصادي، فإن الأسعار ترتفع، أي يظهر التضخم.

وهذا ما يعرف اليوم باسم: النظرية الكمية للنقود (*The Quantity Theory of Money*) وقد نسب اكتشاف هذه النظرية إلى جان بودان.

3. السياسة التجارية في بريطانيا (القرنان السابع عشر والثامن عشر): اعتمدت بريطانيا على نموذج مختلف نسبيا عن فرنسا واسبانيا، حيث ركزت على تنمية النشاط التجاري باعتباره الوسيلة الأساسية لتحقيق فائض في الميزان التجاري وجلب المعادن النفيسة من الخارج. وقد استفادت في ذلك من امتلاكها أسطولا بحريا قويا مكنها من السيطرة على جزء كبير من التجارة الدولية. ومن أبرز ملامح هذه السياسة:

- تشجيع التوسع في الصادرات، سواء كانت سلعًا وطنية أو سلعًا معاد تصديرها؛
- إنشاء شركات تجارية خاصة دون تدخل مباشر من الدولة في إدارتها، بهدف تنشيط الحركة التجارية الدولية؛
- سن قوانين لحماية التجارة الوطنية، مثل قانون الملاحة، الذي اشترط أن تكون السفن المتعاملة مع بريطانيا ومستعمراتها مملوكة لبريطانيين، وأن يشكل البحارة البريطانيون أغلبية طواقمها؛
- قصر نقل البضائع إلى بريطانيا على السفن البريطانية، مما عزز السيطرة الوطنية على التجارة؛
- دعم الأسطول البحري وتطويره ليكون أداة فعالة في التوسع التجاري .

ورغم أن التركيز الأساسي في بريطانيا كان على النشاط التجاري، إلا أن ذلك لم يكن على حساب الصناعة الوطنية، بل كانت حاضرة ضمن المنظومة الاقتصادية، غير أن التجارة احتلت موقع الصدارة باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق الفائض التجاري.

4. مقارنة بين الاتجاهات والسياسات الاقتصادية للفكر التجاري:

اعتمادا على ما تم التطرق إليه من السياسات الاقتصادية التي طبقت في كل من اسبانيا، فرنسا وبريطانيا، يمكن إعداد الجدول المقارن التالي:

الجدول رقم (05): مقارنة بين السياسة المعدنية في إسبانيا والسياسة الصناعية في فرنسا والسياسة التجارية في بريطانيا.

عنصر المقارنة	السياسة المعدنية في إسبانيا	السياسة الصناعية في فرنسا	السياسة التجارية في بريطانيا
الفترة الزمنية	القرن السادس عشر	القرن السابع عشر	القرنان السابع عشر والثامن عشر
الهدف الرئيسي	تعظيم مخزون الذهب والفضة داخل الدولة.	زيادة الصادرات الصناعية لتحقيق فائض تجاري وجلب المعادن النفيسة.	تحقيق فائض في الميزان التجاري عبر تنمية التجارة الخارجية.
القطاع الذي حظي بالأولوية	التعدين واستخراج المعادن الثمينة.	الصناعات التحويلية.	التجارة الخارجية والنقل البحري.
دور الدولة	تدخل مباشر وقوي في التجارة والصرف وحركة المعادن.	تدخل واسع في الصناعة والإنتاج والتجارة.	تدخل تنظيمي لحماية التجارة مع مساحة أكبر للمبادرة الخاصة.
أهم الإجراءات	استغلال مناجم الذهب والفضة، منع خروج المعادن النفيسة، فرض رسوم جمركية، إلزام إعادة قيمة الصادرات على شكل ذهب وفضة.	إنشاء صناعات حكومية، تقديم الدعم والإعفاءات الضريبية، حماية الصناعة الوطنية، إنشاء شركات تجارية كبرى، تطوير البنية التحتية.	تشجيع الصادرات، إنشاء شركات تجارية خاصة، إصدار قوانين الملاحة، قصر النقل التجاري على السفن البريطانية، دعم الأسطول البحري.
الموقف من الواردات	تقييدها لحماية مخزون الذهب والفضة.	فرض رسوم مرتفعة على الواردات المنافسة للصناعة الوطنية.	الحد من الواردات بما يحافظ على الفائض التجاري.
الموقف من الصادرات	تشجيعها بشرط عودة قيمتها في شكل معادن نفيسة.	تشجيع الصادرات الصناعية وزيادة قدرتها التنافسية.	التوسع الكبير في الصادرات الوطنية وإعادة التصدير.
دور الأسطول البحري	أداة لنقل المعادن والثروات من المستعمرات.	دعم النشاط التجاري والصادرات الصناعية.	عنصر أساسي للهيمنة على التجارة الدولية.
العلاقة بالمستعمرات	مصدر للذهب والفضة خاصة في أمريكا الجنوبية.	مصدر للمواد الأولية وسوق للمنتجات الفرنسية.	وسيلة لتوسيع التجارة والأسواق الخارجية.

عنصر المقارنة	السياسة المعدنية في إسبانيا	السياسة الصناعية في فرنسا	السياسة التجارية في بريطانيا
النتائج المحققة	زيادة تدفق الذهب والفضة لكن مع ارتفاع التضخم وإضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد.	تعزيز القاعدة الصناعية وزيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري.	السيطرة على جزء مهم من التجارة العالمية وتحقيق فائض تجاري مستمر.

يتضح من المقارنة أن الدول الثلاث اشتركت في هدف واحد يتمثل في تحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة قوة الدولة الاقتصادية والسياسية، إلا أن الوسائل المستخدمة اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة .

فقد اعتمدت إسبانيا على وفرة الذهب والفضة في مستعمراتها، فركزت على السياسة المعدنية وجعلت تراكم المعادن النفيسة هدفاً مباشراً للسياسة الاقتصادية. غير أن هذا التوجه أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار (التضخم)، مما أضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الإسباني .

أما فرنسا فقد اتبعت السياسة الصناعية (الكولبيرية)، حيث رأت أن الطريق إلى الثروة يمر عبر تنمية الصناعة وزيادة الصادرات الصناعية. لذلك تدخلت الدولة بقوة لدعم الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الأجنبية، وهو ما ساهم في تقوية القاعدة الصناعية الفرنسية وتحسين ميزانها التجاري .

في حين ركزت بريطانيا على السياسة التجارية، مستفيدة من قوة أسطولها البحري وموقعها التجاري. وقد جعلت التجارة الخارجية محور النشاط الاقتصادي، فدعمت الشركات التجارية الخاصة وأصدرت قوانين الملاحة التي عززت سيطرتها على التجارة الدولية، مما مهد لاحقاً لصعودها كأكبر قوة تجارية في العالم .

رابعا: تقييم أفكار المدرسة التجارية.

يمكن القول إن كل مدرسة فكرية جاءت كرد فعل على الأفكار التي سادت في الفترات السابقة، حيث قدمت رؤى جديدة وسعت إلى معالجة الإشكالات الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات في عصرها. ومع ذلك، لم تخل هذه المدارس من بعض القصور أو الأخطاء التي كشفتها عملية التقييم اللاحقة. ومن هذا المنطلق، يمكن توجيه للمدرسة التجارية عدة انتقادات نذكرها فيما يلي[6]:

1. الجوانب الإيجابية: أسهمت المدرسة التجارية في إحداث تحول مهم في طبيعة التفكير الاقتصادي، إذ عملت على تخليصه من الطابع الديني والأخلاقي الذي كان سائدًا خلال العصور الوسطى. ورغم أنها لم تنجح

بشكل كامل في تأسيس علم الاقتصاد كعلم مستقل، بسبب ارتباطها الوثيق بالأهداف السياسية، فإنها مهّدت الطريق أمام تطور الدراسات الاقتصادية الحديثة. ومن أبرز إسهامات هذه المدرسة ما يلي:

– **تعزيز دور الدولة القومية:** ساهمت الأفكار التجارية في تقوية الدولة الحديثة الناشئة، من خلال الحد من نفوذ الإقطاع والكنيسة، وهو ما أدى إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الداخلي، وتهيئة الظروف لقيام أسواق وطنية واسعة قادرة على استيعاب الإنتاج المحلي .

– **التركيز على المعادن الثمينة:** اعتبرت الذهب والفضة أساس القوة الاقتصادية للدولة، مما دفع إلى تبني سياسات تهدف إلى زيادة احتياطاتها باعتبارها مقياسا للثروة .

– **توفير رأس المال النقدي:** ساعدت هذه الأفكار في تراكم رأس المال النقدي، وأسهمت في تطور النظام المصرفي الأوروبي وتوسيع نشاطه، الأمر الذي دعم نشأة النظام الرأسمالي .

– **تعزيز دور الدولة في الاقتصاد:** أدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو من صميم الفكر التجاري، إلى دعم ظهور المشروعات الخاصة الحديثة وتوجيه النشاط الاقتصادي .

– **تنمية الصناعة والتجارة:** شجعت السياسات التجارية على تطوير القطاعين الصناعي والتجاري، رغم أن ذلك كان في كثير من الأحيان على حساب القطاع الزراعي .

– **تحفيز الإنتاج والتصدير:** ساهم التركيز على التصدير في رفع مستويات الإنتاج، مما أدى إلى خفض تكاليفه نتيجة وفورات الحجم .

– **تطوير مفاهيم اقتصادية حديثة:** أسهمت المدرسة التجارية في بلورة بعض المفاهيم الأساسية، مثل ميزان المدفوعات، وأكدت على أهمية العلاقات التجارية الدولية .

2. الجوانب السلبية: رغم الإسهامات السابقة، فإن المدرسة التجارية تعرّضت لانتقادات متعددة نتيجة بعض الأخطاء النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها:

– **الخلط في مفهوم الثروة:** أخطأ التجاريون في حصر الثروة في المعادن الثمينة، في حين أن الثروة الحقيقية تكمن في القدرة الإنتاجية للمجتمع وما ينتجه من سلع وخدمات.

– **الاعتقاد بإمكانية استمرار الفائض التجاري:** افترضت المدرسة إمكانية تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري، غير أن ذلك يؤدي إلى تدفق النقد وزيادة العرض النقدي، مما يرفع الأسعار ويؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي قد يتحول الفائض إلى عجز.

– **قصور السياسات التطبيقية:** أظهرت التجارب التاريخية بعض الإخفاقات، مثل الحالة الإسبانية التي ركزت على جلب المعادن الثمينة دون تنمية القاعدة الإنتاجية، مما أدى إلى التضخم وتضرر الفئات الفقيرة.

– **الإضرار بالقطاع الزراعي:** أدت بعض السياسات، خاصة في فرنسا، إلى الضغط على المزارعين عبر فرض بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة لدعم الصناعة، وهو ما انعكس سلبا على أوضاعهم الاقتصادية.

– **سوء فهم مصادر القوة الاقتصادية:** اعتقد بعض أنصار المدرسة أن ثراء الدولة يتحقق من خلال إفقار الدول الأخرى، بينما يتمثل النمو الحقيقي في تنمية الموارد والإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام العمل.

– **الآثار السلبية للاستعمار:** ارتبطت السياسات التجارية أحيانًا باستغلال المستعمرات لصالح الدولة الأم، وهو ما يعد من أبرز الجوانب السلبية لهذا التوجه.

القسم الثاني: أبرز رواد الفكر الاقتصادي الماركنتيلي (التجاري).

لقد أسهم عدد من المفكرين في بلورة مبادئ هذا الاتجاه، من أبرزهم توماس مون، وجان باتيست كولبير، ووليام بيتي، حيث قدم كل منهم تصورات مختلفة حول سبل تحقيق الثراء الوطني، مع اتفاقهم على أهمية التجارة الخارجية، ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، وضرورة تحقيق فائض في الميزان التجاري.

أولا: توماس مون (*Sir Thomas Mun*).

يعتبر توماس مون (1571–1641) أحد أبرز مفكري المدرسة الماركنتيلية في إنجلترا، وقد ارتبط اسمه بفكرة **تحقيق فائض في الميزان التجاري** باعتبارها أساس قوة الدولة الاقتصادية. وقد ظل هذا المبدأ مهيمنا على الفكر الاقتصادي حتى منتصف القرن السابع عشر.

كان توماس مون كاتبا اقتصاديا بارزا، كما شغل منصب مدير في شركة الهند الشرقية، ما أتاح له خبرة عملية في التجارة الدولية انعكست بوضوح في كتاباته. ومن أهم أعماله كتاب "ثروة إنجلترا من التجارة الخارجية (*England's Treasure by Foreign Tr*ade)" ، حيث عرض فيه رؤيته حول كيفية تحقيق ازدهار الأمة.

يرى من أن القاعدة الأساسية لتحقيق الثراء القومي تتمثل في زيادة الصادرات على الواردات، أي تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري. واعتبر أن السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسات النقدية أو التنظيمية، تبقى ذات أهمية ثانوية مقارنة بهذا الهدف.

كان واسع النظر في تعريفه للميزان التجاري، حيث أكد على أنه لا ضرورة لأن يحقق فائض في الميزان التجاري مع كل بلد على انفراد وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده. كما رفض الفكرة القائلة بأن اضطرابات الميزان التجاري ترجع إلى تقلبات أسعار الصرف، موضحا أن هذه التقلبات هي نتيجة وليست سببا للاختلالات التجارية. ومن هذا المنطلق، دعا إلى معالجة العجز التجاري من خلال تعزيز الصادرات والحد من الواردات، بدل التركيز على التحكم في سعر الصرف.

ودافع توماس مون عن نشاط شركة الهند الشرقية، رغم الانتقادات التي وجهت إليها بسبب تصدير الذهب والفضة إلى الخارج. وأوضح أن الهدف ليس تقليل الواردات بشكل مطلق، بل ضمان أن تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات .فحتى إذا تم تصدير المعادن الثمينة، فإن ذلك يكون مبررا إذا أدى إلى تحقيق أرباح

أكبر عبر التجارة الخارجية. وفي إطار سياساته المقترحة، دعا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية، من بينها[7]:

- الحد من استيراد السلع الكمالية التي يمكن إنتاجها محليا؛
- دعم الصناعات الوطنية وتشجيع الإنتاج المحلي؛
- فرض رسوم جمركية على الواردات التامة الصنع؛
- تشجيع الزراعة واستصلاح الأراضي لزيادة الإنتاج؛
- العمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

ثانيا: جان باتيست كولبير (*Jean-Baptiste Colbert*).

يعتبر جان باتيست كولبير (1619 – 1683) اقتصاديا فرنسيا بارزا وأحد أهم رجال الدولة في عهد الملك لويس الرابع عشر، حيث شغل مناصب رفيعة من بينها المراقب العام للمالية (1665–1683)، ووزير الدولة لشؤون البلاط، إضافة إلى وزير الدولة للبحرية (1669–1683). ويُصنّف كولبير ضمن أبرز روّاد المدرسة التجارية في فرنسا، إذ ارتبط اسمه بتعزيز دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.

انطلق كولبير من فكرة أساسية مفادها أن قوة الدولة ترتبط بقدرتها المالية، والتي تعتمد بدورها على حجم الضرائب ووفرة النقد داخل البلاد. وفي هذا الإطار، دعا إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات، كما شدّد على ضرورة سنّ قوانين تمنع خروج المعادن النفيسة، كالذهب والفضة، إلى الخارج حفاظًا على الثروة الوطنية.

كما أكد على أهمية إقامة المستعمرات، باعتبارها أسواقا لتصريف المنتجات الفرنسية ومصادر لتوفير المواد الأولية اللازمة للصناعات الوطنية. وإلى جانب ذلك، نادى بضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة، خاصة الخارجية منها، حيث دعم فرض القيود والرسوم على حركة السلع، فضلًا عن تأييده لسياسة الضرائب المرتفعة بهدف تعزيز الموارد المالية للدولة وترسيخ قوتها الاقتصادية[8].

ثالثا: وليام بيتي(*William Petty*) .

يعتبر وليام بيتي (1623 –1687) من أبرز المفكرين في بدايات تطور الفكر الاقتصادي الحديث، حيث جمع بين خلفية علمية متعددة وخبرة عملية متميزة. فقد درس الطب والتشريح والموسيقى، وتولى مناصب أكاديمية في جامعتي أكسفورد وكمبريدج. كما عُيّن طبيبًا عسكريًا برتبة عالية في جيش كروميل عام 1651، وأسندت إليه مهمة مسح الأراضي الإيرلندية بين عامي (1655–1658) بهدف استخدامها في تعويض الجنود، وهو ما مكنه لاحقًا من التحول إلى أحد كبار ملاك الأراضي.

ساهم بيتي في نشر المعرفة العلمية من خلال دعمه للجمعية الملكية، وكان من أوائل من تبنوا المنهج التجريبي (*Empirical Approach*) في دراسة الظواهر، سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في كتاباته، خصوصًا في مؤلفه "الإحصاء السياسي"، حيث دعا إلى الابتعاد عن الجدل الإنشائي والاعتماد على القياس الكمي والتحليل الرقمي، مؤكدًا ضرورة تحييد الآراء الشخصية والانطباعات الذاتية. وبفضل هذا التوجه، اعتبر بيتي من رواد علم الإحصاء، رغم أن محاولاته في تقدير الدخل القومي اتسمت بالطابع التقريبي وتعرضت لبعض الانتقادات بسبب احتمالات التحيز السياسي. تنوعت اهتمامات بيتي لتشمل مجالات متعددة كالدين والطب والاقتصاد، حيث تناول في كتاباته قضايا تقسيم العمل، ونظرية القيمة، وآليات التوزيع. وعلى الرغم من انتمائه إلى التيار الماركنتيلي، فإنه تميز عنه بتركيزه على الإنتاج باعتباره أساس القوة الاقتصادية، بدلًا من الاقتصار على التجارة.

يرى بيتي أن **ثروة الأمة تكمن في قدرتها الإنتاجية وليس في تراكم النقود**، وميز بين السعر السوقي (السياسي) والسعر الطبيعي. كما اعتبر أن العمل هو المصدر الأساسي للقيمة، وأن قيمة السلع تُقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وهو ما يشكل إرهاصًا مبكرًا لنظرية قيمة العمل التي طوّرها لاحقًا مفكرو الاقتصاد الكلاسيكي.

كما أشار إلى أن **القيمة تتحدد عمليا من خلال وقت العمل**، وأن هناك علاقة بين القيمة وإنتاجية العمل، وهي أفكار مهّدت لتطور التحليل الاقتصادي لاحقًا. وقد ساهم منهجه الإحصائي في الربط بين متغيرات اقتصادية مثل الربح والفائدة والزمن، رغم غياب إطار نظري متكامل لهذه العلاقات.

ويعد كتابه "دراسة في الضرائب والمساهمات" من أوائل الأعمال التي تناولت **موضوع المالية العامة** بشكل منهجي. وعلى الرغم من أن هدفه الأساسي كان البحث في سبل تمويل الدولة، إلا أن الكتاب تضمن أفكارًا متقدمة حول دور الدولة، والنظام الضريبي، ومفهوم الربح.

كما تناول بيتي مسألة **الربا (الفائدة)** بطريقة تحليلية، مدافعا عن مشروعيتها من منظور اقتصادي. إذ رأى أن إقراض المال لفترة زمنية معينة دون المطالبة به قبل موعده يبرر حصول المقرض على تعويض مقابل هذا التأجيل، وهو ما يعرف بالفائدة. وانتقد بيتي بشدة المواقف الرافضة للفائدة، معتبرً أن رفضها لا يستند إلى أساس منطقي. كما قارن بين مخاطر الإقراض ومخاطر نقل الأموال، موضحا أن دفع مقابل إضافي لتقليل المخاطر أو تأجيل الحصول على المال يعد أمرًا مقبولًا اقتصاديًا. وبذلك، فإن الفائدة تمثل تعويضا عن الزمن والمخاطر المرتبطة باستخدام المال[9].

رابعا: تحليل مقارن للأفكار الاقتصادية لتوماس مون، جون باتيست كولبير و وليام بيتي.

مما سبق يمكن إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مقارنة للأفكار الاقتصادية لتوماس مون، جون باتيست كولبير و وليام بيتي.

عنصر المقارنة	توماس مون (*Thomas Mun*)	جان باتيست كولبير (*Jean-Baptiste Colbert*)	وليام بيتي (*William Petty*)
الجنسية	إنجليزي	فرنسي	إنجليزي
الفترة الزمنية	1571-1641م	1619-1683م	1623-1687م
مصدر ثروة الدولة	تحقيق فائض في الميزان التجاري.	تنمية الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات.	العمل والإنتاج هما المصدر الحقيقي للثروة.
الميزان التجاري	أساس الثراء القومي، ويجب أن تكون الصادرات أكبر من الواردات.	وسيلة ضرورية لزيادة تدفق المعادن النفيسة إلى الدولة.	مهم لكنه ليس المصدر الوحيد للثروة.
التجارة الخارجية	أهم نشاط اقتصادي لتحقيق الثراء الوطني.	أداة لتصريف المنتجات الصناعية الوطنية.	نشاط اقتصادي مهم لكنه مرتبط بالإنتاج.
الصادرات	ضرورة التوسع في الصادرات لتحقيق فائض تجاري.	تشجيع الصادرات الصناعية وزيادة قدرتها التنافسية.	دعم الصادرات الناتجة عن زيادة الإنتاج.

عنصر المقارنة	توماس مون (*Thomas Mun*)	جان باتيست كولبير (*Jean-Baptiste Colbert*)	وليام بيتي (*William Petty*)
الواردات	الحد من الواردات خاصة الكمالية.	فرض قيود ورسوم جمركية على الواردات المنافسة للصناعة الوطنية.	ترشيد الواردات بما يخدم الاقتصاد الوطني.
المعادن النفيسة	تعتبر نتيجة الفائض التجاري وليست هدفاً مستقلاً.	ضرورة المحافظة عليها ومنع خروجها من البلاد.	لم يعطها نفس الأهمية التي أعطاها التجاريون التقليديون.
دور الدولة	تنظيم التجارة الخارجية وحماية الميزان التجاري.	تدخل قوي ومباشر في الاقتصاد والصناعة والتجارة.	اهتمام أكبر بقياس النشاط الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية.
الصناعة	وسيلة لدعم التجارة الخارجية.	أساس القوة الاقتصادية للدولة.	نشاط منتج للثروة إلى جانب الزراعة والتجارة.
الزراعة	تشجيعها لزيادة الإنتاج الوطني.	أقل أهمية من الصناعة.	نشاط منتج وأساسي في خلق الثروة.
القيمة والثروة	ترتبط بالتجارة وتحقيق الفائض التجاري.	ترتبط بقوة الصناعة الوطنية.	ترتبط بالعمل والإنتاج أكثر من ارتباطها بالنقود والمعادن.

تكشف المقارنة أن المفكرين الثلاثة ينتمون إلى المدرسة التجارية، لكنهم يختلفون في تحديد الوسيلة الأساسية لتحقيق ثروة الدولة. فتوماس مون يمثل الاتجاه التجاري الخالص، إذ اعتبر أن قوة الدولة تتحقق من خلال تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري، ولذلك ركز على زيادة الصادرات وتقليص الواردات. وقد أعطى للتجارة الخارجية مكانة تفوق جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

أما جون باتيست كولبير فقد ركز على الصناعة باعتبارها الوسيلة الأفضل لزيادة الصادرات وتحقيق الفائض التجاري. ولهذا ارتبط اسمه بالتدخل القوي للدولة في الاقتصاد من خلال إنشاء المصانع، وتقديم الإعانات، وفرض الحماية الجمركية .

في المقابل، يعد وليام بيتي الأقرب إلى الفكر الاقتصادي الحديث، إذ تجاوز التركيز الضيق على التجارة والمعادن النفيسة، واعتبر أن العمل والإنتاج هما المصدر الحقيقي للثروة .ولهذا يرى العديد من الباحثين أنه شكل حلقة انتقالية بين الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي الذي سيظهر لاحقا مع آدم سميث .

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. في أي فترة تاريخية انتشر الفكر التجاري في أوروبا؟
2. ما أهم العوامل التي ساهمت في ظهور الفكر الماركنتيلي؟
3. ما العلاقة بين ثروة الدولة والمعادن النفيسة عند التجاريين؟
4. ماذا يقصد التجاريون بفائض الميزان التجاري؟
5. لماذا دعا التجاريون إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟
6. كيف رتب التجاريون الأنشطة الاقتصادية (التجارة، الصناعة، الزراعة)؟
7. ما موقف التجاريين من الزيادة السكانية؟
8. اذكر أهم الإجراءات التي اعتمدتها إسبانيا للحفاظ على المعادن النفيسة .
9. ما أهم النتائج السلبية للسياسة المعدنية الإسبانية؟
10. ما الهدف من السياسة الصناعية الفرنسية؟
11. اذكر أهم الإجراءات التي اتبعتها فرنسا لدعم الصناعة الوطنية .
12. ما المقصود بالسياسة التجارية البريطانية؟
13. ما المقصود بقانون الملاحة البريطاني؟
14. ما الهدف المشترك للسياسات الإسبانية والفرنسية والبريطانية؟
15. ما الفكرة الأساسية التي دافع عنها توماس مون؟
16. كيف ربط كولبير بين قوة الدولة والصناعة؟
17. ما مصدر الثروة الحقيقي عند وليام بيتي؟
18. ما أهم إيجابيات المدرسة التجارية؟
19. ما أهم الانتقادات الموجهة للفكر التجاري؟

قائمة الهوامش:

[1] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 47، 48.

[3] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[4] أنظر:

- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38 – 40.
- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 – 87.
- *Fabrice MAZEROLLE, **Histoire des faits et des idées économiques**, université du Marseille, France, 2008, pp : 65- 68.*

[5] *Fabrice MAZEROLLE, Op.cit., pp 67-70.*

[6] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88 – 90.

[7] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58 – 60.

[8] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[9] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63 – 65.

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي (الطبيعي).

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي (الطبيعي).

تعتبر الفيزيوقراط من أوائل المدارس الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، حيث قدموا إسهامات بارزة في تطور الفكر الاقتصادي الحديث. وقد أُطلق عليهم هذا الاسم لاعتقادهم بوجود نظام طبيعي يحكم النشاط الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن القوانين التي تنظم الظواهر الطبيعية.

انطلق الفيزيوقراط من رفض الفلسفة المركنتيلية التي سادت قبلهم، والتي كانت تركز على تراكم الثروة النقدية. وبدلاً من ذلك، رأوا أن الثروة الحقيقية تنبع من الإنتاج، وبالأخص من القطاع الزراعي. كما تأثروا بالتقدم العلمي في مجالات الطب والعلوم الطبيعية، خاصة الاكتشافات المتعلقة بالدورة الدموية، مما عزز لديهم فكرة وجود نظام متكامل تحكمه قوانين طبيعية دقيقة.

وبناء على هذا التصور، اعتقد الفيزيوقراط أن النشاط الاقتصادي ينبغي أن يُترك ليعمل بحرية وفق هذه القوانين الطبيعية، دون تدخل من الدولة، لأن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعطيل التوازن الطبيعي للنظام الاقتصادي.

أولا: نشأة الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي).

ظهرت المدرسة الطبيعة من الناحية التاريخية في فرنسا في عهد الملك لويس الخامس عشر، سنوات قليلة بعد منتصف القرن الثامن عشر، وتحديدا عام 1758 على يد المفكر فرانسوا كيناي. وقد ارتكزت هذه المدرسة على مفهوم "الجدول الاقتصادي" الذي يعد من أوائل النماذج التحليلية التي اعتمدت على دراسة التدفقات الاقتصادية بدلا من الاقتصار على تحليل الكميات. كما تميزت بتبنيها منهجا فكريا جديدا يقوم على العودة إلى الطبيعة، وتقديم تصور حديث لمفهوم الثروة.

وقد جاءت الفيزيوقراطية كرد فعل مباشر على السياسات المركنتيلية التي انتهجها كولبيرت، والتي اتسمت بتدخل الدولة القوي، خاصة من خلال إجبار الفلاحين على ترك النشاط الزراعي والتوجه نحو الصناعة، فضلاً عن إنشاء مراكز تدريب لتأهيل العمال للإنتاج الصناعي. في المقابل، رفض الفيزيوقراط هذه السياسات، ودعوا إلى تقليص دور الدولة وترك النشاط الاقتصادي يعمل وفق القوانين الطبيعية، مما ساهم في تمهيد الطريق لظهور الفكر الاقتصادي الحر.

أما فيما يتعلق بظروف نشأة هذا المذهب، فقد عانت فرنسا من سوء استغلال مواردها الاقتصادية مقارنة بإنجلترا، نتيجة تبني سياسات صناعية على حساب الزراعة. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وإهمال مساحات واسعة من الأراضي، إلى جانب فرض قيود داخلية على التجارة وارتفاع الرسوم الجمركية، مما أعاق تطور الاقتصاد. وعلى الصعيد الفكري، برزت اتجاهات تدعو إلى التحرر من هذه القيود، مستندة إلى فلسفة الحقوق الطبيعية، كما عند مونتسكيو وكوندارسيه، الذين أكدوا إمكانية قيام نظام اجتماعي واقتصادي منسجم مع القوانين الطبيعية.

وفي هذا السياق، تبنى الفيزيوقراط هذه الأفكار، حيث قام فرنسوا كِيناي – *François Quesnay*– (1694–1774) بصياغة نظريته ونشرها، فالتف حوله عدد من المفكرين، من أبرزهم **ميرابو** – *Mirabeau*– (1715 – 1715) الذي كان من أنصار المذهب التجاري ثم تحوّل عنه بعد صدور الجدول الاقتصادي لكيناي، وقد نشر عدة مؤلفات أهمها: "نظرية الضريبة" عام 1769، و"الفلسفة الزراعية "عام 1773. كذلك دي لا ريفيير–*De Lariviere*– (1720–1793)، والذي من أبرز مؤلفاته: "النظام الطبيعي الأساسي للجماعات البشرية"، وكذلك ديبون دي نيمور –*Dupont De Nemours*– (1718–1739)، والذي نشر عام 1761 مؤلفه الشهير "الفيزيوقراطية"، وقد انحصرت كتابات هؤلاء المفكرين الطبيعيين في فترة زمنية يسيرة لا تزيد عن خمسة وعشرين عاما في المدة ما بين 1756–1778. والذين ساهموا جميعهم في نشر وتبسيط أفكار المدرسة. وقد طبقت هذه المبادئ على السياسة الاقتصادية، مما عزز من حضور المذهب الطبيعي في فرنسا.

كما ظهرت في هذه المرحلة فئة من الكتاب، كان معظمهم من كبار ملاك الأراضي، وشكلوا طبقة من الرأسماليين الزراعيين، الذين وجهوا نقدا حادا للسياسات المركنتيلية، ودعوا إلى إعادة الاعتبار للزراعة باعتبارها المصدر الأساسي للثروة. ومع تطور هذه الأفكار، خاصة على يد تورغو، مهدت الفيزيوقراطية الطريق لظهور المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد.

وقد انحصرت كتابات هؤلاء المفكرين الطبيعيين في فترة زمنية يسيرة لا تزيد عن خمسة وعشرين عاما في المدة ما بين 1756–1778[1].

ثانيا: مبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي).

تعتمد المدرسة الطبيعية في طرح أفكارها بصفة عامة على مجموعة من مبادئ تتمثل فيما يلي[2]:

1. الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية: أي لا دخل للإنسان في إيجادها أو التحكم بها، وهي تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، حيث:

1- أن القوانين الطبيعية هي مطلقة لا استثناء لها أو قيد؛

2- أن هذه القوانين لا تتغير بتغير المكان والزمان، فهي قوانين تنطبق على جميع الدول وفي كل الأزمنة؛

3- أن هذه القوانين إلهية أي أن الله هو من وضعها ولذلك لا يجب معارضتها، وهذا ما يؤكد أن للمدرسة الطبيعية بعد ديني.

2. مبدأ المنفعة (المصلحة) الشخصية للفرد: ويعتبر قانونا من بين القوانين الطبيعية التي تؤمن بها المدرسة الطبيعية، ويعني أن كل فرد يهتدي في تصرفاته وسلوكياته الاقتصادية إلى ما يحقق منفعته الشخصية؛

3. مبدأ المنافسة الحرة: وهو قانون طبيعي آخر، ويعني أن الفرد في طبيعته ينافس بقية أفراد المجتمع بهدف تحقيق مصلحته الشخصية أو الفردية؛

4. الحرية الاقتصادية: نادى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية3، حيث نادوا بتطبيق الحرية الاقتصادية داخل الدولة وعلى المستوى الخارجي، والتي انعكست على الشعار الذي تبنته المدارس لاحقا (أولها المدرسة الكلاسيكية) تحت شعار (دعه يعمل، اتركه يمر) والذي يعني ترك الإنسان يعمل بكل حرية دون تدخل الدولة، وترك عناصر الإنتاج من عمالة ورأس المال تمر عبر حدود الدول دون قيد أو شرط؛

5. التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة: الاعتقاد بأن أي فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فهو يسعى بذلك إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذا المبدأ له علاقة مباشرة بما جاءت به المدرسة الكلاسيكية فيما بعد وأصبح يعرف باليد الخفية.

ثالثا: أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية).

يمكن ذكر أهم الأفكار الأساسية للمدرسة الطبيعية في النقاط التالية:

1. الأرض كمصدر وحيد للثروة: يرى الفيزيوقراط أن الأرض هي المصدر الأساسي والوحيد للثروة، حيث تعد الزراعة النشاط الإنتاجي الوحيد القادر على توليد فائض اقتصادي حقيقي. ويقصد بالفائض الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة المدخلات المستخدمة فيه. أما الأنشطة الأخرى، مثل الصناعة والتجارة، فقد اعتبروها

أنشطة "عقيمة" لأنها لا تخلق ثروة جديدة، بل تقتصر على تحويل أو توزيع ما تنتجه الزراعة. وقد ترتب على هذا التصور نتائج مهمة، من أبرزها التركيز على تنمية القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، باعتباره الأساس في تحقيق الرفاه الاقتصادي[4].

2. الناتج الصافي: تعد نظرية الناتج الصافي من الركائز الأساسية في فكر الفيزيوقراط، حيث تميز بين الأنشطة المنتجة وغير المنتجة. فالزراعة وحدها هي التي تحقق ناتجا صافيا، أي فائضا بعد تغطية تكاليف الإنتاج، في حين أن الصناعة لا تضيف قيمة صافية، بل تستهلك من هذا الفائض. وقد استند هذا التحليل إلى افتراض أن قيمة ما ينتج في الصناعة تساوي تقريبا قيمة ما يُستهلك فيها من مواد أولية وعمل، وبالتالي لا يتحقق فيها فائض حقيقي[5].

إذن يختلف الطبيعيون مع التجاريون فيما يتعلق بتحديد الثروة، فالثروة عندهم ليست بقدر ما في حوزة الشخص أو الدولة من معدن نفيس، فذلك المعدن ليس إلا ثروة مالية أو رمزية، وعلى ذلك فالزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا وهي مصدر الناتج الصافي، أي مصدر الثروة، وما عاداها من فروع النشاط الاقتصادي الأخرى، كالصناعة والتجارة ليس إلا نشاطا عقيما وبالتالي فهو يمثل عبئا عليها[6].

غير أن القول بان الصناعة والتجارة نشاطا عقيما لا يعني انه غير مفيد، فكلاهما حسب الطبيعيين نشاط اقتصادي مفيد، حيث تعمل الصناعة على تحويل الموارد الأولية إلى سلع صالحة لإشباع حاجات الإنتاج للإنسان، أو التجارة فتعمل على تيسير وصول المنتجات والسلع من المنتجين إلى المستهلكين.

3. تقسيم المجتمع إلى طبقات: حيث قسم الفيزيوقراط المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية[7]:

أ. **طبقة المزارعين (الطبقة المنتجة)** :وهي الطبقة الوحيدة التي تنتج فائضا اقتصاديا.

ب. **طبقة الملاك** :وتتمثل في مالكي الأراضي الذين يحصلون على الريع الناتج عن النشاط الزراعي .

ت. **طبقة الصناع والتجار (الطبقة العقيمة)** :وهي الطبقة التي تقوم بتحويل وتوزيع المنتجات دون أن تخلق فائضا جديدا.

ورغم وصف الطبقة الأخيرة بالعقيمة، إلا أن هذا لا يعني عدم أهميتها، بل يشير إلى طبيعة دورها في الاقتصاد وفق تصور الفيزيوقراط.

4. الدورة الاقتصادية (الجدول الاقتصادي): قدم فرانسوا كيناي، أحد أبرز رواد المدرسة الفيزيوقراطية، نموذجا تحليليا يعرف بالجدول الاقتصادي، والذي يوضح كيفية تدفق الدخل والإنفاق بين طبقات المجتمع المختلفة. ويظهر هذا النموذج كيف تنتقل الموارد بين المزارعين والملاك والصناع في شكل دورة مستمرة.

وقد مثل هذا الجدول خطوة متقدمة في تحليل العلاقات الاقتصادية، حيث يُعد من أوائل النماذج التي حاولت تفسير الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يُعرف اليوم بتحليل المدخلات والمخرجات.

حيث أوضح فرنسوا كيناي في مؤلفه " الجدول الاقتصادي" الذي نشره عام 1758 كيف يتداول (يتوزع) هذا الناتج الصافي بين طبقات المجتمع المختلفة في دولة ما، حيث شبه كيناي الدورة الاقتصادية للناتج الصافي بالدورة الدموية في جسم الإنسان (كيناي كان طبيباً). حيث أطلق على هذا التداول للناتج اسم الدورة الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يعطون جزءا منه لملاك الأراضي الزراعية في مقابل استخدامهم لأراضيهم ويحتفظون بالباقي؛
- ينفق الملاك ما آل إليهم بعضه للحصول على ما يلزمهم من منتجات زراعية، فيعطون بعض النقود للمزارعين، وبعضه للحصول على ما يلزمهم من التجار؛
- يتلقى التجار والصناع من المزارعين جزءا من دخولهم مقابل ما يشتريه المزارعون من مستلزمات من التجار والصناع .وهكذا يؤول للتجار والصناع دخل من مصدرين هما ملاك الأراضي والمزارعون؛
- ينفق التجار والصناع كل دخلهم عند المزارعين للحصول على ما يلزمهم من منتجات غذائية ومواد أولية اللازمة لنشاطهم الاقتصادي.

وهكذا فإن كل الدخل يؤول في النهاية إلى المزارعين ولهذا فان الناتج يمر بدورة تبدأ من المزارعين وتنتهي بهم. وهكذا تتبين أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي.

ويمكن أن نلخص الفكرة الأساسية للدورة الاقتصادية لهذا المنتج الصافي من خلال الجدول الآتي، حيث افترض كيناي أن الزراعة تنتج ما قيمته 05 مليار فرنك فرنسي (الإنتاج الكلي)، كما افترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ 02 مليار فرنك لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي (النفقات المستهلكة)، ليصبح الناتج الصافي يساوي 03 مليار فرنك (يسمى بلغة الاقتصاد: الدخل

الوطني)، ليقوم الجدول الاقتصادي بتوضيح تداول أو توزيع (دوران) الإنتاج الصافي 03 مليار فرنك داخل المجتمع، حيث قسم كيناي هذا الأخير إلى ثلاث طبقات: المزارعين، الملاّك والصنّاع على النحو التالي:

الجدول رقم (07): الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي.

من / إلى	المزارعون	ملاك الأرض	الطبقة العقيمة (الصناع والتجار)	مجموع الناتج الصافي (قبل الدوران)	
المزارعون	-	02 مليار	01 مليار	**03 مليار**	(**1**)
ملاك الأرض	01 مليار	-	01 مليار	**02 مليار**	(**2**)
الطبقة العقيمة (الصناع والتجار)	02 مليار	-	-	**02 مليار**	(**3**)
مجموع الناتج الصافي بعد الدوران	**03 مليار**	**02 مليار**	**02 مليار**		(**4**)

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص 164.

ويمكن توضيح آلية عمل الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي في الخطوات المرحلية التالية:

(**1**) أن المنتج الصافي (03 مليار فرنك) تستخدمه (توزّعه) طبقة المزارعين في دفع إيجار الأرض إلى طبقة الملاّك بقيمة (02 مليار فرنك)، كما تقوم أيضا بشراء سلع مصنعة من طبقة الصناع بقيمة (01 مليار فرنك)؛

(**2**) بالنسبة للدخل التي حصلت عليها طبقة الملاك (من طبقة المزارعين في الخطوة الأولى) بقيمة (02 مليار فرنك)، يفترض أن تستخدمه (يوزع) هذه الطبقة في شراء سلع صناعية من طبقة الصناع بقيمة (01 مليار فرنك)، وأيضا شراء سلع زراعية من طبقة المزارعين بقيمة (01 مليار فرنك)؛

(**3**) وفيما يتعلق بالدخل التي حصلت عليه طبقة الصناع (من طبقة المزارعين في الخطوة الأولى وطبقة الملاّك في الخطوة الثانية) بقيمة مجموع قدرها اثنين (02) مليار فرنك، حيث يستخدم هذا الأخير كلُّه (يوزّع) من هذه الطبقة إلى طبقة المزارعين بشراء سلع زراعية منها.

(**4**) بناء على ما تقدم، نجد أن طبقة المزارعين تستردّ في النهاية كل المبلغ (03 مليار فرنك) والذي وزّعته مسبقا على طبقتي الملاّك والصناع، حيث أنها قد حصلت على (01 مليار فرنك) من طبقة الملاك، وعلى

(02 مليار فرنك) من الصناع. وبذلك تتم الدورة الاقتصادية بعد أن يؤول (يدور في الجسد الاقتصادي) في النهاية كل الدخل (المنتج الصافي) إلى طبقة المزارعين (تبدأ من المزارع وتنتهي بالمزارع).

5. وحدة الضريبة: اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد، وبالتالي يرى رواد المدرسة الفيزيوقراطية ضرورة فرض ضريبة مفردة (واحدة) على الناتج الزراعي فقط، أي فرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي فقط. بالمقابل نادى الطبيعيون بضرورة إلغاء كل أنواع الضرائب المفروضة على الفئات الأخرى (ملاك الأراضي، الصناع والتجار)، لأنه من وجهة نظرهم عند فرض ضرائب على الصناع والتجار يلقون عبئها على المزارعين عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة، وإذا فرضت على ملاك الأراضي فإنهم أيضا يلقونها على المزارعين عن طريق رفع العائد الذي يتقاضونه منهم مقابل الأراضي.

6. دور الدولة: لقد دعا الفيزيوقراط إلى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، معتبرين أن أفضل سياسة اقتصادية هي ترك الأفراد يمارسون أنشطتهم بحرية في إطار القوانين الطبيعية. وقد عبروا عن ذلك بمبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، الذي يعكس إيمانهم بقدرة السوق على تحقيق التوازن الذاتي.

7. الثمن المجزي: يرى أنصار المدرسة الطبيعية ضرورة تحقيق أقصى قدر من الناتج الصافي باعتباره أساس الثروة. ويرتبط ازدياد هذا الناتج بارتفاع الطلب، حيث اعتبروا أن الثروة تتحقق مع الوفرة المصحوبة بارتفاع الأسعار، وليس بانخفاضها. ولتحقيق ذلك، دعوا إلى تبني سياسات تعزز إنتاجية الأرض، مثل توسيع النشاط الزراعي، توجيه رؤوس الأموال إليه، وتشجيع تحسين الأراضي. كما أكدوا أهمية "الثمن المجزي"، أي توفير أسعار مناسبة للمحاصيل الزراعية تضمن عائدًا مرتفعا. كما شددوا على رفع أجور العمال لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وتشجيع الصناعات المرتبطة بالمواد الأولية، إضافة إلى دعم حرية التجارة لضمان استقرار الأسعار وتحقيق هذا الثمن المجزي[8].

8. **الفائدة والأجور:** يرى أنصار المدرسة الطبيعية أن مستوى أجور العمال لا يتجاوز الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم، إذ إن الأجر عند مستوى الكفاف يضمن استمرار النشاط الاقتصادي دون توسع ملحوظ. ويُفسَّر ذلك بأن العامل لا يضيف إلى قيمة الإنتاج سوى ما يغطي احتياجاته الأساسية، وبالتالي يظل الأجر في حدود الضروريات المعيشية. وفي حال ارتفاع الأجور، فإن المنافسة بين العمال تؤدي إلى إعادة انخفاضها نحو هذا المستوى الطبيعي، باعتبار أن الأجر يُعد ثمنًا للعمل، شأنه شأن بقية الأسعار التي لا يمكن أن تتجاوز تكاليف إنتاجها على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى أجر العمل باعتباره السعر الطبيعي للعمل.

كما يذهب الطبيعيون إلى أن انخفاض أسعار الحبوب لا يخدم مصالح الطبقة المنتجة، لأنه يؤدي إلى تراجع مستوى الأجور، الأمر الذي ينعكس سلبًا على حجم الناتج الصافي ويؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، وبالتالي يضعف النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالفائدة، فقد تعرض تفسير الطبيعيين لها لانتقادات، حيث اعتبر بعض المفكرين، مثل فرانسوا كيناي، أن الفائدة تمثل تعويضا عن استخدام رأس المال وحصة من العائد، وليست مجرد مكافأة على المخاطر. فالتعويض عن المخاطر يُعد جزءًا من التكاليف المرتبطة بتوظيف رأس المال، بينما تظل الفائدة عنصرًا مستقلًا يعكس العائد على هذا الاستخدام[9].

رابعا: تقييم الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي).

في معرض تقييم مذهب مدرسة الطبيعيين، سوف نستعرض الجوانب الإيجابية للمدرسة وكذلك الجوانب السلبية كما يأتي:

1. مزايا ومساهمات الفكر الاقتصادي للطبيعيين: يمكن ابراز أهم إسهامات الفكر الاقتصادي الطبيعي فيما يلي[10]:

– قدم الطبيعيون مساهمات كثيرة تُعد خطوات مهمة في تطور الفكر الاقتصادي، وفتحوا الباب لبلورة علم الاقتصاد المستقل، والذي اعتبروه علماً اجتماعياً. كما أشاعوا فكرة الحرية الاقتصادية والمذهب الحر، ولذلك فإن الطبيعيين يمثلون أول مدرسة للاقتصاديين.

– جعل الطبيعيون الاقتصاد السياسي علماً مستقلا بين العلوم، وذلك على يد (فرانسوا كينيه) الذي يُعد أبو الاقتصاد السياسي، وقد خلّصه من التبعية للفلسفة والدين والأخلاق.

– لم يعد الاقتصاديون ينظرون إلى النقود على أنها هي الثروة الحقيقية، بل إن الإنتاج في نظرهم يمثل الثروة الحقيقية.

– كان الطبيعيون أول من أعطى صورة عن الدورة الاقتصادية، أي دورة الناتج داخل البلد وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

– عمل الطبيعيون على تشجيع الصناعة، وذلك من خلال تأييد حرية التجارة، رغم أنها لم تكن من مقصدهم الأساسي.

2. أهم الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الطبيعي: رغم ما تميزت به أفكار المدرسة الطبيعية من سبقٍ فكري، إلا أنها لم تسلم من النقد، حيث وجهت إليها مجموعة من الملاحظات يمكن عرضها كما يلي[11]:

1. نقد فكرة وجود نظام طبيعي ثابت يحكم الظواهر الاقتصادية: يرى الطبيعيون أن هناك نظامًا طبيعيًا تحكمه قوانين ثابتة لا يجوز التدخل فيها أو تغييرها، وأن هذا النظام كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيًا. غير أن منتقديهم اعتبروا هذا التصور مبالغًا فيه، لأن الظواهر الاقتصادية بطبيعتها ليست جامدة، بل تتسم بالحركية والتغير المستمر تبعًا لتغير الظروف الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية. فالقوانين الاقتصادية، وإن وُجدت، لا تعمل في فراغ، بل تتأثر بسلوك الأفراد والمؤسسات، مما يجعلها نسبية وليست مطلقة.

2. نقد دقة وشمولية القوانين الاقتصادية عند الطبيعيين: افترض الطبيعيون أن القوانين الاقتصادية تتمتع بنفس درجة الدقة والصرامة التي تتميز بها قوانين العلوم الطبيعية كالكيمياء والرياضيات. إلا أن هذا الطرح تعرض للنقد، لأن القوانين الاقتصادية لا يمكن أن تطبق بنفس الشمولية أو أن تقدم نتائج دقيقة قابلة للتنبؤ المطلق. فهي تعكس في الغالب اتجاهات عامة واحتمالات، لا قواعد حتمية، وذلك بسبب تعقد السلوك الإنساني وتعدد العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي.

3. نقد مفهوم الإنتاج عند الطبيعيين: حصر الطبيعيون النشاط الإنتاجي في الزراعة، معتبرين أنها المصدر الوحيد للناتج الصافي، وهو ما عد تصورا ضيقا ومحدودا. فقد انتقدهم الاقتصاديون اللاحقون لكونهم أغفلوا دور القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والخدمات، في خلق القيمة. فالإنتاج في المفهوم الحديث لا يقتصر على خلق مادة جديدة، بل يشمل كل نشاط يساهم في تحقيق منفعة أو زيادة في قيمة السلع والخدمات، سواء كان ذلك ماديًا أو غير مادي.

4. نقد فكرة الضريبة المفردة: اعتمد الطبيعيون في دعوتهم إلى فرض ضريبة واحدة على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي. غير أن هذا الطرح تعرض للنقد لارتباطه المباشر بتصورهم الضيق للإنتاج. فبما أن القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة تحقق بدورها فائضًا اقتصاديًا، فإنه من غير المنطقي إعفاؤها من الضرائب. وبالتالي، فإن نظام الضريبة المفردة لا يعكس واقع النشاط الاقتصادي المتنوع، ولا يحقق العدالة الضريبية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

في الأخير، يمكن القول إن الفكر الاقتصادي الطبيعي شكل مرحلة مهمة في تطور علم الاقتصاد، حيث ساهم في إبراز فكرة القوانين الطبيعية والحرية الاقتصادية، ووضع أسس النظر إلى الاقتصاد كعلم مستقل. ورغم

ما يؤخذ عليه من مبالغات، خاصة في تفضيله للزراعة، فإنه يبقى خطوة أساسية مهدت لظهور مدارس اقتصادية أكثر تطورا.

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. ما المقصود بالفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي (الطبيعي)؟
2. في أي دولة ومتى ظهرت المدرسة الفيزيوقراطية؟
3. من هو مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية؟
4. لماذا سميت المدرسة الفيزيوقراطية بالمدرسة الطبيعية؟
5. ما موقف الفيزيوقراط من الفكر الماركنتيلي؟
6. ما الأسباب التي ساهمت في ظهور المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا؟
7. ما المقصود بالقوانين الطبيعية عند الفيزيوقراط؟
8. ما المقصود بمبدأ المنفعة الشخصية؟
9. ما المقصود بمبدأ المنافسة الحرة؟
10. ما موقف الفيزيوقراط من تدخل الدولة في الاقتصاد؟
11. ماذا يعني شعار "دعه يعمل، دعه يمر"؟
12. ما المقصود بالتوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة؟
13. ما مصدر الثروة الحقيقي عند الفيزيوقراط؟
14. لماذا اعتبر الفيزيوقراط الزراعة النشاط الإنتاجي الوحيد؟
15. ما المقصود بالناتج الصافي؟
16. كيف نظر الفيزيوقراط إلى الصناعة والتجارة؟

17. كيف قسم الفيزيوقراط المجتمع؟

18. لماذا أطلق الفيزيوقراط على الصناع والتجار اسم الطبقة العقيمة؟

19. ما المقصود بالجدول الاقتصادي؟ ما أهميته في تطور الفكر الاقتصادي؟

20. بماذا شبه كيناي الدورة الاقتصادية؟

21. ما المقصود بوحدة الضريبة عند الفيزيوقراط؟ وعلى أي قطاع يجب فرض الضريبة حسب الفيزيوقراط؟

22. ما أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الفيزيوقراطية؟

23. كيف ساهمت الفيزيوقراطية في ظهور المدرسة الكلاسيكية؟

قائمة الهوامش:

[1] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 189، 190.

[2] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 290 – 292.

[3] والمقصود بعدم تدخل الدولة هو جعل دورها محصور في التشريعات التي تنظم الاقتصاد والحفاظ على أمن الوطن.

[4] عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص 160.

[5] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[6] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[7] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[8] سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، لبنان، 1973، ص 64.

[9] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[10] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 105، 106.

[11] نفس المرجع، ص 106، 107.

المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي).

المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي).

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أبرز المدارس الاقتصادية التي أسهمت في تأسيس علم الاقتصاد الحديث، إذ ظهرت في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي يمثل مرحلة أساسية في تطور علم الاقتصاد، حيث انتقل فيه التحليل الاقتصادي من الطابع الفلسفي إلى الطابع العلمي القائم على تفسير الظواهر الاقتصادية وفق قوانين عامة. وقد ارتبط ظهوره بتحولات اقتصادية كبرى في أوروبا، خاصة الثورة الصناعية، التي أدت إلى بروز الحاجة إلى تفسير علمي للنشاط الاقتصادي.

وقد ارتكزت المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها الإيمان بحرية النشاط الاقتصادي، ودور السوق في تحقيق التوازن، وأهمية المصلحة الذاتية والمنافسة في توجيه الموارد. كما أسهم روادها، وعلى رأسهم آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس، في وضع أسس تحليل اقتصادي شامل شمل قضايا الإنتاج والقيمة والتوزيع والسكان والتجارة الدولية، مما جعلها نقطة انطلاق رئيسية لتطور الفكر الاقتصادي لاحقا.

أولا: ظروف نشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي).

يعود تاريخ بداية هذا التيار الكلاسيكي لسنة 1776 تاريخ نشر كتاب ثروة الأمم لآدم سميث. تم استخدام مصطلح الكلاسيكيون لأول مرة من قبل كارل ماركس في كتابه رأس المال، لإظهار القطيعة الكاملة مع الاقتصاديين الذين سبقوه. ولم يظهر الفكر الكلاسيكي بوصفه بناء نظريا معزولا عن سياقه التاريخي، وإنما تبلور استجابة لتحولات عميقة مست البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا. فمع الانتقال التدريجي من الاقتصاد الإقطاعي إلى الرأسمالية التجارية، ثم إلى الرأسمالية الصناعية، أصبح من الضروري صياغة تفسير جديد للحياة الاقتصادية يتجاوز منطق الامتيازات الإقطاعية وسياسات المركنتيلية، ويضع في المركز قوى السوق والإنتاج والتبادل. ولهذا ارتبط ظهور المدرسة الكلاسيكية بزمن اتساع الرأسمالية الصناعية، ولا سيما في إنجلترا، التي غدت المجال الأبرز لتشكل الاقتصاد الحديث[1]. ويمكن التطرق إلى أهم العوامل التي ساهمت في ظهر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فيما يلي:

1. الثورة العلمية: إذ رسّخت هذه الثورة فكرة أن الكون تحكمه قوانين عامة يمكن للعقل اكتشافها. وقد انتقلت هذه الروح إلى الاقتصاد، فبدأ النظر إلى المجتمع الاقتصادي على أنه ليس مجرد تجمع للمصالح

العشوائية، بل نظام قابل للفهم عبر قوانين موضوعية. ومن هنا نشأ الإيمان الكلاسيكي بأن النشاط الاقتصادي تحكمه قوانين طبيعية، وأن تدخل الدولة المفرط لا يصنع النظام بل قد يعطل انتظامه. وهذا التوجه لم يكن مجرد استعارة فكرية من العلوم الطبيعية، بل كان أساساً أبستمولوجيا لإخراج الاقتصاد من حقل النصائح السياسية والأخلاقية إلى حقل التحليل العلمي[2].

2. الثورة الصناعية: وهي العامل الأكثر التصاقا بالبنية المادية للفكر الكلاسيكي. فقد أدى اختراع الآلة البخارية، وتوسع المصانع، وارتفاع حجم السوق، إلى نقل مركز النشاط الاقتصادي من التجارة إلى الصناعة. ولم تعد التجارة هي المحرك الأصلي للثروة كما كانت في الفكر المارکنتيلي، بل أصبحت وظيفة تابعة للإنتاج الصناعي، مهمتها تصريف الفائض وتوسيع السوق. ومع هذا التحول تغيرت صورة المجتمع نفسه، حيث تحولت الورش الصغيرة إلى وحدات إنتاج كبيرة، وانتقل العمال من البيوت والمزارع إلى المصانع، وأصبحت شخصية "رجل الصناعة" أكثر مركزية من شخصية "التاجر". هذا التحول البنيوي هو الذي أعطى للفكر الكلاسيكي مادته الاجتماعية الحقيقية[3].

3. تراكم رأس المال واتساع السوق: فالنمو الصناعي لم يكن ممكنا من دون وفورات زراعية وتجارية ومالية سابقة سمحت بتمويل المشروعات الكبرى، كما أن اتساع التجارة الداخلية والخارجية هيأ المجال لتوسيع الإنتاج وتقسيم العمل. ولهذا ارتبط نشوء الفكر الكلاسيكي ارتباطا وثيقا بفكرة السوق الواسعة، لأن المجتمع الصناعي لا يستطيع الاستمرار في الإنتاج المتزايد إلا إذا توافرت له قنوات تبادل أوسع، داخلية وخارجية. ومن هنا يمكن فهم الصلة المباشرة بين نشأة الكلاسيكية والدفاع عن الحرية التجارية[4].

4. إعادة التكوين الاجتماعي والطبقي للمجتمع: حيث أسهمت إعادة التكوين الطبقي للمجتمع في تشكيل هذا الفكر. فمع صعود الصناعة ظهر انفصال واضح بين مالكي رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج من جهة، وبين العمال الذين لا يملكون سوى قوة عملهم من جهة أخرى. وهذه البنية الجديدة لم تكن مجرد خلفية اجتماعية، بل أصبحت محورا نظريا داخل الاقتصاد الكلاسيكي نفسه، خصوصا في مسائل الأجور والأرباح والريع والتوزيع. أي أن الفكر الكلاسيكي ولد في مجتمع بدأ يرى نفسه من خلال علاقات السوق، وعلاقات الملكية، وعلاقات العمل المأجور، لا من خلال الرتب الإقطاعية القديمة[5].

5. أزمة الفكر المارکنتيلي (التجاري): ومن زاوية فكرية، فإن نشأة الكلاسيكية ارتبطت أيضا بأزمة الفكر المارکنتيلي. فالمارکنتيلية كانت مناسبة لمرحلة بناء الدول القومية وحماية التجارة وتكديس المعادن النفيسة، لكنها

بدت عاجزة أمام مجتمع صناعي يحتاج إلى حرية الحركة، ومرونة الأسعار، وتوسع الأسواق، وعدم إثقاله بالقيود والرسوم والاحتكارات. لذلك جاء الفكر الكلاسيكي، في أحد معانيه، بوصفه احتجاجا نظريا على المرحلة السابقة، ومحاولة لإحلال منطق الإنتاج والمنافسة محل منطق الاحتكار والحماية والامتيازات[6].

ثانيا: المبادئ العامة للمدرسة الكلاسيكية (التقليدية).

يقوم الفكر الكلاسيكي على أسس ومبادئ متماسكة نسبيا، تجعل منه أكثر من مجرد مجموعة نظريات جزئية في السعر أو التوزيع. فهو في جوهره رؤية عامة لطبيعة المجتمع الاقتصادي، وللدور الذي ينبغي أن يضطلع به الفرد والسوق والدولة. ويمكن القول إن الكلاسيكية قامت على افتراض أن الاقتصاد مجال تحكمه قوانين موضوعية، وأن مهمة الفكر ليست اختراع النظام، بل الكشف عن منطق اشتغاله. ويمكن تقديم الأسس العامة التي ترتكز عليها المدرسة الكلاسيكية في النقاط التالية:

1. الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي: فأول هذه الأسس هو مركزية الفرد. فالفرد عند الكلاسيك ليس مجرد وحدة أخلاقية أو قانونية، بل هو الوحدة الأساسية للتحليل الاقتصادي. ومن خلال سعيه لتحسين وضعه، وإشباع حاجاته، وتعظيم منفعته، تتشكل الحركات الكلية في السوق. ولهذا ابتعد الكلاسيك عن النظر إلى الجماعة أو الدولة بوصفها الأصل التحليلي الأول، وفضلوا الانطلاق من الفعل الفردي بوصفه نواة النشاط الاقتصادي كله. غير أن هذه الفردية لا تعني عندهم الفوضى؛ بل تعني أن النظام الاجتماعي الاقتصادي يبنى من أسفل، أي من تفاعل الأفراد، لا من التوجيه الفوقي المباشر[7].

2. المصلحة الخاصة (الذاتية): وثاني الأسس هو المصلحة الذاتية. حيث رأى الكلاسيك، وعلى رأسهم آدم سميث، أن الإنسان لا ينخرط في العمل والإنتاج والتبادل انطلاقا من نزعة خيرية خالصة، وإنما لأن له مصلحة يريد تحقيقها. لكن العبقرية النظرية للفكر الكلاسيكي لم تكن في اكتشاف وجود المصلحة الذاتية، فهذا أمر معروف منذ القديم، بل في تحويلها من شبهة أخلاقية إلى مبدأ تفسيري منتج. فالمصلحة الذاتية، إذا اشتغلت ضمن بيئة تنافسية منضبطة، لا تؤدي بالضرورة إلى خراب الجماعة، بل قد تصبح وسيلة لتموينها وإشباع حاجاتها[8].

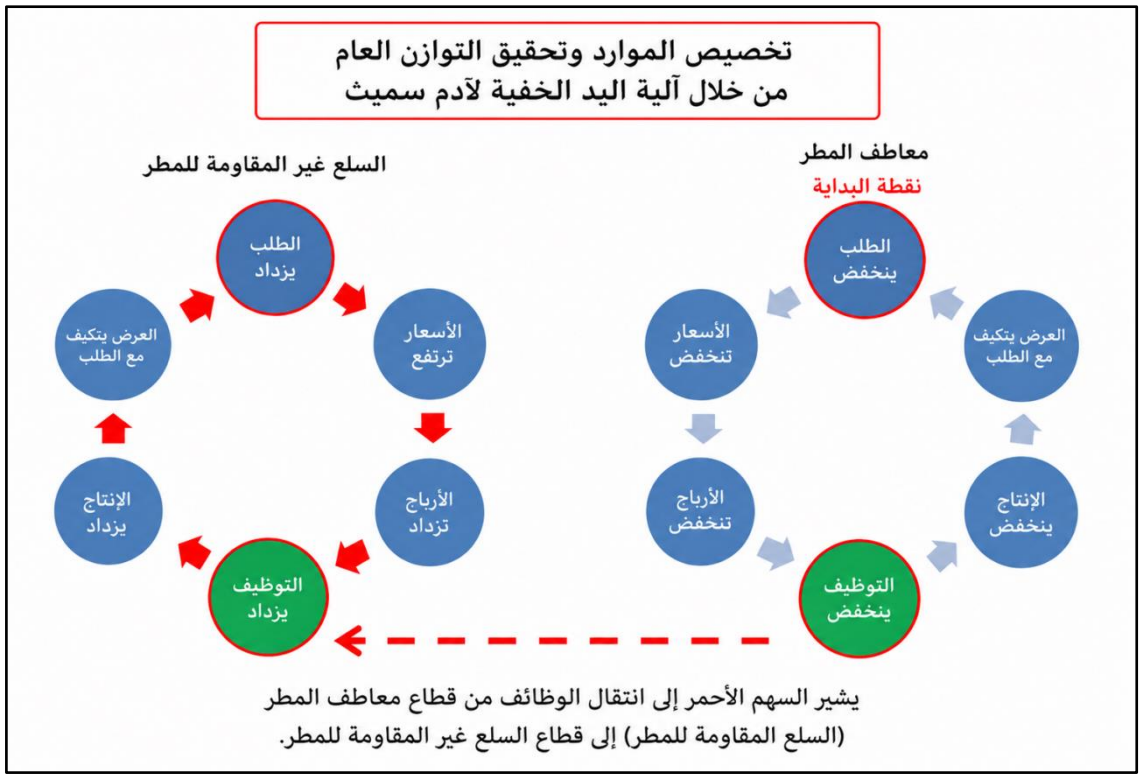
3. اليد الخفية (*Invisible Hand*) : وهي أكثر المفاهيم التصاقا بالكلاسيكية. حيث يعد مفهوم (أشهر المفاهيم المرتبطة بآدم سميث. يرى سميث أن الفرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة لا يقصد بالضرورة خدمة المصلحة العامة، لكنه يوجه بطريقة غير مباشرة نحو تحقيق نتائج تعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

فالسعي وراء الربح الشخصي يؤدي، من خلال آليات السوق، إلى زيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة الاقتصادية وخدمة المستهلكين. وقد استخدم سميث هذا المفهوم للدلالة على وجود آلية تلقائية في اقتصاد السوق تجعل المصالح الفردية تتوافق مع المصلحة الجماعية دون تدخل مباشر من الدولة.

كما أشار في كتاب "**نظرية المشاعر الأخلاقية**" إلى أن الأثرياء، رغم سعيهم وراء مصالحهم الخاصة، يساهمون بصورة غير مباشرة في توزيع ثمار النشاط الاقتصادي على بقية أفراد المجتمع، وكأن «يدا خفية» تقودهم إلى خدمة الصالح العام.

فالقراءة الأقرب إلى روح النصوص الكلاسيكية ترى أن اليد الخفية ليست سوى تعبير مجازي عن أن الأفراد، حين يسعون وراء مصالحهم في إطار السوق والمنافسة، قد يحققون — من دون قصد مباشر — نتائج تخدم المصلحة العامة على نحو أكفأ من محاولات التوجيه المباشر. وهي بهذا المعنى آلية تفسيرية للعلاقة بين الخاص والعام، لا ميتافيزيقا للسوق[9]. والشكل التالي يوضح آلية عمل اليد الخفية:

الشكل رقم (02): آلية عمل اليد الخفية لآدم سميث.



Source : *Fabrice MAZEROLLE,* ***Histoire des faits et des idées économiques****, université du Marseille, France, 2008, p 129.*

يبين الشكل آلية **تخصيص الموارد وتحقيق التوازن العام** في الاقتصاد وفقا لفكرة **اليد الخفية** عند آدم سميث. ينطلق التحليل من انخفاض الطلب على المظلات، مما يؤدي إلى تراجع أسعارها وأرباح منتجيها، وهو ما يدفع المؤسسات إلى تقليص حجم التوظيف والإنتاج حتى يتكيف العرض مع مستوى الطلب الجديد. وفي المقابل، تنتقل اليد العاملة والموارد المتحررة من هذا القطاع إلى قطاع المعاطف الواقية من المطر الذي يشهد ارتفاعاً في الطلب، فتزداد أسعاره وأرباحه، مما يشجع المنتجين على توسيع نشاطهم وزيادة التوظيف والإنتاج. وهكذا تنتقل الموارد الاقتصادية تلقائياً من القطاعات الأقل ربحية إلى القطاعات الأكثر ربحية بفضل إشارات السوق المتمثلة في الأسعار والأرباح، دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الدولة. ويعكس هذا المسار الدور الذي تلعبه «اليد الخفية» في توجيه القرارات الفردية نحو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

4. وجود قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد: فالأساس الرابع للفكر الكلاسيكي هو الإيمان بالقوانين الطبيعية للاقتصاد. فالكلاسيك يفترضون أن العرض والطلب، والأثمان، وحركة رأس المال، والمنافسة، وتوزيع الدخل، كلها تخضع لقوانين يمكن رصدها. وهذا ما جعلهم يرون أن وظيفة الاقتصادي هي اكتشاف هذه القوانين وشرح آثارها، لا إكثار التدخلات السياسية التي تربكها. وبهذا المعنى فإن الكلاسيكية ليست فقط دفاعا عن الحرية الاقتصادية، بل هي أيضا ثقة في قابلية الاقتصاد للانتظام الذاتي إذا تُكت عناصره الأساسية تعمل ضمن شروطها الطبيعية[10]. هذا الاعتقاد ناتج عن تأثر رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار المدرسة الطبيعية . ولهذا فإن الكلاسيك من أشد أنصار الحرية الاقتصادية ويرفضون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

5. الحرية الاقتصادية والمنافسة: فالمنافسة هي الآلية التي تمنع المصلحة الفردية من التحول إلى افتراس مطلق للمجتمع، لأنها تضبط المنتجين، وتخفض الأرباح الاستثنائية، وتجبر كل فرد على أن يراعي حاجات الآخرين إذا أراد الاستمرار في السوق. وبذلك تصبح المنافسة ليست مجرد واقعة سوقية، بل شرطا أخلاقيا–اقتصاديا ضمنيا لحسن عمل النظام. ومن دونها تفقد المصلحة الذاتية قدرتها على التحول إلى منفعة عامة. لهذا كانت الدعوة إلى حرية السوق في الفكر الكلاسيكي مرتبطة دائماً – نظرياً على الأقل – بفكرة المنافسة الكاملة[11].

6.عدم تدخل الدولة في الاقتصاد: أو الحد من دور الدولة، فالكلاسيك لم ينفوا الدولة بإطلاق، لكنهم رفضوا تحويلها إلى مدير مباشر للحياة الاقتصادية. وحددوا وظيفتها في حفظ الأمن، وإقامة العدالة، وحماية الملكية والعقود، وتوفير الإطار المؤسسي الذي يسمح للسوق بالعمل. فالدولة عندهم ليست صانعة الثروة، بل

حارسة الشروط العامة التي تمكن الأفراد من إنتاجها. وهنا تتجلى النزعة الفردية الليبرالية التي شكلت قلب المشروع الكلاسيكي[12].

ويمكننا إضافة بعض المبادئ والاسس التي تكمل الأسس المذكورة آنفا كما يلي:

- المجتمع الرأسمالي مقسم إلى طبقات لها أدوار اقتصادية مختلفة؛
- جوهر الاقتصاد الكلاسيكي هو قانون ساي للمنافذ (للاقتصادي جون باتيست ساي)، حيث إن العرض يخلق الطلب المساوي له؛
- كما ساد اعتقاد لدى الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعمل بشكل تلقائي ويصحح نفسه بنفسه، فالمرونة في كل من الأسعار والأجور والفائدة سوف تعمل على تحقيق التوازن، وبالتالي فإن كل من ظاهرة البطالة والإنتاج الفائض عبارة عن ظروف مؤقتة.

ثالثا: التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.

يتضمن التحليل الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية مجموعة من النظريات التي عالجت مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها: نظرية الإنتاج، ونظرية السكان، ونظرية القيمة، ونظرية التشغيل، ونظرية التوزيع، ونظرية النقود، إضافة إلى نظرية التجارة الخارجية. وفيما يلي عرض موجز لهذه النظريات:

1. نظرية الإنتاج: يعرف الكلاسيك الإنتاج بأنه خلق المنافع أو زيادتها، وبذلك خرجوا من تصورين سابقين: التصور الماركنتيلي الذي ربط الثروة بالنقد، والتصور الطبيعي الذي حصر النشاط المنتج الحقيقي في الزراعة. أما عندهم، فالثروة هي السلع والخدمات المنتجة، وعناصر الإنتاج هي الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم، مع إعطاء العمل مكانة مركزية. وهذا التحول شديد الأهمية لأنه نقل الاقتصاد من سؤال "من يملك الذهب؟" إلى سؤال "كيف تتولد القدرة الإنتاجية للمجتمع؟"[13].

ويرتبط الإنتاج عند الكلاسيك ارتباطا مباشرا بفكرة **تقسيم العمل**. فالتخصص لا يزيد الناتج فقط، بل يرفع إنتاجية العامل من خلال تعميق المهارة، وتوفير الوقت، وتحفيز استخدام الآلات. ومعنى ذلك أن الكلاسيك لم يفهموا تقسيم العمل على أنه مجرد تنظيم إداري، بل اعتبروه آلية بنيوية لتوسيع الثروة. والأهم أنهم ربطوا هذا التخصص بحجم السوق: فكلما اتسع السوق أمكن توسيع نطاق التخصص، وكلما توسع التخصص ارتفعت الإنتاجية. وهكذا يتولد تفاعل دائري بين السوق والإنتاج والتخصص[14].

2. نظرية القيمة : في نظرية القيمة، ميز الكلاسيك بين **القيمة الاستعمالية** و**القيمة التبادلية**. وقد ركزوا خصوصا على الثانية لأنها متصلة بمشكلة السعر والتبادل. وذهب سميث – في أحد خطوطه التفسيرية – إلى ربط القيمة بكمية العمل، فاعتبر سميث أن العمل هو المصدر الأساسي للقيمة. لكن عرضه لم يكن خاليا من التردد؛ إذ بدا أحيانا وكأنه يربط القيمة أيضا بتكاليف الإنتاج الأوسع. وهذا التردد سيصبح لاحقا أحد أسباب تطوير النظرية على يد ريكاردو، ثم نقدها لاحقاً من قبل اتجاهات أخرى. ومع ذلك فإن فضل الكلاسيك هنا أنه جعل السؤال عن القيمة سؤالا موضوعيا، لا مجرد تقدير ذوقي فردي[15]. كما فرق سميث بين **السعر الطبيعي** الذي يعكس تكاليف الإنتاج (الأجور، الأرباح، الريع). **وسعر السوق:** الذي يتحدد وفق العرض والطلب، وقد يختلف عن السعر الطبيعي على المدى القصير.

3. نظرية التوزيع : اهتم الكلاسيك بالتوزيع أكثر من اهتمامهم ببعض قضايا الاقتصاد الجزئي بالمعنى الحديث، لأن المجتمع الصناعي الذي وصفوه كان يقوم على طبقات أو فئات لها مواقع مختلفة في عملية الإنتاج : العمال، والرأسماليون، وملاك الأرض. ومن ثم أصبح السؤال المركزي: كيف يتوزع الناتج بين الأجور والأرباح والريع؟ هذا التحول النظري بالغ الأهمية، لأنه نقل البحث الاقتصادي من مستوى "إنتاج الثروة" إلى مستوى "تقاسمها"، ولهذا السبب تحديدا اكتسبت مسائل الربح والريع والأجر عندهم مكانة مركزية[16].

4. نظرية السكان: أدخل مالتوس إلى البناء الكلاسيكي بعدا تشاؤميا أو واقعيا، بحسب زاوية النظر، من خلال نظريته في السكان. فالفكرة الأساسية هي أن السكان يميلون إلى الزيادة بوتيرة أسرع من زيادة وسائل المعيشة، وبخاصة الغذاء، ما يهدد بتوليد اختلال دائم بين عدد الناس والموارد المتاحة. وتقوم نظرية مالتوس على فرضيتين أساسيتين:

- نمو السكان يرتبط بكمية الغذاء المتاحة.
- السكان ينمون بمتوالية هندسية، في حين تنمو الموارد الغذائية بمتوالية حسابية.

وقد أصبحت هذه الفرضية، داخل الإطار الكلاسيكي، سندا لتفسير الأجور عند مستوى الكفاف، ومصدراً لفهم الضغوط الاجتماعية التي يولدها النمو السكاني غير المنضبط. وبذلك لم تعد مشكلة السكان مسألة ديموغرافية فحسب، بل عنصرا حاسما في التحليل الاقتصادي ذاته[17].

5. نظرية التشغيل : يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يميل بطبيعته إلى **التشغيل الكامل**، وأن البطالة – إن وجدت – ليست إلا حالة مؤقتة أو عابرة، لأن مرونة الأجور كفيلة بإعادة التوازن إلى سوق العمل. فإذا وُجد

فائض في عرض العمل، فإن انخفاض الأجور يدفع أصحاب الأعمال إلى تشغيل مزيد من العمال، وبذلك تنحسر البطالة. وهذه الرؤية كانت منسجمة مع ثقتهم في قوى السوق، لكنها ستصبح لاحقاً أحد أكثر مبادئهم تعرضا للنقد، خصوصا بعد ظهور الاقتصاد الكينزي[18].

6. النقود: في التحليل الكلاسيكي، تحتل النقود مكانة ثانوية نسبيا؛ فهي وسيلة للمبادلة ومقياس للقيم أكثر من كونها عاملا مستقلا مؤثرا في مستوى النشاط الاقتصادي. ولذلك بدت تحليلاتهم وكأن الاقتصاد يمكن فهمه في صورته العينية دون منح النقود دورا بنيويا أساسيا. أما في تفسير تغيرات الأسعار، فقد تبنوا جوهريا **النظرية الكمية للنقود**، أي أن ارتفاع كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والعكس بالعكس. وهذا التصور سيصبح لاحقا هدفا لنقد واسع من المدارس الحديثة[19].

7.التجارة الخارجية : دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الدولية، لكن دفاعهم لم يكن تكرارا لأفكار المدرسة التجارية، بل تأسس على فكرة **المنفعة المتبادلة من التخصص الدولي**. وقد بلغت هذه الفكرة ذروتها عند ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، التي تبين أن الدول يمكن أن تستفيد من التجارة حتى لو كانت إحداها أكثر كفاءة من الأخرى في إنتاج جميع السلع، ما دام التفاوت قائما في الكفاءات النسبية. وهكذا صارت التجارة الخارجية عند الكلاسيك امتدادا منطقيا لفكرة تقسيم العمل داخل المجتمع، ولكن على نطاق دولي[20].

ويمكننا تلخيص كل الأفكار السابقة وابراز أهم الانتقادات التي وجهت لها فيما بعد، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): أهم نظريات الفكر الكلاسيكي والانتقادات الموجهة لها.

النظرية	أهم النظريات الكلاسيكية	أهم الانتقادات
نظرية الإنتاج	الإنتاج هو إنشاء المنافع أو زيادتها. عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، والتنظيم. أكدوا أهمية تقسيم العمل والتخصص في رفع الإنتاجية.	المبالغة في دور العمل وإهمال دور التكنولوجيا والابتكار والتقدم العلمي في زيادة الإنتاج.
نظرية القيمة	التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. العمل مصدر القيمة. التفرقة بين السعر الطبيعي وسعر السوق.	فشلت في تفسير قيمة السلع النادرة وغير القابلة لإعادة الإنتاج، كما عجزت عن تفسير اختلاف الأسعار حسب تفضيلات المستهلكين.
نظرية التوزيع	الناتج الوطني (القومي) يتوزع بين الأجور والأرباح والريع. الاهتمام بكيفية تقاسم الثروة بين الطبقات الاجتماعية.	ركزت على الصراع بين الطبقات وأهملت دور المؤسسات والسياسات الحكومية في إعادة التوزيع.

النظرية	أهم النظريات الكلاسيكية	أهم الانتقادات
نظرية السكان (مالتوس)	السكان ينمون بمتوالية هندسية والغذاء بمتوالية حسابية، مما يؤدي إلى الفقر والضغط على الموارد.	أثبت الواقع خطأ التنبؤات بسبب التطور التكنولوجي والثورة الزراعية وارتفاع الإنتاجية الزراعية.
نظرية التشغيل	الاقتصاد يميل تلقائيا إلى التشغيل الكامل. البطالة مؤقتة وتختفي بمرونة الأجور.	أثبتت الأزمات الاقتصادية، خاصة الكساد العظيم، إمكانية استمرار البطالة لفترات طويلة رغم انخفاض الأجور.
نظرية النقود	النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة. تبني نظرية كمية النقود: زيادة النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.	قللت من أهمية النقود ودورها في الاستثمار والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي.
نظرية التجارة الخارجية	الدعوة إلى حرية التجارة والتخصص الدولي. نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث و نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو.	تفترض حرية المنافسة وتكافؤ الظروف بين الدول، وهو ما لا يتحقق دائما في الواقع خاصة بين الدول المتقدمة والنامية.

يمكن اعتبار التحليل الاقتصادي الكلاسيكي أول محاولة علمية متكاملة لفهم الظواهر الاقتصادية من خلال قوانين عامة تحكم الإنتاج والتوزيع والتبادل. وقد نجح الكلاسيك في تحويل الاقتصاد إلى علم مستقل قائم على التحليل المنطقي بدلا من الأفكار الأخلاقية أو السياسية التي سادت قبله.

لكن معظم أفكارهم قامت على فرضية أن الأسواق تعمل بكفاءة وتحقق التوازن تلقائيا، وهو ما أثبتت التجارب التاريخية عدم صحته دائما، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى. كما أن بعض نظرياتهم، مثل نظرية السكان ونظرية التشغيل الكامل، تعرضت لانتقادات قوية بعد ظهور الفكر الكينزي والاقتصاد الحديث.

رابعا: أهم رواد المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) وأفكارهم.

يمكن حصر أهم رواد هذه المدرسة فيما يلي:

1. آدم سميث (1723 – 1790) *Adam Smith*:

ولد **آدم سميث** سنة 1723، وهو ابن محام، وينتمي من جهة والدته إلى طبقة النبلاء الصغار في اسكتلندا. درس الفلسفة في جامعة غلاسكو، ثم التحق بجامعة أكسفورد بمنحة دراسية. وبعد إنهاء دراسته، قدّم محاضرات حرة في جامعة إدنبرة إلى أن عين أستاذا بجامعة غلاسكو سنة 1752، حيث شغل كرسي الفلسفة الأخلاقية الذي كان يشمل آنذاك الأخلاق واللاهوت والاقتصاد السياسي.

ارتبط سميث بعلاقات فكرية مع عدد من العلماء والمفكرين البارزين، من بينهم *James Watt* و*Thomas Newcomen*، بالإضافة إلى مساهمة *Denis Papin* في تطوير الآلة البخارية.

في عام 1759 نشر أول مؤلفاته بعنوان **"نظرية المشاعر الأخلاقية"**، حيث درس قدرة الفرد على تكوين الأحكام الأخلاقية، وبين أن الإنسان يمكن أن يكون موجهاً في الوقت نفسه بمصلحته الشخصية في سلوكه الاقتصادي وبالقيم الأخلاقية المشتركة في حياته الاجتماعية. وفي هذا الكتاب طرح لأول مرة فكرة **"اليد الخفية"** التي تسمح بالتوفيق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة للمجتمع.

وفي سنة 1763 استقال من منصبه الجامعي ليصبح معلماً لأحد النبلاء الشباب، ورافقه في رحلة إلى فرنسا، حيث التقى بـ *Voltaire*و *Jean le Rond d'Alembert*وعدد من الموسوعيين الفرنسيين والفزيوقراطيين، خاصة *François Quesnay*و*Anne Robert Jacques Turgot*، الذين كان لهم تأثير كبير على أفكاره.

ويعتبر آدم سميث أبو الاقتصاد، حيث نشر الفيلسوف الإسكتلندي أشهر مؤلفاته وهو كتاب بعنوان: *An Inquiry into The Nature and Causes of The Wealth of Nations*،"بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776، والذي يعرف اختصارا بثروة الأمم، حيث اعتبر هذا التاريخ تاريخ تأسيس علم الاقتصاد. يعد آدم سميث المؤسس الأبرز للمدرسة الكلاسيكية، لأنه لم يضع فقط بعض القضايا الجزئية، بل منح الاقتصاد الحديث هيكله العام. ففي كتابه ثروة الأمم حول موضوع الاقتصاد من البحث في الثروة النقدية إلى البحث في أسباب تولد الثروة الحقيقية في المجتمع. وتكمن أهميته في أنه ربط بين بنية الاقتصاد ومبادئ الحرية والمنافسة والمصلحة الذاتية، فصار الاقتصاد عنده علماً يفسر كيف ينشأ النظام من تفاعل الأفراد. وكانت أهم أفكار آدم سميث حول ما يلي[21]:

1. 1. اليد الخفية:

- أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي؛
- اليد الخفية هي آلية اجتماعية تبين أن أنانية الأفراد لتحقيق مصلحتهم الخاصة، هي التي تدفعهم لتحقيق مصلحة المجتمع؛
- يؤدي السعي وراء تحقيق المصلحة الخاصة للأفراد، إلى التنافس بينهم والذي يؤدي إلى تنافسية الأسعار؛
- استبعاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان حسن سير السوق من خلال آلية اليد الخفية.

1. 2. الثروة:

– يعتبر العمل هو أساس الثروة، ويجعله من بين ثلاثة أسباب لإثراء الأمة وهي: العمل، تراكم رأس المال وحجم السوق؛

– رفض أدم سميث أطروحة التجاريين في اعتبار الثروة تنحصر في المعادن النفيسة؛

– تعارض أيضا مع فكر الطبيعيين حول اعتبار الزراعة هي مصر الثروة؛

– اعتبر آدم سميث العمل هو مصدر الثروة وبالذات العمل المنتج، أما غير المنتج فيتمثل في العمل المنزلي؛

– اعتبر تقسيم العمل والتخصص فيه ضروري لزيادة الثروة؛

– نظر آدم سميث إلى تقسيم العمل على مستويات: تبدأ من داخل المنشأة الواحدة، ثم بين المنشآت في الاقتصاد الواحد، ثم بين الاقتصاديات على المستوى الدولي (حيث ربط تقسيم العمل الدولي بحرية التجارة الخارجية).

1. 3. نظرية القيمة:

– ميز آدم سميث ما بين القيمة الاستعمالية (منفعة الشيء) والقيمة التبادلية للسلعة (ميزة امتلاك الأشياء)؛

– اعتبر سميث أنه لا توجد علاقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة (مثال الماء والألماس: الألماس ليست له قيمة استعمال، ولكن في المقابل نحصل به على أكبر كمية من السلع في التبادل والعكس بالنسبة للماء)؛

– القيمة الحقيقية للسلع لا تعود للعمل وحده، بل تعود إلى ثلاثة عوامل هي: رأس المال (الفائدة)، الأجر (العمل) والربح (الرأسمالي)؛

– ميز آدم سميث ما بين السعر الطبيعي (تكاليف الإنتاج: الأجر، الفائدة والربح) والذي تدور حوله كل أسعار السوق، وسعر السوق (الذي يحدد على أساس العرض والطلب).

1. 4. التجارة الدولية:

– تستند أفكار أدم سميث حول التجارة الدولية إلى: ((من الحكمة ألا تحاول أبدا أن تفعل في المنزل الشيء الذي سيكلف شراؤه أقل من تكلفة الشراء.))؛

– تقوم التجارة الدولية على فكرة الميزة المطلقة، فإذا كانت الدولة (أ) أفضل (أقل تكلفة) في إنتاج سلعة (1)، بينما تكون الدولة (ب) أفضل (أقل تكلفة) في إنتاج سلعة (2)، عندئذ يكون لكل منهما مصلحة في التخصص في إنتاجها وتداولها، وهذا ما فسره سميث من خلال نظرية التكاليف المطلقة.

1. 5. نظرية سميث في الأجر، الربح والفائدة:

– رأى آدم سميث أن العمال غير قادرين على المطالبة برفع أجورهم، ولهذا فإن العمال البسطاء محكوم عليهم – بحكم كثرة عددهم – بالأجر المنخفض الذي يكاد يسد حاجاتهم الضرورية، ورأى سميث أن الحل الوحيد لرفع أجورهم في زيادة طلب أصحاب رأس المال على قوة العمل، وقال أن هذا لا يكون ممكنا إلا إذا كانت سرعة تراكم رأس المال تفوق سرعة نمو عدد العمال، وبهذا فإن سميث يساند مالثس ومذهبه المتشائم لزيادة عدد السكان؛

– اختلفت نظرة سميث عن النظرة المعاصرة للربح بوصفه عائدا لأصحاب رأس المال مقابل المخاطرة، حيث رأى سميث أن الربح مجرد اقتطاع من دخل العمال باعتبار أن العمل هو الذي يولد الدخل (وهذا يتوافق مع نظرته للقيمة)، وعلى الرغم من هذه النظرة إلا أن سميث لم يقلل من الشأن الأخلاقي لرجل الأعمال، نفس النظرة كانت للفائدة بوصفها اقتطاع من دخل العمال، إلا أنه اعتبرها مقبولة اجتماعيا ولم يقلل من الشأن الأخلاقي للصيرفي أيضا؛

– رأى سميث أن معدل الربح سيتناقص على المدى الطويل بسبب المنافسة، حيث أن المنافسة داخل القطاع الواحد تقود إلى انخفاض معدل الربح، كذلك أن تدفق رأس المال من قطاع تراجع فيه معدل الربح لقطاع آخر يقود بتراجع معدل الربح في القطاع الثاني بنفس الطريقة.

2. دافيد ريكاردو (1772 – 1823) *David Ricardo*: إذا كان سميث قد وضع الهيكل العام، فإن ريكاردو هو الذي منح الكلاسيكية أقصى درجاتها في التجريد والتحليل. وقد ركز أساسا على **القيمة والتوزيع**، وحاول أن يصحح بعض الغموض الذي تركه سميث. ففي نظرية القيمة سعى إلى جعل العمل أساساً أكثر تحديداً للقيمة، وفي نظرية التوزيع كشف عن العلاقة المتوترة بين الأجور والأرباح والريع. كما ارتبط اسمه بنظرية **الريع التفاضلي** التي تفسر كيف ينشأ الريع من تفاوت خصوبة الأراضي وندرتها. وإلى جانبهما برزت مساهمته الكبيرة في نظرية **الميزة النسبية**، التي جعلت من التجارة الدولية ميداناً للمنفعة المتبادلة لا مجرد صراع صفري بين الدول. ويمكن ذكر أهم أفكاره فيما يلي[22]:

2. 1. القيمة:

– القيمة التبادلية للسلعة تكمن في كمية العمل اللازمة لإنتاجها؛

– يتفق دافيد ريكاردو مع آدم سميث في مفهوم القيم التبادلية الاستعمالية للسلعة، لكن استنتاجات ريكاردو اختلفت عن آدم سميث، حيث يرى ريكاردو أن السلعة لا يمكن تبادلها إلا إذا كانت لها منفعة، فالمنفعة التي تحققها السلعة شرط أساسي لوجود قيمة التبادل؛

– استنتج أن قيمة السلع لها مصدرين، هناك سلع تستمد قيمتها من أنها نادرة، وسلع أخرى تستمد قيمتها من أنها يمكن إعادة إنتاجها بواسطة العمل؛

– ميز ريكاردو بين العمل المباشر (اليد العاملة)، والعمل غير المباشر (العمل اللازم لإنتاج أدوات الإنتاج المستعملة في إنتاج السلعة)؛

– ميز أيضا بين نوعين من الأسعار، السعر الطبيعي (كمية العمل اللازمة لإنتاج السلع) والسعر الجاري (يكون حسب قوى العرض والطلب على السلعة).

2. 2. التوزيع:

– يتفق دافيد ريكاردو مع آدم سميث في عملية توزيع الدخل المتعلق بالأجر، الربح والريع، لكنه اهتم أكثر بالربح والريع، حيث يتمثل الريع في السعر الذي يدفعه المزارعون لملاك الأراضي نظير استغلال الأرض، وأن اختلاف الريع حسب درجة خصوبة الأرض؛

– كما أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى اللجوء لاستغلال الأراضي الأقل خصوبة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الريع؛

– أما الأرباح فإن الأجور مرتبطة بها (علاقة طردية)، أي كلما زاد الربح زادت الأجور؛

– كما أن النمو الاقتصادي مرتبط بمعدل الأرباح، وأنه يمكن تجاوز خطورة نقص الأرباح وتراجع النمو الاقتصادي عن طريق التجارة الخارجية؛

2. 3. التجارة الدولية: اختف دافيد ريكاردو مع آدم سميث في تفسير قيام التجارة الخارجية، ففي حين أرجع سميث قيام التبادل التجاري الدولي إلى التكاليف في حد ذاتها (نظرية النفقات المطلقة)، فإن ريكاردو في

كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشره سنة 1817 تطرق إلى قانون النفقات النسبية *Law of comparative advantage* وطبقا لهذه النظرية فان كل دولة تتخصص قي إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية اقل من الدول الأخرى ،وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية اقل .ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما وليس التكاليف المطلقة.

وقد ميز ريكاردو الفرق بين الميزة النسبية والميزة المطلقة بوقت مبكر وأثبت أن الأساس في التجارة ليس الميزة المطلقة وإنما الميزة النسبية فدولة مثل فرنسا فيها موارد طبيعية والأيدي العاملة رخيصة، تستطيع أن تنتج القمح والنسيج بأسعار أرخص مما تنتجه انكلترا ، إلا أن نسبة تفوقها في إنتاج القمح أعلى من نسبة تفوقها في إنتاج النسيج ولذلك من المفضل أن تتخصص في إنتاج القمح، ويرى ريكاردو لو كل بلد يتخصص في إنتاج سلعة معينة تحرز ميزة نسبية فإن الإنتاج العالمي سوف ينمو بشكل أكبر وقد عرض نموذج مبسط لمبدأ التكاليف النسبية يكون من بلدين هما فرنسا وانكلترا وسلعتين هي النسيج والقمح يفرض أن قيمة السلعة تتحدد بكميات العمل اللازمة لإنتاجها وكالآتي: .

الجدول رقم: (09): نموذج مبسط لمبدأ التكاليف النسبية.

	المنسوجات (المتر/ سا)	القمح (قنطار/ سا)
انجلترا	8	10
فرنسا	7	6

حيث أن:

- تكاليف إنتاج النسيج في فرنسا: 8/7 = 0.875

- تكاليف إنتاج القمح في فرنسا : 10/6 = 0.6

ومن هذا المثال نلاحظ أن فرنسا أكثر كفاءة من انكلترا في إنتاج القمح مقارنة بإنتاج النسيج إنتاج، لذلك فإن من مصلحة فرنسا إنتاج القمح وانكلترا في إنتاج النسيج، أي أن فرنسا لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح وانجلترا لديها ميزة نسبية في إنتاج النسيج.

2. 4. النقود: آمن ريكاردو بالنظرية الكمية في النقود للمفكرين الكلاسيك، وهي نظرية تقيم علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود من جهة وبين المستوى العام للأسعار من جهة ثاني، ويمكن توضيح موقف ريكاردو من خلال معادلة التبادل كما عرضها فيشر: $M*V=P*Y$ حيث أن (M) هي كمية النقود، (V) هي سرعة دوران (تداول) النقود، (P) هو المستوى العام للأسعار و(Y) يمثل حجم الناتج الكلي للدولة.

حيث افترض الكلاسيك أن سرعة تداول النقود ثابتة بسبب استقرار العادات الاتفاقية، وثبات حجم الناتج الكلي باعتبار أن الاقتصاد وصل لمستوى التشغيل الكامل، فإن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤثر بنفس النسبة والاتجاه على المستوى العام للأسعار.

3. جون باتيست ساي (1767 – 1832) *Jean-Baptiste Say*: إن أهم أفكاره الاقتصادية كانت تدور أساسا حول :قانون المنافذ، النظرية الكمية للنقود والقيمة.

3. 1. قانون المنافذ:

- لقد وضع" قانون المنافذ "وهو يعرف أيضا باسمه قانون ساي للمنافذ؛
- مفاد قانون ساي ((أن العرض يخلق الطلب المساوي له))؛
- لا يمكن تصور خلل في التوازن العام والذي يكون سببه قلة العرض مقابل الطلب؛
- قانون" ساي "تم انتقاده من طرف مالتوس وهو من نفس المدرسة، تم بعدها من طرف كينز لاحقا أي المدرسة الكينزية.

3. 2. النظرية الكمية للنقود:

- نظرته للنقود يعتبرها وسيلة للتبادل فقط(فقط لتسهيل المعاملات الاقتصادية)؛
- النقود اعتبرها سلعة مثل السلع أخرى، وظيفتها الوحيدة هي وسيط في المبادلات.

3. 3. القيمة:

- يتم تحديد القيمة من خلال الرضا(المنفعة)التي توفرها للمستهلك؛
- الإنتاج عند" ساي " منشئ للمنفعة وليس منشئ للمادة.

4. توماس روبرت مالتوس (1766 – 1834) *Thomas Malthus*: يحتل مالتوس موقعا خاصا في المدرسة الكلاسيكية لأنه أدخل إليها بعدا نقديا وتشاؤميا نسبيا. فقد اشتهر أساسا بـ**نظرية السكان**، التي تقوم على أن السكان يزدادون بوتيرة أسرع من وسائل المعيشة، وهو ما يولد ضغوطاً على الأجور ومستوى المعيشة. لكن أهمية مالتوس لا تقف عند هذا الحد؛ إذ قدم أيضا فكرة **عدم كفاية الطلب الفعّال**، حين افترض أن العمال يتقاضون أجور الكفاف، وأن الرأسماليين قد يترددون في توسيع الاستثمار إذا واجهوا فائض إنتاج غير قابل للتصريف. وبذلك مثل مالتوس، داخل الكلاسيكية نفسها صوتا يشكك في التوازن التلقائي الكامل الذي توحي به بعض الصياغات الأخرى[23].

5. جون ستيوارت ميل (1806 – 1873) *John Stuart Mill*: يمثل جون ستيوارت مل مرحلة متأخرة نسبيا من التراث الكلاسيكي؛ فقد تلقى البناء الذي وضعه سميث وريكاردو ومالتوس، ثم عمل على إعادة عرضه وتوسيعه وصقله. تكمن أهميته في أنه لم يكن مجرد شارح، بل كان أيضا مفكرا وسيطا بين الكلاسيكية الصارمة وبعض التعديلات الاجتماعية والأخلاقية عليها. ومن هنا اكتسبت كتاباته أهمية كبيرة في التعليم الجامعي وفي ترسيخ الفكر الكلاسيكي بوصفه مذهباً مكتمل الصورة[24]. من أهم أفكاره الاقتصادية كانت تدور أساسا حول التجارة الدولية وضع نظرية في التجارة الدولية المعروفة بنظرية القيم الدولية؛ حيث ركزت هذه النظرية على جانب الطلب في التجارة الخارجية، وخاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، حيث إن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين، وأن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل. ومعدل التبادل الدولي هو الفرق ما بين معدل التبادل الداخلي للدولة المصدرة، ومعدل التبادل الداخلي للدولة المستوردة. وكلما اقترب معدل التبادل الدولي من الداخلي، كلما قلت المكاسب من التجارة الدولية. وكلما بعد معدل التبادل الدولي من الداخلي، كلما زادت المكاسب من التجارة الدولية، والمكاسب من التجارة الدولية، هي الفرق بين معدل التبادل الداخلي والدولي.

ويمكن تلخيص أهم أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية في الجدول رقم (09):

الجدول رقم (10):أهم أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية.

أهم الرواد	أهم الأفكار الاقتصادية
آدم سميث ***(Adam Smith)***	– الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي. – نظرية اليد الخفية: سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة. – الدعوة إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. – العمل هو أساس الثروة ومصدرها الرئيسي. – الثروة تتحدد بالعمل وتراكم رأس المال واتساع السوق. – رفض اعتبار المعادن النفيسة أو الزراعة وحدها مصدر الثروة. – أهمية تقسيم العمل والتخصص في رفع الإنتاجية وزيادة الثروة. – ربط تقسيم العمل بحرية التجارة الخارجية.
ديفيد ريكاردو ***(David Ricardo)***	– تطوير نظرية القيمة والعمل وربط القيمة بكمية العمل اللازمة للإنتاج. – وضع نظرية الريع الزراعي وفسر نشأته باختلاف خصوبة الأراضي. – تحليل توزيع الدخل بين الأجور والأرباح والريع. – نظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية، والدفاع عن حرية التجارة الدولية والتخصص الدولي.
توماس مالتوس ***(Thomas Malthus)***	– نظرية السكان: السكان ينمون بمتوالية هندسية بينما الغذاء ينمو بمتوالية حسابية؛ حيث دعا إلى ضبط النمو السكاني لتجنب الاختلال بين السكان والموارد – النمو السكاني السريع يؤدي إلى الضغط على الموارد وانتشار الفقر. – ربط مستوى الأجور بوسائل المعيشة والكفاف.
جون باتيست ساي ***(Jean-Baptiste Say)***	– قانون ساي للمنافذ: العرض يخلق الطلب المساوي له؛ أي استحالة حدوث فائض عام ودائم في الإنتاج. – الاقتصاد يميل تلقائيا إلى التوازن. – دعم الحرية الاقتصادية والمنافسة.
جون ستيوارت ميل ***(John Stuart Mill)***	– نظرية القيم الدولية: ركزت على جانب الطلب في التجارة الخارجية، وخاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا. – مزج بين الفكر الكلاسيكي وبعض الاعتبارات الاجتماعية. – دعم الحرية الاقتصادية مع الاعتراف بدور محدود للدولة، حيث اهتم بقضايا التوزيع والعدالة الاجتماعية. – ساهم في تطوير وتحسين أفكار المدرسة الكلاسيكية.

خامسا: تقييم الفكر الكلاسيكي (التقليدي).

1. إسهامات (إيجابيات) الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي): لا يمكن تقييم الفكر الكلاسيكي بمعايير النجاح أو الخطأ المباشر فقط، لأنه يمثل مرحلة تأسيسية في تاريخ العلم. ومع ذلك فإن قوته الحقيقية تكمن في أنه منح الاقتصاد لغة تحليلية عامة، وحدد موضوعاته المركزية، وربط بين الظواهر المتفرقة في بناء نظري واحد. فبدلا من أن يبقى الاقتصاد مجموعة نصائح للتجار أو الحكام، صار علما يبحث في القوانين التي تحكم الإنتاج والتوزيع والأسعار والسوق. ومن هنا يصح القول إن فضل الكلاسيك الأول هو تأسيس الاقتصاد الحديث بوصفه مجالاً مستقلا للتحليل. ويمكن ذكر أهم إيجابيات المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:

- أسهمت المدرسة الكلاسيكية في تأسيس علم الاقتصاد كعلم مستقل قائم على التحليل العلمي والقوانين العامة .
- قدمت تصورا متكاملا لمختلف القضايا الاقتصادية مثل الإنتاج، القيمة، التوزيع، والتجارة الدولية .
- أكدت على أهمية الحرية الاقتصادية وحرية المبادرة الفردية في تحقيق النمو الاقتصادي .
- أبرزت دور المصلحة الذاتية كدافع رئيسي للنشاط الاقتصادي .
- بينت أهمية تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة .
- دعمت فكرة المنافسة باعتبارها وسيلة لتنظيم السوق ومنع الاحتكار .
- ساهمت في تطوير نظرية التجارة الدولية (الميزة النسبية) مما عزز فهم العلاقات الاقتصادية بين الدول .
- ركزت على تراكم رأس المال والاستثمار كعامل أساسي للنمو الاقتصادي .
- ساعدت في تفسير آلية السوق (العرض والطلب) ودورها في تحديد الأسعار.

2. انتقادات (سلبيات) الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي): ورغم كل الاسهامات التي قدمها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، إلا أنه لم يسلم من عدة انتقادات وجهت له فيما بعد، نبرز أهمها فيما يلي:

- المبالغة في الثقة بقدرة السوق على تحقيق التوازن التلقائي دون تدخل الدولة .
- التقليل من دور الدولة في معالجة المشكلات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والأزمات .
- افتراض وجود منافسة كاملة، وهو افتراض غير واقعي في معظم الأسواق .
- تجاهل أو التقليل من أهمية العوامل الاجتماعية مثل الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل .

- الاعتماد على فكرة أن الأجور تميل إلى مستوى الكفاف، مما يقلل من أهمية تحسين مستوى معيشة العمال .
- ضعف الاهتمام بدور النقود والسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي .
- وجود بعض الغموض في نظرية القيمة خاصة عند آدم سميث .
- عدم القدرة على تفسير الأزمات الاقتصادية الكبرى التي ظهرت لاحقا .
- التركيز الكبير على جانب الإنتاج وإهمال جانب الطلب.

في الأخير يمكن القول إن جوهر الفكر الكلاسيكي تثمل في محاولته لتفسير النظام الاقتصادي بوصفه نظاما قائما على الحرية والتفاعل التلقائي بين الأفراد، حيث يؤدي سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة إلى تحقيق التوازن والمصلحة العامة عبر آلية السوق. وقد نجحت هذه المدرسة في وضع الأسس العلمية لعلم الاقتصاد، خاصة من خلال تحليلها للإنتاج وتقسيم العمل، ونظرياتها في القيمة والتوزيع والتجارة الدولية.

ومع ذلك، فإن اعتمادها الكبير على فكرة التوازن التلقائي، وتقليلها من دور الدولة، وعدم اهتمامها الكافي بالجوانب الاجتماعية، جعلها عرضة لانتقادات لاحقة، خاصة مع ظهور أزمات اقتصادية كشفت حدود آلية السوق. ورغم هذه الانتقادات، تبقى المدرسة الكلاسيكية مرحلة محورية في تطور الفكر الاقتصادي، إذ أرست الإطار النظري الذي انطلقت منه معظم المدارس الاقتصادية الحديثة.

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. ما المقصود بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي؟
2. اذكر أهم العوامل التي ساهمت في ظهور المدرسة الكلاسيكية .
3. ما المقصود بمبدأ اليد الخفية عند آدم سميث؟
4. كيف نظر الكلاسيك إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي؟
5. ما أهمية تقسيم العمل في الفكر الكلاسيكي؟
6. كيف فسر الكلاسيك القيمة الاقتصادية للسلع؟
7. ما الفكرة الأساسية لنظرية السكان عند توماس مالتوس؟
8. كيف يفسر الكلاسيك ظاهرة البطالة وفق نظرية التشغيل؟
9. ما المقصود بقانون ساي للمنافذ؟

10. ما المقصود بنظرية الميزة النسبية عند ديفيد ريكاردو؟

قائمة الهوامش:

[1] أنظر:
- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 115، 116.

[2] أنظر:
- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 119، 120.

[3] جون كينث جالبرت، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 71 – 73.

[4] أنظر:
- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 116، 117.
- جون كينث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 71، 72.

[5] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[6] أنظر:
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 115 -117.
- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[7] أنظر:
- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 120.
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123 -124.

[8] جون كينث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 77، 78.

[9] أنظر:
- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص 100.
- *Fabrice MAZEROLLE, Op.cit., p 126.*

[10] رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120 -122.

[11] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 98 – 100.

[12] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 117، 118.

[13] أنظر:
- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 121.
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[14] جون كينث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[15] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 124، 125.

[16] أنظر:

- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 126 -129.
- جون كينث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[17] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 122، 124.

[18] أنظر:

- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 126.
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 138، 139.

[19] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 129، 130.

[20] نفس الرجع، ص 130، 131.

[21] أنظر:

- جون كينث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73- 78.
- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100 - 103.

[22] أنظر:

- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124- 131.
- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104 - 108.
- رفعت سيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135 – 141.

[23] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122- 124.

[24] أنظر:

- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 96 – 98، 108.

المحور السابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

المحور السابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

مع مطلع القرن التاسع عشر، وبعد فترة من تطبيق النظام الرأسمالي في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بدأ هذا النظام يواجه موجة واسعة من النقد والمعارضة من طرف عدد من الاقتصاديين والمفكرين في ألمانيا وفرنسا وأمريكا، الذين عرفوا لاحقا بالاشتراكيين. وقد انصب نقدهم أساسا على التشكيك في فعالية المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، خاصة تلك المرتبطة بالملكية الخاصة والسعي نحو تراكم الثروة. ومع ذلك، فإن نشأة الاشتراكية لا ترتبط حصريا بظهور الرأسمالية، إذ تعود جذورها إلى عصور سابقة، حيث نجد إرهاصاتها في كتابات أفلاطون، كما ترددت مضامينها في أفكار بعض الفلاسفة، وتقاطعت مع تعاليم الأديان التي دعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. غير أن القرن التاسع عشر شهد انتشارا واسعا للأفكار الاشتراكية، خاصة في ظل التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية، الأمر الذي جعلها ترتبط بها بوصفها نتاجا من نتائجها.

ومع التغيرات الاجتماعية المصاحبة لفترة الرأسمالية الصناعية، لا سيما انتقال أعداد كبيرة من العمال إلى المدن للعمل في المصانع، واللذين أدركوا طبيعة أوضاعهم المعيشية المتدهورة ومستوى الاستغلال الذي يتعرضون له من قبل أصحاب العمل، وظهور طبقة العمال الكادحة وتكرار الأزمات الاقتصادية، كل هذا ساهم في تعزيز التيار الاشتراكي المعارض، الذي دعا إلى تقوية دور العمال وفرض تدخل الدولة بشكل واسع في النشاط الاقتصادي. وقد اتفقت مختلف الاتجاهات الاشتراكية على رفض فكرة التوازن التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، وبلغت هذه المعارضة ذروتها مع أفكار كارل ماركس التي شكلت منعطفًا حاسمًا في تطور الفكر الاشتراكي.

ورغم اتفاق المفكرين الاشتراكيين على الأهداف العامة، فإنهم اختلفوا في الأسس الفكرية والوسائل العملية، حيث انقسموا إلى تيارين رئيسيين: الاشتراكية المثالية (الخيالية) والاشتراكية العلمية. ويظهر الاختلاف بين هذين الاتجاهين في منطلقاتهما النظرية وكذلك في الطرق المقترحة لتحقيق التحول الاجتماعي المنشود. وعلى الرغم من تباين التصورات الاشتراكية، إلا أن جميع روادها يشتركون في نقدهم الحاد للنظام الرأسمالي، خاصة فيما يتعلق بعدم العدالة في توزيع الدخل القومي، حيث يسعون إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافًا للناتج القومي بما يضمن الكرامة الإنسانية والسعادة الاجتماعية.

القسم الأول: الإطار العام للفكر الاقتصادي الاشتراكي.

أولا: مفهوم الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

تعددت التعريفات المرتبطة بمفهوم الاشتراكية نتيجة لاختلاف الباحثين والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع، إلا أنه يمكن استخلاص مجموعة من التعريفات التي تعكس جوهر هذا المفهوم كما يتداوله أغلب المفكرين. نذكرها فيما يلي:

من الناحية اللغوية، تدل الاشتراكية على فكرة المشاركة بين طرفين أو أكثر في أمر معين. أما من الناحية السياسية، فهي تشير إلى اتجاه فكري يسعى إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع. وفي بعدها الاقتصادي، ترتبط بفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والحد من الحريات الفردية لصالح المصلحة الجماعية، مع التركيز على دعم الفئات الفقيرة، خاصة الطبقة العاملة. ويستخدم مصطلح الاشتراكية للدلالة على نظام اقتصادي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، بحيث يتم إلغاء الملكية الفردية لهذه الوسائل وتعويضها بملكية جماعية تشمل المصانع والآلات والأدوات الإنتاجية، وذلك بهدف تلبية حاجات جميع أفراد المجتمع[1].

وفي سياق آخر، تعرف الاشتراكية بأنها نظام تتولى فيه الدولة امتلاك وسائل الإنتاج، مثل الأراضي والمصانع، ويتم فيه استبدال الملكية الفردية بالملكية الجماعية، مع إدارة الاقتصاد وفق خطة مركزية تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحقيق توزيع عادل للثروة[2].

ويمكن كذلك النظر إلى الاشتراكية باعتبارها مذهبا فكريا يجمع بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ظهر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر كرد فعل على الاختلالات التي أفرزها النظام الرأسمالي، خاصة ما يتعلق بتركيز الثروة وعدم العدالة الاجتماعية، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يحقق الرفاهية العامة من خلال التخطيط الاقتصادي بدل الاعتماد على آلية السوق[3].

ثانيا: اتجاهات الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

رغم اتفاق الاشتراكيين على الأهداف الكبرى، فقد انقسموا إلى اتجاهين رئيسيين: الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية، حيث يختلفان في منطلقاتهما النظرية والوسائل المقترحة لتحقيق أهدافهما، إلا أنهم يتفقون على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص دور الملكية الخاصة وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد.

1. الاشتراكية الخيالية (المثالية) : تعود جذور الاشتراكية المثالية إلى أفكار أفلاطون الذي تصور مجتمعا مثاليا تسود فيه المساواة وتختفي فيه الفوارق الاجتماعية. وقد استمرت هذه التصورات عبر العصور إلى أن عادت للظهور بقوة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كرد فعل على مظاهر الظلم الاجتماعي التي أفرزها النظام الرأسمالي. وقد اتسمت هذه الاشتراكية بطابعها الخيالي، حيث قامت على تصورات مثالية لمجتمعات قائمة على العدالة والمساواة دون الاعتماد على تحليل علمي دقيق للواقع. كما اعتمد أنصارها على الوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم، انطلاقًا من إيمانهم بأن الإنسان بطبيعته عقلاني، ولا حاجة لاستخدام العنف لإقناعه[4].

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه: سان سيمون، وشارل فورييه، وروبرت أوين، الذين دعوا إلى إنشاء مجتمع اشتراكي قائم على التعاون وإلغاء المنافسة والربح المفرط، إلا أن أفكارهم ظلت نظرية في معظمها. وقد حاول روبرت أوين تطبيق هذه الأفكار عمليًا من خلال إنشاء مجتمع تعاوني في الولايات المتحدة، غير أن هذه التجربة، رغم نجاحها المؤقت، انتهت بالفشل، كما حدث مع تجارب مشابهة، ويمكن ذكر أهم هؤلاء المفكرين فيما يلي[5].

1. 1- سيموندي: يعد سيموندي من أبرز من وجهوا نقدا واضحا للأفكار التقليدية في النظرية الاقتصادية، غير أن هذا لا يعني أنه قدّم بديلًا متكاملًا لها. فقد كانت ملاحظاته بمثابة مراجعة نقدية للأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية، خاصة ما يتعلق بتنظيم الاقتصاد وتوزيع الثروة. وركز بشكل خاص على النتائج الاجتماعية للنشاط الاقتصادي، حيث لم يكتفِ بدراسة الإنتاج، بل اهتم كذلك بآثاره على حياة الأفراد. وقد مثلت أفكار سيموندي تحولا مهما في التفكير الاقتصادي، إذ كان من أوائل من لفتوا الانتباه إلى الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع، كما أشار إلى أن زيادة الإنتاج لا تعني بالضرورة تحسن مستوى المعيشة، بل قد تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية.

1. 2- سان سيمون وأتباعه: أما سان سيمون، فقد انطلق من رؤية مختلفة تقوم على تنظيم المجتمع الصناعي بصورة أكثر عقلانية. فقد رأى أن التقدم الاقتصادي يجب أن يرتبط بتنظيم اجتماعي قائم على التعاون، وأن الإدارة الاقتصادية ينبغي أن تُسند إلى أصحاب الكفاءة والخبرة، وليس إلى من يمتلكون الثروة فقط. وأكد سان سيمون على أهمية إعادة تنظيم المجتمع الصناعي بما يحقق مصلحة الجميع، حيث دعا إلى تقليل الفوارق

الاجتماعية، وتحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج والتوزيع. كما شدد على ضرورة أن يكون النشاط الاقتصادي موجّهًا لخدمة المجتمع ككل، وليس لتحقيق مصالح فردية ضيقة.

رأى سان سيمون أن الطابع الصناعي للمجتمع يجب أن ينعكس بوضوح على أسلوب إدارته، بحيث تتولى الدولة تنظيم شؤونه بطريقة عقلانية. فالإدارة، في نظره، ينبغي أن تقوم على الكفاءة والخبرة، لا على الامتيازات التقليدية. ومع ذلك، لم يكن يدعو إلى إلغاء الملكية الفردية بالكامل، بل كان يسعى إلى توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم الصالح العام. كما أشار إلى أن التطور الصناعي يتطلب إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، بحيث يصبح العمل هو الأساس في توزيع الدخل، لا مجرد الملكية. ومن هنا، ظهرت فكرة ضرورة الحد من التفاوتات الكبيرة في الدخول، لما لها من آثار سلبية على استقرار المجتمع.

وقد تطورت أفكار أتباع سان سيمون، فدعوا إلى نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يحقق العدالة والتكامل بين مختلف فئات المجتمع. وركزوا على أهمية التعاون بدلًا من المنافسة المطلقة، معتبرين أن التقدم الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال تنسيق الجهود بين الأفراد.

1. 3- التعاونيون: يعد التعاونيون من التيارات التي أولت أهمية كبيرة لفكرة التعاون بين الأفراد كبديل عن التنافس الشديد. فقد رأوا أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن حلها من خلال الاعتماد الكامل على الحرية الفردية، بل تتطلب نوعًا من التنظيم الجماعي. وانطلقوا من مبدأ أن الأفراد، إذا ما تعاونوا ضمن جمعيات أو تنظيمات مشتركة، يمكنهم تحقيق نتائج أفضل مما لو عمل كل منهم بشكل منفرد. لذلك دعوا إلى إنشاء جمعيات تعاونية تُدار بطريقة ديمقراطية، ويشترك أعضاؤها في اتخاذ القرارات وتوزيع العوائد.

كما انتقد التعاونيون النظام الرأسمالي، خاصة فيما يتعلق بتركيز الثروة في أيدي قلة، معتبرين أن ذلك يؤدي إلى اختلالات اقتصادية واجتماعية. ومن هنا، سعوا إلى تقديم بدائل تقوم على العدالة في توزيع الموارد وتحقيق قدر أكبر من المساواة.

ورغم إيمانهم بمبدأ الحرية، فإن التعاونيين لم يروا في السوق الحرة الحل الكامل لجميع المشكلات، بل اعتبروا أن تدخل التنظيمات الجماعية ضروري لتحقيق التوازن. وقد رفضوا فكرة أن المنافسة وحدها كفيلة بتنظيم الاقتصاد، مؤكدين أن التعاون يمكن أن يكون أكثر كفاءة في كثير من الحالات.

كما اهتموا بشكل خاص بمسألة الربح، حيث رأوا أن السعي وراء الربح بشكل مطلق قد يؤدي إلى نتائج سلبية، مثل الاحتكار واستغلال العمال. لذلك دعوا إلى إعادة النظر في دور الربح داخل النظام الاقتصادي، بحيث لا يكون الهدف الوحيد للنشاط الإنتاجي.

1. 4- روبرت أوين1858–1771) : يعتبر روبرت أوين من الشخصيات البارزة التي جمعت بين الفكر والتطبيق، إذ لم يكتفِ بطرح أفكار إصلاحية، بل سعى إلى تنفيذها عمليًا. فقد اهتم بشكل خاص بتحسين أوضاع العمال، ودعا إلى توفير بيئة عمل أكثر إنسانية، بما في ذلك تقليل ساعات العمل ومنع تشغيل الأطفال في سن مبكرة.

وقد طبق أوين أفكاره في مشاريعه الصناعية، حيث عمل على تحسين ظروف المعيشة للعاملين، وأنشأ لهم مرافق تعليمية واجتماعية. وكان يؤمن بأن الإنسان يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، وأن تحسين هذه البيئة يؤدي إلى تحسين سلوك الأفراد وإنتاجيتهم.

حاول أوين توسيع تجربته من خلال إنشاء مجتمعات تعاونية، تقوم على الملكية المشتركة والتعاون بين الأفراد. ومن أشهر هذه التجارب مشروع "نيو هارموني"، الذي سعى من خلاله إلى بناء مجتمع مثالي قائم على العدالة والمساواة، إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلا. ورغم ذلك، ظل تأثير أوين واضحًا، خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق العمال، كما ساهمت أفكاره في ظهور الحركات التعاونية والنقابية لاحقا. ويمكن تلخيص توجهات أوين في عدة نقاط رئيسية:

- الإنسان نتاج بيئته، وبالتالي فإن إصلاح المجتمع يبدأ بإصلاح الظروف المحيطة بالأفراد .
- ضرورة تحسين ظروف العمل والمعيشة للطبقات العاملة .
- الدعوة إلى التعاون بدلًا من المنافسة الشديدة .
- أهمية التعليم في بناء مجتمع أفضل .

كما رأى أوين أن النظام الاقتصادي القائم على الربح قد يؤدي إلى اختلالات، خاصة عندما يكون الربح هو الهدف الأساسي دون مراعاة الأبعاد الاجتماعية. وفي هذا السياق، انتقد النظام الرأسمالي، مشيرًا إلى أنه يخلق فجوة بين الطبقات، ويؤدي إلى تركز الثروة في أيدي قلة. لذلك دعا إلى إيجاد نظام بديل يقوم على التعاون والعدالة في توزيع الموارد. ومن بين أفكاره المهمة أيضا، محاولته الاستغناء عن النقود التقليدية، حيث

اقترح استخدام ما يُعرف بـ "سندات العمل"، بحيث يحصل الفرد على مقابل عمله بوحدات تعكس الجهد المبذول، وليس القيمة السوقية فقط. وقد سعى إلى تطبيق هذه الفكرة من خلال إنشاء نظام تبادل يعتمد على العمل، إلا أن هذه التجربة لم تحقق النجاح المتوقع، بسبب صعوبات عملية وتنظيمية.

كما حاول تأسيس مؤسسات تعاونية للإنتاج والاستهلاك، بحيث يتم تقليل دور الوسطاء، ويكون هناك ارتباط مباشر بين المنتج والمستهلك. ورغم أن هذه التجارب لم تستمر طويلًا، فإنها كانت ذات أثر كبير في تطور الفكر التعاوني.

1. 5- شارل فورييه (1772–1837) : يعتبر فورييه من المفكرين الذين سعوا إلى تقديم تصور شامل لمجتمع بديل، حيث تخيل نظامًا اجتماعيًا يقوم على وحدات إنتاجية تُعرف باسم "الفلانستيرات". وتقوم هذه الوحدات على أساس التعاون بين الأفراد، مع مراعاة ميولهم وقدراتهم المختلفة. وقد رأى فورييه أن العمل لا يجب أن يكون عبئا على الإنسان، بل ينبغي أن يكون نشاطًا ممتعا يتوافق مع رغباته. لذلك دعا إلى تنظيم العمل بطريقة تتيح للأفراد اختيار ما يناسبهم من أنشطة. كما اقترح نظاما لتوزيع العائدات يأخذ في الاعتبار العمل ورأس المال والموهبة، بحيث يحصل كل فرد على نصيب عادل وفقًا لمساهمته.

وقد ركز فورييه على فكرة إنشاء مجتمعات مكتفية ذاتيا، تقل فيها الحاجة إلى التبادل الخارجي، وتقوم على التعاون بين الأفراد. وكان يرى أن هذا النموذج يمكن أن يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. كما انتقد النظام القائم على المنافسة، معتبرا أنه يؤدي إلى هدر الموارد وإضعاف الروابط الاجتماعية. في المقابل، رأى أن التعاون يمكن أن يحقق نتائج أفضل، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

ورغم أن أفكاره بدت مثالية إلى حد كبير، فإنها أسهمت في إلهام العديد من الحركات الإصلاحية، خاصة تلك التي سعت إلى إنشاء مجتمعات تعاونية.

1. 6- لويس بلان (1811–1882): طرح لويس بلان أفكارا ركزت على دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية. فقد دعا إلى إنشاء مؤسسات إنتاجية يديرها العمال أنفسهم، بدعم من الدولة. وكان يرى أن العمل يجب أن يكون حقًا مكفولًا للجميع، وأن الدولة مسؤولة عن توفير فرص العمل، خاصة في أوقات الأزمات. لذلك اقترح إنشاء "ورش وطنية" تمول من قبل الدولة، وتوفر فرص عمل للعاطلين. كما انتقد المنافسة غير المقيدة، معتبرا أنها تؤدي إلى إضعاف الطبقات الفقيرة، ودعا إلى استبدالها بنظام يقوم على التعاون والتضامن. ورأى بلان أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب تدخل الدولة بشكل مباشر، سواء من

خلال تنظيم الإنتاج أو إعادة توزيع الموارد. كما أكد على ضرورة تقليل الفوارق في الأجور، بما يضمن مستوى معيشة لائق لجميع الأفراد. وقد أثرت أفكاره في السياسات الاجتماعية لاحقًا، خاصة تلك التي ركزت على دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة.

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص أهم الافكار الاقتصادية لرواد المدرسة الاشتراكية الخيالية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): أهم الافكار الاقتصادية لرواد المدرسة الاشتراكية الخيالية.

رواد المدرسة الاشتراكية الخيالية	أهم الأفكار الاقتصادية
سيموندي ***Jean Charles Léonard de Sismondi*** ***(1773–1842)***	انتقد الرأسمالية والنظرية الكلاسيكية، وركز على الآثار الاجتماعية للإنتاج. كما كان من أوائل من نبهوا إلى الأزمات الاقتصادية، ورأى أن زيادة الإنتاج لا تؤدي دائماً إلى تحسين مستوى المعيشة.
سان سيمون ***Claude Henri de Saint-Simon*** ***(1760–1825)***	دعا إلى تنظيم المجتمع الصناعي على أساس التعاون والكفاءة، وإسناد الإدارة الاقتصادية لأصحاب الخبرة. كما أكد على تقليل الفوارق الاجتماعية وجعل النشاط الاقتصادي في خدمة المجتمع.
روبرت أوين ***Robert Owen*** ***(1771–1858)***	دعا إلى تحسين ظروف العمال وتقليص ساعات العمل ومنع تشغيل الأطفال. كما أسس مجتمعات تعاونية تقوم على التعاون والملكية المشتركة، واعتبر أن الإنسان يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها.
شارل فورييه ***Charles Fourier*** ***(1772–1837)***	اقترح إنشاء مجتمعات تعاونية تسمى "الفلانستيرات"، تقوم على العمل الجماعي والتعاون. كما رأى أن العمل يجب أن يتوافق مع ميول الأفراد وقدراتهم لتحقيق السعادة والإنتاجية.
لويس بلان ***Louis Blanc*** ***(1811–1882)***	اعتبر العمل حقاً لكل فرد، ودعا إلى إنشاء الورش الوطنية لتشغيل العاطلين. كما أكد على ضرورة تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق في الدخول.

يتضح من الجدول أن رواد الاشتراكية الخيالية اشتركوا في انتقاد النظام الرأسمالي وما نتج عنه من تفاوت اجتماعي واستغلال للطبقات العاملة، كما دعوا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعاون والمساواة وتحسين ظروف العمال؛ ومع ذلك، اختلفت مقترحاتهم لتحقيق هذه الأهداف؛ ورغم الطابع المثالي لهذه الأفكار، فإنها مهدت لظهور تيارات اشتراكية أكثر تنظيما وتأثيرا في الفكر الاقتصادي والاجتماعي اللاحق.

2. الاشتراكية العلمية (الماركسية): شهد الفكر الاشتراكي تحولا نوعيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الاشتراكية العلمية كرد فعل على التفاوت الطبقي والاستغلال الذي تعرضت له الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي[6].

ويعد كارل ماركس (1818–1883) من أبرز المفكرين الذين أحدثوا تحولا جذريا في الفكر الاقتصادي والاجتماعي. فقد قدم تحليلا عميقا للنظام الرأسمالي، ركز فيه على علاقات الإنتاج والصراع بين الطبقات. ورأى ماركس أن التاريخ الاقتصادي يقوم على أساس الصراع بين الطبقات، حيث تسعى كل طبقة إلى تحقيق مصالحها. وفي ظل النظام الرأسمالي، يظهر هذا الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. كما انتقد ماركس فكرة أن السوق الحرة تحقق التوازن تلقائيا، معتبرا أن النظام الرأسمالي يحمل في داخله تناقضات تؤدي إلى أزمات دورية. وقد دعا إلى إقامة نظام بديل يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، بحيث يتم القضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية[7].

تأثر كارل ماركس بفلسفة هيجل، خاصة فكرة الصراع بين المتناقضات، واعتبر أن التطور الاجتماعي يقوم على هذا الصراع المستمر بين الطبقات. وقد شاركه في تطوير هذه النظرية فريدريك إنجلز، حيث سعيا إلى تقديم تحليل علمي للنظام الرأسمالي، مؤكدين أنه يحمل في داخله عوامل زواله. كما دعوا إلى قيام ثورة تقودها الطبقة العاملة لإقامة نظام اشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج[8].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الرأسمالية ليست سوى مرحلة تاريخية ستتجاوزها المجتمعات نحو الاشتراكية، وأن تحقيق هذا التحول يتطلب وعيا طبقيا وثوريا. كما يؤكدون على ضرورة تدخل الدولة بشكل شامل في الاقتصاد، من خلال التأميم والتخطيط المركزي.

وطبقت هذه الأفكار عمليا بعد الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، إلا أن هذا النظام شهد لاحقا تراجعا كبيرا، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991، مما أدى إلى تراجع انتشار الاشتراكية على المستوى العالمي.

القسم الثاني: التحليل الاقتصادي للفكر الاشتراكي العلمي (الماركسي).

تتميز النظرية الاشتراكية الماركسية بطابع فلسفي عميق يفوق تناولها المباشر للمسائل الاقتصادية، إذ أن التحليل الاقتصادي عند ماركس يرتبط ارتباطا وثيقا بإطاره الفلسفي العام. وتدور مجمل أفكاره حول إبراز التناقضات البنيوية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، والتأكيد على أن هذه التناقضات ستؤدي في النهاية إلى انهياره.

أولا: إسهامات كارل ماركس في الفكر الاشتراكي.

قدم كارل ماركس تحليلا نقديا عميقا للنظام الرأسمالي وكشف عن تناقضاته، خاصة ما يتعلق باستغلال الطبقة العاملة. وقد أسهم من خلال مفاهيم مثل المادية التاريخية وفائض القيمة في وضع أسس نظرية للاشتراكية، داعيا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع. وفيما يلي عرض لأهم الأفكار الاقتصادية التي تناولها كارل ماركس[9]:

1. نظرية التفسير المادي للتاريخ: تشكل نظرية التفسير المادي للتاريخ حجر الأساس في البناء الفكري لماركس، حيث تنطلق من فرضية مركزية مفادها أن العامل الحاسم في تفسير تطور المجتمعات البشرية ليس الأفكار أو القيم المجردة، بل البنية المادية المتمثلة في النشاط الاقتصادي. فالتاريخ، وفقا لهذا التصور، ليس مجرد سرد للأحداث أو تطور للأفكار، بل هو انعكاس لتغيرات عميقة في طرق الإنتاج وعلاقات البشر بالموارد والعمل.

يرى ماركس أن كل مجتمع يقوم على بنية تحتية اقتصادية تشمل قوى الإنتاج (كالعمل والتكنولوجيا والموارد) وعلاقات الإنتاج (كعلاقة العامل بمالك وسائل الإنتاج). وهذه البنية هي التي تحدد شكل البنية الفوقية، أي المؤسسات السياسية والقانونية والفكرية. ومن ثم، فإن أي تغير حقيقي في المجتمع لا بد أن يبدأ من تغير في هذه القاعدة الاقتصادية، وهو ما يفسر الانتقال التاريخي من نظام إلى آخر.

ويعتمد ماركس في تفسيره على المنهج الجدلي، الذي يرى أن كل نظام يحمل في داخله تناقضات تؤدي إلى تغييره. فالتاريخ ليس خطا مستقيما، بل عملية ديناميكية قائمة على الصراع بين قوى متعارضة داخل النظام ذاته. ومع تفاقم هذه التناقضات، يصل النظام إلى مرحلة لا يستطيع فيها الاستمرار، فتظهر مرحلة جديدة أكثر تطورا. وهذا ما يجعل التاريخ، في نظر ماركس، حركة مستمرة من التحول الناتج عن الصراع الداخلي.

2. نظرية الصراع الطبقي: تعتبر نظرية الصراع الطبقي الامتداد الطبيعي للتفسير المادي للتاريخ، حيث يحدد ماركس القوة المحركة لهذا التاريخ في الصراع بين الطبقات الاجتماعية. فالمجتمع، في كل مراحله، ينقسم إلى طبقات تختلف في موقعها من عملية الإنتاج، ويؤدي هذا الاختلاف إلى تضارب في المصالح يولد صراعا دائما.

يتخذ هذا الصراع في النظام الرأسمالي شكلا واضحا بين طبقتين رئيسيتين: البرجوازية، التي تملك وسائل الإنتاج، والبروليتاريا، التي لا تملك سوى قوة عملها. وتقوم العلاقة بين هاتين الطبقتين على أساس الاستغلال، حيث يسعى الرأسمالي إلى تعظيم أرباحه من خلال تقليل تكلفة العمل، بينما يسعى العامل إلى تحسين أجره وظروفه.

ولا ينظر ماركس إلى هذا الصراع باعتباره ظاهرة عرضية أو قابلة للتسوية بسهولة، بل يعتبره قانونًا تاريخيًا حتميًا. فكل نظام اقتصادي يولد تناقضات داخلية بين الطبقات، وهذه التناقضات تتفاقم تدريجيًا حتى تصل إلى نقطة الانفجار، مما يؤدي إلى تحول جذري في بنية المجتمع. ومن هنا، فإن الصراع الطبقي ليس مجرد نتيجة للتاريخ، بل هو محركه الأساسي.

3. نظرية القيمة وفائض القيمة: تشكل نظرية القيمة عند ماركس الأساس الذي يقوم عليه تحليله للنظام الرأسمالي، حيث يرى أن قيمة السلع لا تحدد برغبات الأفراد أو بالمنفعة الذاتية، بل بكمية العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها. ويميز ماركس بين قيمة الاستعمال، التي ترتبط بمنفعة السلعة، وقيمة التبادل، التي تعبر عن قدرتها على المبادلة في السوق.

غير أن الأهمية الحقيقية لنظرية القيمة تظهر في مفهوم فائض القيمة، الذي يعد جوهر التحليل الماركسي للاستغلال. فالعامل، وفقا لماركس، يبيع قوة عمله للرأسمالي مقابل أجر، لكنه خلال يوم العمل ينتج قيمة أكبر من هذا الأجر. والفرق بين ما ينتجه العامل وما يتقاضاه يمثل فائض القيمة، الذي يستحوذ عليه الرأسمالي دون مقابل.

ويكشف هذا المفهوم عن الطبيعة الحقيقية للربح في النظام الرأسمالي، حيث لا يعود الربح إلى مهارة الرأسمالي أو مخاطره، بل إلى استغلال قوة العمل. كما يوضح ماركس أن هذا الاستغلال يمكن أن يتخذ أشكالًا متعددة، سواء من خلال إطالة يوم العمل (فائض القيمة المطلق) أو من خلال زيادة الإنتاجية دون زيادة

الأجور (فائض القيمة النسبي). وبذلك تصبح نظرية فائض القيمة أداة تفسيرية مركزية لفهم آليات التراكم الرأسمالي.

4. نظرية التراكم الرأسمالي: تتناول نظرية التراكم الرأسمالي الكيفية التي يتوسع بها النظام الرأسمالي ويحافظ على استمراريته، حيث يرى ماركس أن الرأسمالي لا يكتفي بتحقيق الربح، بل يعيد استثماره بهدف زيادة رأس المال. ومن هنا، فإن فائض القيمة لا يُستهلك بالكامل، بل يتحول إلى وسيلة لتوسيع الإنتاج وتعميق السيطرة الاقتصادية.

وتؤدي هذه العملية إلى تراكم الثروة في يد فئة محدودة من الرأسماليين، مقابل تدهور نسبي في أوضاع الطبقة العاملة. فمع كل دورة من التراكم، يزداد تركز رأس المال، وتزداد الفجوة بين الطبقات، مما يعمّق التناقضات داخل النظام. كما يؤدي التراكم إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا والآلات، وهو ما يقلل من الاعتماد النسبي على العمل البشري.

ويرتبط التراكم أيضا بمفهوم معدل الاستغلال، الذي يعبر عن العلاقة بين فائض القيمة والأجور. فكلما ارتفع هذا المعدل، زادت قدرة الرأسمالي على التوسع. غير أن هذا التوسع لا يؤدي إلى استقرار النظام، بل إلى تعميق أزماته، لأنه يزيد من حدة التفاوت الاجتماعي ويقوي عوامل الصراع الطبقي الكامنة فيه.

5. نظرية التطور الاقتصادي والأزمات الاقتصادية: يقدم ماركس من خلال هذه النظرية تحليلا ديناميكيا لمسار النظام الرأسمالي، مؤكدا أنه نظام يحمل في داخله عوامل فنائه. ومن أبرز هذه العوامل قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض، الذي ينشأ نتيجة زيادة الاعتماد على الآلات مقارنة بالعمل، في حين أن العمل هو المصدر الحقيقي للقيمة.

ويؤدي هذا الاتجاه إلى تراجع الربحية على المدى الطويل، مما يدفع الرأسماليين إلى البحث عن وسائل لتعويض هذا الانخفاض، كزيادة الاستغلال أو التوسع في الأسواق. غير أن هذه الحلول تؤدي بدورها إلى تفاقم التناقضات، خاصة مع محدودية القدرة الشرائية للعمال، الذين لا يستطيعون استهلاك ما ينتجونه.

ومن هنا تنشأ الأزمات الاقتصادية الدورية، التي تتمثل في فائض الإنتاج والكساد والبطالة. ويضيف ماركس أن هذه الأزمات ليست عرضية، بل ناتجة عن طبيعة النظام نفسه، خاصة في ظل غياب التخطيط وسيطرة المنافسة الفردية، مما يؤدي إلى ما يسميه "فوضى الإنتاج."

وفي النهاية، يرى ماركس أن هذه التناقضات المتراكمة ستقود حتما إلى انهيار النظام الرأسمالي، وظهور نظام بديل أكثر عدالة، يتمثل في الاشتراكية. وبذلك فإن نظرية التطور الاقتصادي عند ماركس ليست مجرد تحليل اقتصادي، بل رؤية تاريخية شاملة لمسار المجتمع الإنساني

ثانيا: تقييم الفكر الاقتصادي الاشتراكي الماركسي.

من خلال ما سبق يمكننا تقديم تقييما للفكر الاقتصاد الاشتراكي، من خلال ابراز أهم اسهاماته وإيجابيات، وبالمقابل تقديم أهم الانتقادات الموجه له.

1. إيجابيات الفكر الاقتصادي الاشتراكي الماركسي: ينطلق الفكر الماركسي من محاولة تفسير الاختلالات العميقة داخل النظام الرأسمالي، خصوصا ما يتعلق بتوزيع الثروة وطبيعة العلاقات الإنتاجية، ولذلك جاءت إيجابيات مرتبطة أساسا بقدرته على النقد والتحليل أكثر من كونه نموذجا تطبيقيا كاملا. ويمكن تقديم أهمها قيما يلي:

1. 1- كشف الاستغلال في النظام الرأسمالي: حيث أوضح ماركس أن العامل لا يحصل على كامل قيمة إنتاجه، بل ينتج قيمة أكبر من أجره، وهو ما يعرف بفائض القيمة، وهذا التحليل يكشف اقتصاديا عن اختلال في توزيع الدخل حيث تميل العوائد إلى التركز لدى أصحاب رأس المال .

1. 2- التركيز على العدالة الاجتماعية: حيث دعا ماركس إلى تقليل الفوارق الطبقية، وهو ما يمكن فهمه اقتصاديا بأن إعادة توزيع الدخل نحو الفئات الأقل دخلا يعزز الاستهلاك والطلب الكلي، مما قد يدعم النشاط الاقتصادي بدلًا من ركوده .

1. 3- الدفاع عن حقوق العمال: ساهم ماركس في إبراز أهمية تحسين الأجور وظروف العمل، وهو ما يمكن أن يؤدي اقتصاديا إلى رفع إنتاجية العمال على المدى الطويل، رغم زيادة التكاليف على المدى القصير .

1. 4- تفسير الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي: حيث اعتبر ماركس أن الأزمات الاقتصادية جزء من طبيعة الرأسمالية، وهو تحليل قريب من فكرة الدورات الاقتصادية، حيث يؤدي ضعف الطلب مع زيادة الإنتاج إلى ركود، وهو ما نشهده فعليًا في الأزمات الحديثة .

2. سلبيات الفكر الاشتراكي الماركسي: رغم قوة التحليل الماركسي في نقد الرأسمالية، إلا أن العديد من افتراضاته النظرية واجهت تحديات عند التطبيق العملي، خاصة فيما يتعلق بالحوافز الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد. ويمكن تقديم ابرز الانتقادات الموجهة له فيما يلي:

2. 1- إهمال دور الحوافز الفردية: حيث ركز الفكر الماركسي على الطبقات وأهمل دور الفرد، بينما يبيّن التحليل الاقتصادي أن الحوافز الفردية عنصر أساسي في زيادة الإنتاجية والابتكار، وغيابها يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي .

2. 2- مشكلات التطبيق العملي: حيث أظهرت التجارب الاشتراكية صعوبات كبيرة، ويفسر ذلك اقتصاديا بمشكلة نقص المعلومات لدى الدولة، حيث لا تستطيع جهة مركزية معرفة احتياجات السوق بدقة.

2. 3- إضعاف الحوافز الاقتصادية: إن تقليل الفروق في الأجور يؤدي إلى تقليل الدافع للعمل بجد أو الابتكار، مما ينعكس اقتصاديًا في انخفاض الإنتاجية والكفاءة .

2. 4- تجاهل دور السوق: حيث أن الفكر الماركسي أهم دور السوق، رغم أن السوق يمثل آلية فعالة لتحديد الأسعار وتخصيص الموارد، وإلغاؤه يؤدي غالبًا إلى اختلالات مثل الفائض أو النقص .

2. 5- التركيز المفرط على الصراع الطبقي: حيث يرى الفكر الماركسي المجتمع من زاوية الصراع فقط، بينما الواقع الاقتصادي يظهر أن التعاون بين الأفراد والمؤسسات عنصر أساسي في تحقيق النمو والاستقرار .

2. 6- الاعتماد على التخطيط المركزي: لقد أثبت الواقع أن الاعتماد على الدولة في إدارة الاقتصاد يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرار وضعف الكفاءة، بسبب تعقيد الاقتصاد الحديث وصعوبة التحكم فيه مركزيا.

في الأخير يمكن القول إن الفكر الماركسي يتميز بقوة كبيرة في تشخيص مشكلات الرأسمالية، خاصة عدم المساواة والاستغلال، لكنه يواجه ضعفًا واضحًا في تقديم نموذج اقتصادي عملي يوازن بين العدالة والكفاءة، وهو ما دفع معظم الدول إلى تبني أنظمة وسطية تجمع بين آليات السوق وتدخل الدولة.

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. ما أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر؟
2. ما المقصود بالاشتراكية الخيالية (المثالية)؟
3. ما الفرق بين الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية؟
4. ما أهم الانتقادات التي وجهها سيموندي للنظام الرأسمالي؟
5. كيف تصور سان سيمون تنظيم المجتمع الصناعي؟
6. ما المقصود بالحركة التعاونية؟ وما الهدف منها؟
7. ماذا يقصد روبرت أوين بعبارة "الإنسان نتاج بيئته"؟
8. ما المقصود بسندات العمل التي اقترحها روبرت أوين؟
9. كيف نظر فوريه إلى العمل؟
10. كيف نظر لويس بلان إلى دور الدولة في الاقتصاد؟
11. لماذا وصفت الاشتراكية الخيالية بأنها "خيالية" أو "مثالية"؟
12. ما المقصود بالاشتراكية العلمية (الماركسية)؟
13. ما الأسباب التي ساهمت في ظهور الاشتراكية العلمية؟
14. كيف فسر ماركس التاريخ الاقتصادي للمجتمعات؟
15. ما المقصود بالصراع الطبقي عند ماركس؟
16. ما المقصود بنظرية القيمة وفائض القيمة لكارل ماركس؟
17. ما محتوى نظرية التطور الاقتصادي لكارل ماركس؟
18. كيف طبقت الأفكار الماركسية عمليا في القرن العشرين؟

قائمة الهوامش:

[1] زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2] رفعت سيد العوضي، مرجع سق ذكره، ص 110,

[3] *lEric Roll, **A History of Economic Thought**, Routledge, 1st Edition, United Kingdom, 2014, P 21 .*

[4] *David Harvey, **A Companion to Marx's Capital**, Verso, 2nd edition, United Kingdom, 2018, p p: 61 - 63.*

[5] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 78 – 88.

[6] *Jonathan Wolff, **Why Read Marx Today?**, Oxford University Press, 1st edition, United Kingdom, 2019, p 41.*

[7] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[8] *David Harvey, Op.Cit, pp: 80 – 83.*

[9] أنظر:

- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89 – 103.
- عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 240 -259.
- رفعت العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 197 – 2010.

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية).

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية).

إذا رجعنا إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، نجد أن مصطلح "الكلاسيك الجدد" لم يستخدم بمعنى واحد محدد، بل استعمل في سياقات متعددة، سواء عند عرض الموضوع أو عند تحليله اقتصاديا، وهو ما يجعل دلالته غير ثابتة، بل تتحدد بحسب المجال الذي يوظف فيه. ويعكس هذا التعدد في الاستخدام طبيعة المرحلة الانتقالية التي عرفها الفكر الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر.

وتشير الدراسات التي تناولت تطور الفكر الكلاسيكي إلى أن كتابات جون ستيوارت مل تمثل مرحلة متقدمة في هذا الفكر، إذ يمكن اعتبارها من جهة خلاصة ناضجة له، ومن جهة أخرى نقطة انطلاق لتحولات جديدة. فقد تضمنت هذه الكتابات ملاحظات نقدية مهمة كشفت عن بعض جوانب القصور في التحليل الكلاسيكي، خاصة فيما يتعلق بتفسير الظواهر الاقتصادية، كما دعت ضمنيًا إلى إدخال عناصر جديدة في التحليل.

وبذلك، شكلت هذه المرحلة حلقة انتقالية بين الفكر الكلاسيكي والمدارس الاقتصادية اللاحقة، حيث بدأ الاهتمام يتحول تدريجيًا من التحليل العام المرتبط بالإنتاج والتكاليف، إلى تحليل أكثر دقة يركز على سلوك الفرد ودوافعه الاقتصادية.

وفي هذا السياق ظهرت المدرسة الحدية، التي تعد مرحلة مفصلية في تطور الفكر الاقتصادي، حيث جاءت كرد فعل على محدودية التفسير الكلاسيكي للقيمة. فقد ركز الكلاسيك على جانب العرض والتكاليف، في حين اتجه الحديون إلى إبراز الجانب الذاتي، من خلال دراسة كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم الاقتصادية وفقا لرغباتهم وتفضيلاتهم.

وقد تمحور هذا الاتجاه حول مفهوم المنفعة، التي اعتُبرت الأساس في تحديد قيمة السلع والخدمات، مما أدى إلى نقل مركز التحليل من الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن الظواهر الكلية إلى السلوك الفردي. كما تميز هذا الفكر باستخدام أساليب تحليلية أكثر دقة، خاصة الرياضيات، الأمر الذي ساهم في إضفاء طابع علمي ومنهجي على الاقتصاد، ومهد لظهور ما يعرف بالفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.

أولا: نشأة وتطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (الحدية).

ظهرت المدرسة الحدية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في وقت واحد تقريبا في انكلترا والنمسا وسويسرا، على يد ثلاثة من الكتاب هم ستانلي جيفونز (1835-1882) في انكلترا وكارل مانجر (1840-1921) في النمسا وليون فالراس (1834-1910) في سويسرا وهم يمثلون الجيل الأول للمدرسة الحدية وظهر بعدهم الفريد مارشال (1841-1924) ولم يتأثر أحدهم بالآخر[1].

لكن هذا الافتراض يثير تساؤلا: هل تمثل هذه الفترة بداية ظهور مدرسة جديدة بالفعل، أم أنها امتداد لما سبقها من الفكر الكلاسيكي؟ والحقيقة أن المدرسة الحدية لم تظهر فجأة، وإنما جاءت نتيجة تطور تدريجي بدأ منذ فترات سابقة. فقد ظهرت بعض الأفكار التي خرجت جزئيا عن الإطار الكلاسيكي، لكنها لم تكن مكتملة، بل كانت تمثل بدايات غير واضحة لظهور هذا الاتجاه الجديد.

كما أن هناك عددا من الاقتصاديين الذين سبقوا هذه المرحلة، وأسهموا في تمهيد الطريق لها، حتى وإن لم يصنفوا ضمنها بشكل مباشر.

ويمكن تقسيم تطور الكلاسيك الجدد إلى ثلاث مراحل رئيسية[2]:

1. المرحلة الأولى: تمثلت في **نقد الاقتصاد الكلاسيكي**، حيث بدأ الاقتصاديون في إعادة النظر في أفكاره الأساسية، ولم يقتصر الأمر على النقد، بل شمل أيضا محاولة تطوير هذه الأفكار، خاصة في مجال القيمة والتوزيع.

كما شهدت الدراسات الاقتصادية في هذه المرحلة تحولا مهما، حيث لم يعد التحليل يقتصر على دراسة الظواهر الموضوعية التي تعتمد على عوامل خارجية مثل العمل والتكاليف، بل بدأ الاهتمام يتجه نحو الجوانب الشخصية المرتبطة بسلوك الأفراد. فقد أصبح واضحا أن التحليل الموضوعي وحده لا يكفي لتفسير القيمة، لأن هذا التحليل يهمل جانبًا مهمًا يتمثل في تفضيلات الأفراد، وبالتالي بدأ الاقتصاديون في إدخال ما يُعرف بالنظرة الشخصية، التي تأخذ في الاعتبار تقدير الفرد للسلعة. وهذا التحول لم يكن بسيطا، بل مثل تغيرا جوهريا في منهج التفكير الاقتصادي، حيث انتقل التحليل من التركيز على خصائص السلعة نفسها إلى التركيز على العلاقة بين السلعة والمستهلك.

في ظل هذا التحول، تعرضت نظرية القيمة الكلاسيكية إلى نقد متزايد، خاصة تلك التي تربط القيمة بالعمل أو التكاليف. فقد تبين أن هذا التفسير لا يستطيع أن يوضح الاختلاف في قيمة السلع بالنسبة للأفراد. ومن هنا ظهرت فكرة أن القيمة ليست خاصية موضوعية في السلعة، بل هي نتيجة لتقدير الفرد، أي أنها تعتمد على المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكها. وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم القيمة الذاتية.

2. المرحلة الثانية: هي **مرحلة التأسيس**، وفيها ظهرت كتابات عدد من الاقتصاديين الذين وضعوا الأسس النظرية لهذا الاتجاه، حيث سعوا إلى إعادة بناء علم الاقتصاد على أساس التحليل الحدي. حيث أنه مع تطور هذه الأفكار، بدأ الاقتصاديون في التركيز على دراسة التغيرات الصغيرة في المتغيرات الاقتصادية، خاصة ما يحدث عند إضافة وحدة جديدة من السلعة. وقد أدى ذلك إلى ظهور التحليل الحدي، الذي يقوم على دراسة المنفعة أو التكلفة الناتجة عن الوحدة الأخيرة. وأصبح هذا النوع من التحليل أداة أساسية لفهم السلوك الاقتصادي، لأنه يسمح بدراسة القرارات بشكل دقيق عند نقطة الاختيار.

3. المرحلة الثالثة: فهي **مرحلة النضج**، حيث تطورت الأفكار الحدية، وأصبحت أكثر وضوحًا وانتشارًا، كما تم استخدام أدوات تحليلية جديدة، خاصة الأساليب الرياضية، مما أدى إلى ترسيخ هذا الاتجاه في الفكر الاقتصادي.

لقد تأثر الاقتصاد بشكل واضح بتطور العلوم الطبيعية، خاصة في القرن التاسع عشر، حيث بدأ الاقتصاديون في محاولة جعل الاقتصاد علما أكثر دقة، من خلال استخدام أساليب مشابهة لتلك المستخدمة في العلوم الطبيعية. وقد كان لهذا التأثير دور كبير في إدخال الرياضيات إلى التحليل الاقتصادي، حيث أصبحت العلاقات الاقتصادية تعبر عنها من خلال معادلات، مما ساعد على توضيحها بشكل أدق.

ومع تطور هذا الاتجاه، أخذ الاقتصاد يكتسب طابعا أكثر دقة، خاصة مع استخدام التحليل الكمي، كما ظهرت مساهمات جديدة، خصوصًا في الولايات المتحدة، حيث ارتبطت هذه التطورات بموضوعات مثل رأس المال والتنظيم الاقتصادي. حيث تم تطبيق هذه الأساليب الرياضية في عدد من المجالات الاقتصادية، مثل تحليل العرض والطلب، ودراسة التوازن، وتحليل سلوك المستهلك. وقد أدى ذلك إلى ظهور نماذج اقتصادية تعتمد على العلاقات الكمية، مما جعل الاقتصاد أقرب إلى العلوم الدقيقة.

كما ظهرت اتجاهات أخرى ركزت على الجوانب المؤسسية والاجتماعية، مما وسع نطاق التحليل الاقتصادي، وجعله أكثر ارتباطا بالواقع.

ثانيا: تعريف الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية).

عند استخدام مصطلح النيوكلاسيك أو الكلاسيك الجدد، فإن المقصود به ليس مجرد امتداد للفكر الكلاسيكي، بل هو اتجاه جديد في التحليل الاقتصادي. فبينما ركز الكلاسيك على التكاليف والعرض في تفسير القيمة، اتجه الكلاسيك الجدد إلى التركيز على الطلب، حيث أصبحت المنفعة هي الأساس في تحديد القيمة. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه لا يعني الانفصال التام عن الفكر الكلاسيكي، بل يمثل تطورًا له، حيث احتفظ ببعض مفاهيمه، وأعاد صياغتها في إطار جديد[3].

ويمكن تعريف المدرسة النيوكلاسيكية بأنها[4]:

– المدرسة التي تخلت عن التركيز على التراكم الاقتصادي، واتجهت إلى دراسة التوازن. كما أنها ركزت على الفرد باعتباره وحدة التحليل الأساسية، بدلًا من الطبقات الاجتماعية.

– المدرسة التي ركزت على الاستهلاك بدلا من الإنتاج، حيث اعتبرت أن القيمة تتحدد من خلال المنفعة التي يحصل عليها المستهلك.

– المدرسة كما ارتبطت بعدة اتجاهات، مثل التحليل الحدي، ونظرية الندرة، وتحليل عوامل الإنتاج، وهي اتجاهات أسهمت في تطوير الفكر الاقتصادي.

ثالثا: الأسس العامة للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.

يمكن ذكر أهم الأسس والمبادئ العامة التي تبناها رواد المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) في النقاط الآتية[5]:

1. طبيعة التحليل الحدي: يقوم التحليل الحدي على دراسة التغيرات التي تحدث عند الوحدات الإضافية، حيث يُفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية بناءً على المقارنة بين المنفعة والتكلفة للوحدة الأخيرة. وقد مثّل هذا التحليل تطورًا مهمًا، لأنه نقل الاقتصاد من التحليل الكلي العام إلى **التحليل الجزئي الدقيق**.

وقد ساهم عدد من الاقتصاديين في تطوير هذا الاتجاه، حيث حاولوا استخدام أساليب علمية دقيقة في دراسة الظواهر الاقتصادية، كما سعوا إلى تفسير السلوك الاقتصادي على أساس عقلاني، يفترض أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة أو أقصى ربح.

2. مفهوم المنفعة: تعد المنفعة حجر الأساس في المدرسة الحدية، إذ تشير إلى قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة معينة لدى الفرد. وقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من المنفعة:

- **المنفعة الكلية:** وهي مجموع الإشباع الناتج عن استهلاك عدد معين من الوحدات من السلعة،
- **المنفعة الحدية:** وهي مقدار الزيادة في الإشباع الناتجة عن استهلاك وحدة إضافية.

وقد لاحظوا أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الاستهلاك، أي أن كل وحدة إضافية تعطي إشباعًا أقل من السابقة، وهو ما عُرف بقانون تناقص المنفعة الحدية. وقد كان لهذا القانون دور مهم في تفسير سلوك المستهلك، خاصة فيما يتعلق بتحديد الطلب والأسعار.

3. الإنسان ككائن عقلاني يسعى لتعظيم المنفعة: حيث يفترض الفكر النيوكلاسيكي أن الأفراد يتصرفون بعقلانية كاملة، ويقومون بحساب دقيق لتحقيق أكبر منفعة ممكنة.

4. الاعتماد على المصلحة الذاتية (*Self-interest*): يقوم التحليل النيوكلاسيكي على فرضية أن الإنسان أناني بالكامل، ويتخذ قراراته لتحقيق مصلحته الخاصة فقط.

4. تجاهل الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية: فالنظرية النيوكلاسيكية تفصل الاقتصاد عن الأخلاق، ولا تأخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية في التحليل.

5. الاتجاه النفسي في التحليل: اعتمدت المدرسة الحدية بشكل واضح على الجانب النفسي في تفسير السلوك الاقتصادي، حيث اعتبرت أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على رغباتهم الشخصية وتفضيلاتهم الذاتية. وقد تأثر هذا الاتجاه بالفلسفة النفعية التي ترى أن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من السعادة. لكن هذا التوجه واجه صعوبات، خاصة فيما يتعلق بقياس المنفعة بشكل كمي، إذ لا يمكن التعبير عن الإشباع النفسي بوحدات دقيقة. لذلك، ظهرت لاحقًا محاولات لتفسير المنفعة بشكل ترتيبي بدلاً من قياسها كميًا.

6. إدخال الأسلوب الرياضي والتحليل التجريدي: من أهم خصائص المدرسة الحدية استخدامها للأساليب الرياضية في التحليل الاقتصادي، حيث تم التعبير عن العلاقات الاقتصادية من خلال معادلات رياضية. وقد ساعد هذا الأسلوب في توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مثل السعر والكمية والمنفعة. كما أدى استخدام الرياضيات إلى تطوير أدوات تحليلية جديدة، مثل دراسة التوازن الاقتصادي، مما ساهم في تحويل الاقتصاد إلى علم أكثر دقة وموضوعية.

باختصار يعتمد الفكر النيوكلاسيكي على نماذج رياضية مجردة تفترض عالمًا مبسطا يمكن تحليله بسهولة، رغم ابتعاده عن الواقع.

7. نظرية القيمة: قدمت المدرسة الحدية تفسيرا جديدا للقيمة، حيث رفضت ربطها بتكاليف الإنتاج فقط، كما في الفكر الكلاسيكي، واعتبرت أن القيمة تعتمد على المنفعة التي يحصل عليها الفرد من السلعة. وبذلك أصبحت القيمة ذات طابع ذاتي، تعتمد على تقدير المستهلك، وليس على الخصائص المادية للسلعة فقط. وقد ساعد هذا التفسير في فهم كيفية تحديد الأسعار في السوق.

رابعا: أهم رواد الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وأفكارهم.

يعد الفكر النيوكلاسيكي من أهم مراحل تطور علم الاقتصاد، حيث جاء ليقدّم تفسيرا جديدا للظواهر الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بقيمة السلع والأسعار. وقد برز فيه عدد من المفكرين مثل ستانلي جيفونس، وكارل منجر، وليون فالراس، وألفرد مارشال، الذين ركزوا على فكرة المنفعة الحدية ودور الفرد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما اهتموا بدراسة العلاقة بين العرض والطلب في تحديد الأسعار، مما ساهم في جعل التحليل الاقتصادي أكثر وضوحا وتنظيما.

1. ستانلي جيفونس (1835–1882): برزت أفكاره في إنكلترا، حيث أولى اهتماماً كبيراً بالدراسات التطبيقية، وتمكن من قياس المنفعة بأسلوب كمي عددي. وقد أوضح أن قيمة السلعة ترتكز على منفعتها الحدية، كما نجح في الربط بشكل دقيق بين المنفعة والطلب. وبيّن من خلال معادلاته مفهوم تحقيق أقصى إشباع ممكن للفرد المستهلك سواء للسلعة أو للخدمة، إضافة إلى توضيحه للعلاقة بين أسعار السلع وكمياتها.

ويرى جيفونس أن القوانين الاقتصادية قابلة للتعميم، كما أقرّ بتأثير العمل في تحديد قيمة السلعة، إلا أن هذا التأثير ليس مباشراً بل يتم بصورة غير مباشرة، وذلك لأن العمل يؤثر في العرض، والعرض بدوره يؤثر في درجة المنفعة، والتي تنعكس في النهاية على قيمة السلعة.

وقد عارض جيفونس الأفكار الكلاسيكية التي تربط أجور العمال بحد الكفاف، معتبراً أن الأجور تمثل حصة متبقية من الناتج الكلي. ومن خلال ذلك، يمكن ملاحظة أن هذه المدرسة قدمت أسلوباً تحليلياً جديداً لدراسة المشكلات الاقتصادية المختلفة، وقد أُطلق عليها اسم "المدرسة الحدية" لاعتمادها في التحليل على مفهوم المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة[6].

2. كارل منجر(1840–1921) : وضع منجر كتابه في (مبادئ الاقتصاد) سنة 1871، وهو الذي بنى شهرته، وعين أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة فيينا. ويعد كارل منجر من المفكرين الاقتصاديين ذوي التأثير البارز، حيث تميز بآرائه العميقة وأسلوبه الخاص في تناول الفكر الاقتصادي بطريقة حديثة، مستعينا

بالأساليب الرياضية. وقد جاء ذلك في فترة شهدت نوعاً من الركود وغياب التجديد في الأفكار الاقتصادية، مما دفعه إلى السعي لتقديم طرح مختلف عن سابقيه[7].

وقد أسهم منجر في وضع مفاهيم جديدة، حيث اعتبر أن الحاجات الإنسانية تمثل القوة المحركة للنشاط الاقتصادي. ويرى أن إدراك هذه الحقيقة البسيطة حول الحاجات الإنسانية كفيل بفهم الأسس الجوهرية للظواهر الاقتصادية المعقدة والمتداخلة في الاقتصاد الحديث، الذي يقوم على التخصص والتبادل الواسع.

كما تناول منجر مفهوم السلع الاقتصادية بطريقة مغايرة لما كان سائداً، رغم أن هذا المفهوم طُرح في دول مختلفة وبمناهج متعددة وفي نفس الفترة الزمنية دون اطلاع المفكرين على أعمال بعضهم البعض.

وقد ألف كتابا تناول فيه ما يعرف بالنظرية الشخصية للقيمة، حيث أكد أن القيمة تحدد من خلال نظرة الفرد ذاته للسلعة. وناقش في هذا الكتاب أنواع السلع الاقتصادية، مشيراً إلى أن رغبة المستهلك في سلعة معينة، واتخاذه قرار اقتنائها، حتى وإن كان ذلك مجرد تصور ذهني، يعد في حد ذاته تعبيرا عن قيمة. وبهذا، أوضح منجر أن للسلعة وقيمتها مفهوماً مختلفاً يعتمد على المنفعة التي تحقق أقصى إشباع للمستهلك، وذلك في ضوء معلومات السوق. كما أن التحولات التي شهدها الفكر الأوروبي نتيجة الإصلاحات الفلسفية والفكرية كانت الأساس الذي قامت عليه هذه المدرسة، والتي أسهمت في إخراج الرأسمالية من حالة الجدل حول مسألة قيمة السلعة وما يعرف بلغز القيمة.

وقد أقر منجر أيضا بأن للعمل دورا في تحديد قيمة السلعة، شريطة أن تكون هذه السلعة قادرة على إشباع حاجة إنسانية وأن تتسم بالندرة، إضافة إلى ارتباطها بسلع أخرى بعلاقات التكامل والإحلال، كما تناول قانون تناقص المنفعة الحدية[8].

3. ليون فالراس (1834–1910): ظهر في سويسرا مفكر اقتصادي في مدينة لوزان السويسرية، وهو من أبرز المفكرين الاقتصاديين، استخدم فالراس الأسلوب الرياضي في شرح نظريته الاقتصادية البحتة، وقدم أفكارا دقيقة ومهمة حول مفهوم الثروة الاجتماعية، والتي كانت نقطة البداية في تحليلاته. ويقصد فالراس بالثروة الاجتماعية كل الأشياء، سواء كانت مادية أو غير مادية، بشرط أن تكون مفيدة ونادرة في نفس الوقت. وهذا الشرط المزدوج (المنفعة والندرة) يعني أن الثروة يجب أن تتوفر فيها ثلاث صفات أساسية:

- أن تكون متاحة.
- أن تكون قابلة للتبادل أو البيع والشراء.

– أن يكون بالإمكان إنتاجها وزيادتها.

وبالتالي، فإن الأشياء التي لا فائدة منها، أو التي هي مفيدة لكنها متوفرة بكميات كبيرة جدا تكفي لإشباع الحاجة بالكامل (مثل الهواء)، لا تعتبر جزءا من الثروة الاجتماعية. وقد قسم فالراس الثروة إلى قسمين رئيسيين[9]:

أ. رأس المال: وهو يشمل السلع التي يمكن استخدامها أكثر من مرة، وينقسم الى: الأرض، رأس المال الشخصي، وقوة العمل المتوفرة في الاقتصاد، بالإضافة إلى الممتلكات الرأسمالية مثل المباني والآلات وغيرها.

ب. الدخل: وهو يشمل السلع التي تستخدم مرة واحدة فقط، وينقسم إلى: السلع الاستهلاكية، السلع الوسيطة (المواد الأولية والسلع المستخدمة في الإنتاج)، وخدمات السلع الرأسمالية، أي الجهد الذي يدمج هذه العناصر معا.

تميزت نظرية فالراس بالدقة والتنظيم، إلا أن هناك ضعفا في الجزء المتعلق بنظرية رأس المال، خاصة فيما يخص إنتاج رأس المال الجديد وتحديد أسعاره. حيث يرى أنه لا يوجد تفسير واضح داخل نظريته لكيفية جعل عوائد جميع أنواع رأس المال متساوية. بمعنى آخر، رغم أن فالراس نجح في تفسير كيفية تحديد أسعار السلع عند التوازن باستخدام العرض والطلب، إلا أنه لم يستطع تفسير كيف تتساوى معدلات العائد على مختلف أنواع رأس المال مع معدل فائدة واحد. ولتوضيح فكرته، افترض فالراس أن الأسعار تحدد في البداية بشكل عشوائي، وبعد ذلك تتحدد الكميات المطلوبة والمعروضة بناءً على هذه الأسعار. فإذا كان عرض سلعة ما أكبر من الطلب عليها، ينخفض سعرها، وإذا كان الطلب أكبر من العرض يرتفع السعر. وتستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى سعر توازن تتساوى عنده الكميات المطلوبة والمعروضة. أما بالنسبة للسلع الرأسمالية، فإذا كانت عوائدها مختلفة، فإن الوصول إلى التوازن يتطلب زيادة عرض السلع ذات العائد المرتفع، وتقليل عرض السلع ذات العائد المنخفض. لكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا زادت كميات بعض السلع الرأسمالية، وهو افتراض أساسي عند فالراس، لأنه بدونه لا يكتمل النموذج. كما ناقش فالراس مشكلة تبادل أكثر من سلعتين، وهي مسألة معقدة من الناحية العلمية، وافترض أن كل سلعة تدخل السوق بشكل مستقل عن غيرها. وبيّن أن مجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة وعند التوازن يجب أن يساوي مجموع الإيرادات الناتجة عن بيع جميع السلع الاستهلاكية[10].

4. ألفرد مارشال(1842–1924) : يعد ألفرد مارشال من أهم الاقتصاديين في هذه المرحلة، حيث لعب دورا أساسيا في تطوير الاقتصاد الحديث. وقد تأثر بالفكر الكلاسيكي من جهة، وبالمدرسة الحدية من جهة أخرى، مما جعله قادرًا على الجمع بين الاتجاهين. ويمكن تقديم أهم أفكاره فيما يلي[11]:

وقد سعى مارشال إلى جعل الاقتصاد علما عمليا، مرتبطا بالواقع، وليس مجرد نظريات مجردة. ولذلك ركز على تبسيط المفاهيم الاقتصادية، وجعلها قابلة للتطبيق.

اعتمد مارشال على منهج يجمع بين **التحليل النظري والتحليل الواقعي**، حيث استخدم الأدوات الرياضية، لكنه لم يجعلها هدفًا في حد ذاتها، بل وسيلة لفهم الظواهر الاقتصادية.

كما استخدم مفهوم **ثبات العوامل الأخرى(*Ceteris Paribus*)** ، حيث يتم تحليل تأثير متغير معين مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، مما يساعد على تبسيط التحليل.

ومن أهم إسهامات مارشال تطوير **مفهوم التوازن الجزئي**، حيث يتم تحليل سوق واحدة بمعزل عن بقية الأسواق، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وقد سمح هذا الأسلوب بفهم كيفية تحديد الأسعار والكميات في سوق معينة، دون الحاجة إلى تحليل الاقتصاد ككل، كما عند فالراس. وأكد مارشال على أن السعر يتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب، وليس من خلال عامل واحد فقط. وقد شبّه العلاقة بين العرض والطلب بمقص له شفرتان، حيث لا يمكن تحديد السعر باستخدام شفرة واحدة فقط، بل من خلال التفاعل بينهما.

من أهم المفاهيم التي قدمها مارشال أيضا **مفهوم المرونة**، خاصة مرونة الطلب، التي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر.

وقد استخدم هذا المفهوم في تحليل سلوك المستهلك، وفهم كيفية تغير الطلب عند تغير الأسعار.

أدخل مارشال **عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي**، حيث ميز بين:

- الأجل القصير: حيث تكون بعض العوامل ثابتة
- الأجل الطويل: حيث يمكن تغيير جميع العوامل

وقد ساعد هذا التمييز في فهم كيفية تغير العرض والطلب عبر الزمن.

كما درس مارشال التكاليف بشكل مفصل، حيث ميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة، وربطها بالإنتاج. وأوضح أن التكاليف تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، مما يؤثر في قرارات الإنتاج. لم يفصل مارشال بين الإنتاج والاستهلاك، بل اعتبرهما جزءًا من نظام واحد، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، فالطلب يؤثر في الإنتاج، والإنتاج يؤثر في العرض، وبالتالي في الأسعار.

قدم مارشال **مفهوم فائض المستهلك**، الذي يمثل الفرق بين ما يكون المستهلك مستعدًا لدفعه، وما يدفعه فعليًا. وهذا المفهوم يستخدم في قياس المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء السلعة.

الجدول رقم (12): أهم الافكار الاقتصادية لرواد المدرسة النيوكلاسيكية.

رواد المدرسة	أهم الأفكار الاقتصادية
ستانلي جيفونس ***William Stanley Jevons*** ***(1835–1882)***	– يعد من أبرز مؤسسي المدرسة الحدية. – ربط قيمة السلعة بالمنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة. – أوضح العلاقة بين المنفعة والطلب. – استخدم الأسلوب الكمي والرياضي في تحليل السلوك الاقتصادي. – رأى أن العمل يؤثر في القيمة بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على العرض. – عارض النظرية الكلاسيكية التي تربط الأجور بحد الكفاف.
كارل منجر ***Carl Menger*** ***(1840–1921)***	– مؤسس المدرسة النمساوية في الاقتصاد. – وضع النظرية الشخصية (الذاتية) للقيمة. – اعتبر أن قيمة السلعة تتحدد وفق تقدير المستهلك ومنفعتها بالنسبة له. – رأى أن الحاجات الإنسانية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. – أكد أن السلعة تكتسب قيمة إذا كانت نافعة ونادرة. – تناول قانون تناقص المنفعة الحدية وعلاقات الإحلال والتكامل بين السلع.
ليون فالراس ***Léon Walras*** ***(1834–1910)***	– مؤسس مدرسة لوزان وصاحب نظرية التوازن العام. – اعتمد على التحليل الرياضي في تفسير الظواهر الاقتصادية. – عرف الثروة الاجتماعية بأنها كل شيء نافع ونادر وقابل للتبادل والإنتاج. – قسم الثروة إلى رأس مال ودخل. – فسر كيفية تحديد الأسعار من خلال التفاعل بين العرض والطلب. – أكد أن التوازن يتحقق عندما تتساوى الكميات المطلوبة والمعروضة في جميع الأسواق.

رواد المدرسة	أهم الأفكار الاقتصادية
ألفرد مارشال ***Alfred Marshall*** ***(1842–1924)***	– جمع بين الفكر الكلاسيكي والفكر الحدي. – طور نظرية التوازن الجزئي لدراسة سوق واحدة بصورة مستقلة. – أكد أن السعر يتحدد من خلال التفاعل المشترك بين العرض والطلب. – شبه العرض والطلب بشفرتي المقص في تحديد السعر. – قدم مفهوم مرونة الطلب لقياس استجابة الطلب لتغير الأسعار. – ميز بين الأجل القصير والأجل الطويل في التحليل الاقتصادي. – قدم مفهوم فائض المستهلك وطور دراسة التكاليف والإنتاج.

يتضح من الجدول أن رواد المدرسة النيوكلاسيكية اشتركوا في الانتقال بالتحليل الاقتصادي من التركيز على الإنتاج والتكاليف كما فعل الكلاسيك إلى التركيز على المنفعة وسلوك الفرد والاختيار الاقتصادي .فقد ركز جيفونس ومنجر على تفسير القيمة من خلال المنفعة الحدية، بينما اهتم فالراس بتحليل التوازن العام للاقتصاد باستخدام الرياضيات، في حين عمل مارشال على تبسيط التحليل الاقتصادي وربط النظرية بالواقع من خلال مفاهيم التوازن الجزئي والمرونة وفائض المستهلك. وقد أسهمت هذه الأفكار مجتمعة في بناء الأسس النظرية للاقتصاد الجزئي الحديث.

خامسا: جوهر الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.

أحدثت المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) تحولا كبيرا في منهج التحليل الاقتصادي وفي تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالقيمة، والسلوك الاقتصادي، وتحديد الأسعار. ويمكن تلخيص أهم إسهاماته فيما يلي[12]:

1. تطوير المنهج الاقتصادي:

1. 1– التحول من التحليل الموضوعي إلى التحليل الذاتي: من أهم ما جاء به الفكر النيوكلاسيكي هو الانتقال من التركيز على العوامل الموضوعية (كالعمل والتكاليف) إلى التركيز على الجوانب الشخصية المرتبطة بسلوك الأفراد. فأصبحت القيمة لا تُفسر فقط بخصائص السلعة، بل بتقدير الفرد لها والمنفعة التي يحصل عليها منها.

1. 2- اعتماد التحليل الفردي (الشخصي): ركز النيوكلاسيك على الفرد باعتباره وحدة التحليل الأساسية، حيث تُتخذ القرارات الاقتصادية (الاستهلاك، الإنتاج، الادخار) بناءً على اختيارات الأفراد وسلوكهم.

1. 3- استخدام التحليل الذري (الجزئي): حيث اعتمد رواد المدرسة على دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل المستهلك والمنتج، بدلاً من دراسة الاقتصاد ككل، وهو ما أدى إلى تطور التحليل الجزئي.

1. 4- اعتبار الاقتصاد علم التبادل: فلقد نظر النيوكلاسيك إلى الاقتصاد على أنه علم يدرس علاقات التبادل بين الأفراد، أي كيفية تبادل السلع والخدمات في السوق.

2. إدخال التحليل الحدي:

2. 1- تحديد مفهوم المنفعة الحدية: التحليل الحدي من أهم إنجازات الفكر النيوكلاسيكي، حيث يقوم على دراسة أثر الوحدة الأخيرة من السلعة (المنفعة الحدية) في اتخاذ القرار الاقتصادي.

2. 2- قانون تناقص المنفعة الحدية: ينص هذا القانون على أن المنفعة التي يحصل عليها الفرد من كل وحدة إضافية من السلعة تتناقص مع زيادة الاستهلاك، وهو أساس تفسير سلوك المستهلك.

2. 3- تعميم التحليل الحدي: لم يقتصر التحليل الحدي على الاستهلاك فقط، بل شمل: الإنتاج (التكلفة الحدية والإيراد الحدي)، التوزيع، واتخاذ القرارات الاقتصادية

2. 4- مفهوم التوازن الحدي يتحقق التوازن عندما تتساوى:

- المنفعة الحدية مع السعر (في الاستهلاك)
- التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي (في الإنتاج)

3. تطوير نظرية القيمة: وذلك من خلال:

3. 1- نقد نظرية العمل في القيمة: حيث رفض النيوكلاسيك فكرة أن القيمة تحدد بالعمل فقط، وأثبتوا أن هذا التفسير غير كاف.

3. 2- ظهور مفهوم القيمة الذاتية: فلقد أصبحت القيمة تعتمد على تقدير الفرد ومنفعته الشخصية، أي أنها ليست خاصية ثابتة في السلعة بل تختلف من شخص لآخر.

3. 3- تفاعل قوى العرض والطلب: حيث تم تفسير القيمة من خلال التفاعل بين العرض والطلب، وليس من جانب واحد فقط.

4. تقديم تعريف جديد لعلم الاقتصاد: قدم النيوكلاسيك تعريفا حديثا للاقتصاد يقوم على مفهوم الندرة، فعرفوا علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس كيفية تخصيص الموارد المحدودة لإشباع الحاجات غير المحدودة. وهذا التعريف أصبح من أكثر التعريفات شيوعا في الفكر الاقتصادي الحديث.

5. تطوير التحليل الرياضي في الاقتصاد: لقد أدخلت المدرسة النيوكلاسيكية أدوات التحليل الرياضي في الاقتصاد، وذلك من خلال:

5. 1- إدخال الرياضيات في التحليل الاقتصادي: تأثر النيوكلاسيك بالعلوم الطبيعية، فقاموا باستخدام المعادلات الرياضية لتوضيح العلاقات الاقتصادية.

5. 2- استخدام التفاضل ودراسة التغيرات: حيث تم إدخال مفهوم التغير (التغيرات الصغيرة)، واستخدام أدوات رياضية مثل التفاضل لقياس هذه التغيرات بدقة.

5. 3- بناء نماذج اقتصادية دقيقة.

6. تطوير نظرية التوزيع: ركز النيوكلاسيك على توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض)، واعتمدوا على **نظرية الإنتاجية الحدية:** حيث يحصل كل عامل إنتاج على أجر يعادل إنتاجيته الحدية .

7. تحليل التوازن الاقتصادي: من أبرز ما قدم النيوكلاسيك تصورهم حول فكرة التوازن الاقتصادي، حيث:

- تتحدد الأسعار عند نقطة تساوي العرض والطلب؛
- يتحقق الاستقرار في السوق؛
- لا يوجد فائض أو نقص في السلع.

وقد بلغ هذا التحليل ذروته عند فالراس في **نظرية التوازن العام**.

8. تعظيم المنفعة والربح: حيث افترض الفكر النيوكلاسيكي أن المستهلك يسعى إلى تعظيم المنفعة، وأن المنتج يسعى إلى تعظيم الربح، وهذا أصبح أساسا في تفسير السلوك الاقتصادي.

9. إعادة توجيه الاهتمام نحو الطلب: فخلافا للكلاسيكيين الذين ركزوا على العرض والإنتاج، ركز النيوكلاسيك على مفاهيم أخرى أبرزها: الطلب، المستهلك والمنفعة. مما ساهم في تعيير التحليل الاقتصادي بشكل كبير.

سادسا: تقييم المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية).

بناء على ما تم تقديمه في هذا المحور، يمكن إبراز أهم إسهامات هذه المدرسة والانتقادات الموجهة لها فيما يلي:

1. الإسهامات: قدمت المدرسة النيوكلاسيكية مجموعة من الإسهامات المهمة التي أسهمت في تطوير علم الاقتصاد، نذكرها فيما يلي:

- الاعتماد على المنفعة الحدية في تفسير قيمة السلع بدلًا من العمل؛
- التأكيد على أن القيمة ذاتية وترتبط بتقدير الفرد؛
- إدخال التحليل الحدي لفهم واتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- تفسير الأسعار من خلال تفاعل العرض والطلب؛
- التركيز على الفرد وسلوكه كعنصر أساسي في التحليل الاقتصادي؛
- تطوير مفهوم التوازن الاقتصادي في السوق؛
- استخدام الأسلوب الرياضي لجعل التحليل أكثر دقة؛
- تقديم تعريف الاقتصاد على أساس الندرة وتخصيص الموارد.

2. الانتقادات: ورغم كل هذه الإسهامات، الا أنه قد وجهت إلى المدرسة النيوكلاسيكية عدة انتقادات، نقدمها في النقاط التالية:

- الاعتماد على افتراضات غير واقعية مثل المنافسة التامة والمعرفة الكاملة؛
- التركيز المفرط على الفرد (التحليل الجزئي) وإهمال الاقتصاد الكلي؛
- إهمال قضايا مهمة مثل النمو الاقتصادي والبطالة والأزمات؛
- صعوبة قياس المنفعة بشكل دقيق لأنها مفهوم ذاتي؛
- تجاهل العوامل الاجتماعية والمؤسسية المؤثرة في الاقتصاد؛
- المبالغة في استخدام الرياضيات مما يجعل التحليل أحيانًا بعيدا عن الواقع؛

- افتراض أن الأفراد دائما عقلانيون، وهو ما لا يتحقق في الواقع؛
- التقليل من دور الدولة والاعتماد على السوق بشكل كبير؛
- عدم القدرة على تفسير بعض الظواهر مثل الأزمات الاقتصادية بشكل كاف؛
- اعتبار التوازن حالة طبيعية، رغم أن الواقع يشهد اختلالات مستمرة.

أسئلة للمراجعة والتقويم الذاتي:

1. ما الأسباب التي أدت إلى ظهور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية)؟
2. كيف انتقل التحليل الاقتصادي من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر النيوكلاسيكي؟
3. ما المقصود بالتحليل الحدي؟ وما أهميته في الفكر النيوكلاسيكي؟
4. ما الفرق بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية؟
5. ما المقصود بقانون تناقص المنفعة الحدية؟
6. كيف فسرت المدرسة النيوكلاسيكية قيمة السلع؟
7. ما أهم الأفكار الاقتصادية التي قدمها ستانلي جيفونس؟
8. ما المقصود بالنظرية الشخصية للقيمة عند كارل منجر؟
9. ما المقصود بنظرية التوازن العام لليون فالراس؟
10. كيف عرف ليون فالراس الثروة الاجتماعية؟ وكيف قسمها؟
11. ما أهم إسهامات ألفرد مارشال في تطوير الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي؟

قائمة الهوامش:

[1] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الثاني، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة الثانية، العراق، 2017، ص 83.

[2] أنظر:

- رفعت العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 231، 232.
- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 106 – 108
- *M. Umer Chapra, **Islamic Economic Thought and the New Global Economy**, Islamic Economic Studies, Vol. 9, No. 1, September 2001, pp:01 -04.*

[3] رفعت العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[4] نفس المرجع، ص 236.

[5] أنظر:

- عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 401 – 404.
- *Asad Zaman, **An Islamic Critique of Neoclassical Economics**, Pakistan Business Review, Vol. 14, No. 1, April 2012, pp: 03–14.*

-

[6] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[7] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[8] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[9] جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[10] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 114 -117.

[11] نفس المرجع، ص ص: 122 -126.

[12] أنظر:

- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110- 126.
- رفعت العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 241 – 265.
- جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90 - 93.
- *Asad Zaman, Op. Cit, pp: 15- 46.*